القرار ١٧٠١
تحديات وآفاق

القرار ١٧٠١
تحديات وآفاق

أعمال المؤتمر الوطني
في ١٣ كانون الثاني ٢٠٠٧

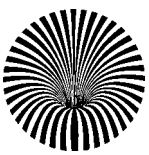

الحركة الثقافية ـ انطلياس

مؤسسة فريدريش إيبرت

بيبلوغرافيا وصفية

إعداد : أمانة المؤتمر الوطني

الإشراف الفني : أمانة النشر

الصف والطباعة : مطابع دار صادر

القياس : ١٧ x ٢٤ سنتم

عدد الصفحات : ٢٢٤

عدد النسخ : ٢٠٠٠

منشورات : **الحركة الثقافية ـ انطلياس**

ص . ب . : ٧٠-١٠٨٥

هاتف / فاكس : ٠٤/٤٠٤٥١٠ ـ ٠٤/٤٠٥٦٦٩ ـ ٠٤/٤٠٦٤١٦

بريد الكتروني : mca @ mcaleb.org

الموقع على شبكة الانترنيت : www.mcaleb.org

© جميع الحقوق محفوظة للحركة الثقافية ـ انطلياس

شباط ٢٠٠٧

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

This document has been produced with the financial assistance of
Friedrich-Ebert-Stiftung
the views expressed herein are those of the authors
&
can in no way be taken to reflect the official opinion of
Friedrich-Ebert-Stiftung

الفهرس

تمهيد

القضية: استقلال وسيادة الدولة اللبنانية للدكتور عصام خليفة ٧

الافتتاح

ـ كلمة أمينة المؤتمر الدكتورة تراز الدويهي حاتم ١١
ـ كلمة ممثّل مؤسسة فريدريش إيبرت الأستاذ سمير فرح ١٤
ـ كلمة الأمين العام للحركة الثقافية ـ انطلياس الدكتور عصام خليفة ١٦

الجلسة الأولى: القرار ١٧٠١ في بواعثه وأبعاده الإيجابية والسلبية

ـ كلمة رئيس الجلسة: الشيخ رشيد القاضي ٢١
ـ كلمة الدكتور شفيق المصري ٢٣
ـ مختصر كلمة الدكتور ميشال نعمه ٣٢
ـ كلمة الدكتور ميشال نعمه (باللغة الإنكليزية) ٣٧

الجلسة الثانية: موقع القرار ١٧٠١ في إطار مشاريع الشرق الأوسط الجديد

ـ كلمة رئيس الجلسة: النائب المحامي غسان مخيبر ٤٥
ـ كلمة الدكتورة دعد بو ملهب عطاالله ٤٩
ـ كلمة الدكتور علي فياض ٦١
ـ كلمة الدكتورة ميريال أسبورغ Muriel Asseburg (باللغة الإنكليزية) ٦٩
ـ مختصر كلمة الدكتور جان بول شانيولو J.–P. Chagnollaud (باللغة الفرنسية) ٧٥

الجلسة الثالثة: القرار ١٧٠١ في سياق القرارات الدولية ومساعي لبنان الرسمي لتنفيذ هذه القرارات

ـ كلمة رئيس الجلسة: الأستاذ منح الصلح ٧٧
ـ كلمة الدكتور نبيل خليفة ٨٠

الجلسة الرابعة: الصراع الإقليمي والساحة اللبنانية في ضوء القرار ١٧٠١

ـ كلمة رئيس الجلسة: المحامي ماجد فياض ٩١
ـ كلمة السفير الدكتور ناصيف حتّي ٩٥
ـ كلمة الدكتور غسان العزّي ١٠١
ـ كلمة العميد الركن نزار عبد القادر ١١١

طاولة مستديرة

ـ كلمة السفير غير بيدرسون ١٥٩
ـ ملخص كلمة المحامي محمد مطر ١٦١
ـ كلمة الدكتور نبيل معماري (باللغة الفرنسية) ١٦٣

ملاحق

١ ـ بعض القرارات الدولية الخاصة بلبنان باللغتين العربية والإنكليزية
القرار ١٥٥٩ (٢ أيلول ٢٠٠٤) ١٧٥
القرار ١٥٩٥ (٢ نيسان ٢٠٠٥) ١٧٩
القرار ١٦٣٦ (٣١ تشرين الأول ٢٠٠٥) ١٨٥
القرار ١٦٤٤ (١٥ كانون الأول ٢٠٠٥) ١٩٨
القرار ١٦٨٠ (١٧ أيار ٢٠٠٦) ٢٠٤
القرار ١٧٠١ (١١ آب ٢٠٠٦) ٢٠٨
٢ ـ خطة النقاط السبع ٢٠٠٦/٧/٢٧ ..... ٢١٨
٣ ـ الهيئة الإدارية للحركة الثقافية ـ انطلياس (دورة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧) ٢١٩

القضية
استقلال وسيادة الدولة اللبنانية

تتعرض المنطقة الممتدة من تركيا إلى الجزيرة العربية، في المرحلة الراهنة، لعملية تحوّل ناتجة عن تمفصل ديناميات داخلية وصراعات إقليمية ودولية إضافة إلى تفاعلات الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ومن شبه المؤكد ان تنعكس هذه التحولات ليس فقط على أنظمة الدول ومؤسسات المجتمع والاقتصاد، وانما ربما تؤثر على حدود هذه الدول. وليس من باب المصادفة ان تؤكد الورقة الإصلاحية الألمانية ـ الفرنسية حول الشرق الأوسط، والتي جاءَت رداً على الورقة الأميركية، على أهمية احترام حدود دول المنطقة. ولا شك ان ما يجري في العراق من محاولات تقسيمه إلى ثلاث كيانات (الشيعة في الجنوب والسنة في الوسط والأكراد في الشمال)، هذا التقسيم سينعكس على كل دول المنطقة.

ان ما يسمّى الشرق الأوسط الجديد هو محاولة إعادة تشكيل النظام الإقليمي بما يتفق مع مقتضيات تطبيع علاقات إسرائيل ضمن هذا النظام وتأمين مصالح الدول الكبرى، وبخاصة أميركا، في منطقة تنطلق أهميتها من جملة اعتبارات:

ـ الموقع الاستراتيجي

ـ غنى المنطقة بالنفط.

ـ كونها منطلق قيام الأديان التوحيدية: اليهودية والمسيحية والإسلام.

في سياق هذه الصورة كان علينا، في الحركة الثقافية ـ انطلياس، أن نبرز أهمية

البحث والمناقشة حول القرار ١٧٠١ . فكان ان تقرر عقد المؤتمر الوطني حول هذا الموضوع.

فبعد محاولات تجويف الدولة اللبنانية في مرحلة الوصاية السورية، وبعد عمليات التدمير المنهجي الذي قامت به إسرائيل في حروبها المتكررة وبخاصة في حرب صيف ٢٠٠٦، وبعد الأحداث المصيرية التي يعيشها لبنان في الأشهر الأخيرة، كان لا بد ان نولي الأهمية القصوى لهذا القرار الدولي الذي جاء نتيجة توازنات داخلية وإقليمية ودولية من أبرزها التحول في السياسة الأميركية إزاء لبنان بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وما حصل من جرائم الاغتيال للقيادات اللبنانية المتنوعة.

وبرغم بعض السلبيات الواردة في هذا القرار ومنها تحميل حزب الله مسؤولية اندلاع الحرب، وعدم إشارته إلى وقف إطلاق النار، والالتباس في موضوع الأسرى اللبنانيين وعدم الحسم في ابراز حق لبنان في مسألة مزارع شبعا والنخيلة وتلال كفرشوبا. برغم ذلك فثمة ايجابيات كثيرة ليس أقلها التأكيد على وحدة لبنان واستقلاله وسيادته ضمن حدوده المعترف بها دولياً. وتأييد النقاط السبع التي أجمعت عليها الحكومة اللبنانية، وإرسال قوات دولية فاعلة لدعم الجيش اللبناني في جنوب لبنان، والربط بين تطبيق اتفاق الطائف والتأكيد على اتفاقية الهدنة من جهة والدعوة للمساعدة المالية للبنان ولعودة المهجّرين وترسيم الحدود، من جهة أخرى.

لقد أكد القرار ١٧٠١ على تطبيق القرار ١٥٥٩ وان تمارس الدولة سيادتها على كامل إقليمها الجغرافي بحيث لا يكون هناك أسلحة دون موافقة الحكومة ولا سلطة غير سلطتها. كما أكد على احترام الخط الأزرق، والترتيبات الأمنية بين الليطاني وخط الحدود، وتزويد الأمم المتحدة بجميع الخرائط المتبقية للألغام الأرضية في لبنان والموجودة بحوزة إسرائيل.

لقد نشرت صحيفة «هآرتس»، مؤخراً، خبر المفاوضات السورية الإسرائيلية التي بدأت منذ سنتين. ولم توضح، في النقاط التي عرضتها، موقع لبنان في هذا التفاوض

باستثناء تعهُّد سوريا بمنع حزب الله من التسلّح. مع التذكير بان مفاوضات شيبردز تاون، مع ورقة التفاهم السورية الإسرائيلية الأميركية (عام ٢٠٠٠)، كانت قد كرّست الوجود السوري في لبنان، وتمّ التفاهم على قضايا المياه والمراصد الأمنية في حرمون اللبناني. من هنا أهمية أعطاء الوحدة الوطنية بين كل اللبنانيين الأولوية على أي اعتبار آخر من اجل العمل لتطبيق القرارات الدولية، بما فيها القرار ١٧٠١، وبما يتناسب مع المصالح التاريخية للشعب اللبناني. وان الأزمة الحكومية المفتوحة، والانقسام الحاصل حالياً بين موالاة ومعارضة، يضعف موقف الدولة اللبنانية في تطبيق القرارات الدولية من جهة، والحيلولة دون تمرير المخططات الإقليمية والدولية على حساب لبنان من جهة أخرى.

والسؤال الذي يحق لكل مخلص أن يطرحه: هل ان العمل لانهيار الحكومة، والدخول في أزمة مفتوحة على مستوى المؤسسات الدستورية كلها: رئاسة الجمهورية، مجلس النواب والحكومة، هو المقدمة للحيلولة دون ترسيخ لبنان الدولة، والإيحاء للمجتمع الدولي بالعودة إلى تلزيم الوصاية على هذه الدولة للقوى الإقليمية؟

ان الشعب اللبناني قاوم وسيقاوم كل حلّ يسعى لشطب الدولة اللبنانية من خريطة شرق المتوسط. وان المقاتلين الشجعان الذين صمدوا في شعاب عيناتا ووادي الحجير، وان المواطنين اللبنانيين في عرسال ورأس بعلبك والقاع الذين طالبوا بترسيم الحدود بين الدولتين اللبنانية والسورية، وواجهوا الضغوط دفاعاً عن السيادة الوطنية، ونزلوا مع مواطنيهم من كل المناطق إلى الشوارع مستنكرين اغتيال القيادات الوطنية والثقافية والإعلامية، ان كل هؤلاء المواطنين يمكن بل يجب ان يتّحدوا في خط الدّفاع عن الاستقلال في إطار الصداقة والتحالف مع الأشقاء العرب وفي طليعتهم سوريا، ولكن على أساس الندية والمصالح المشتركة واحترام ميثاق الجامعة العربية وميثاق الأمم المتحدة.

ان خلاص لبنان من أزمته الراهنة يفترض تلاقي الجهود المتنوعة ومنها: عودة

اللبنانيين، كل اللبنانيين، إلى احترام مواثيقهم الوطنية، وآخرها اتفاق الطائف، والحوار ضمن المؤسسات الدستورية وبخاصة البرلمان والحكومة، وعدم استعمال الأساليب غير الديمقراطية في الصراع، والابتعاد عن المحاور الإقليمية والدولية مع احترام القرارات الدولية وآخرها القرار ١٧٠١. مع التأكيد ان المعركة الدائرة هي معركة بقاء لبنان ـ الدولة أكثر مما هي معركة طبيعة النظام ومقتضيات إصلاحه.

ان الشعب اللبناني سيقاوم كل محاولة لتقاسم أرضه وإلغاء دولته، وسيؤكد رفضه للعنف والاقتتال وسيعمل للسلام العادل الذي يحفظ حقوق كل شعوب المنطقة تطبيقاً للقرارات الدولية ولن يعدم اللبنانيون الوسائل التي تحافظ على حقوقهم ومصالحهم.

الأمين العام للحركة الثقافية ـ انطلياس

د. عصام خليفة

كلمة أمينة المؤتمر

الدكتورة تريز الدويهي حاتم

أيها الحضور الكريم،

باسم الحركة الثقافية ـ انطلياس أُرحب بكم وبالسيدات والسادة المشاركين في محاور النقاش في هذا المؤتمر الوطني الذي يندرج في سياق النشاطات الثقافية الثابتة التي تنظمها الحركة سنوياً. وقد حرصت هذه الحركة دائماً على أن يطرح المؤتمر الوطني السنوي أهم القضايا الوطنية اللبنانية وان يشارك فيه أكاديميون وبحاثة من لبنان والخارج. ومعظم أعمال هذه المؤتمرات صدرت عن منشورات الحركة وأغنت المكتبة اللبنانية والعربية، أذكر منها على سبيل المثال: «لبنان: الحرب والسلم ١٩٨٣»، «لبنان: الثقافة والتغيير ١٩٨٨»، «استقلال لبنان وتحديات المرحلة الراهنة ١٩٩٣»، بمناسبة مرور نصف قرن على استقلال لبنان، «استقلال الدولة اللبنانية ومفاوضات السلام المحتملة ١٩٩٩»، «العلاقات اللبنانية ـ السورية ٢٠٠٠» وغيرها.

أما اختيارنا للقرار ١٧٠١ موضوعاً لمؤتمرنا اليوم فجاء انسجاماً مع أهداف الحركة «كمؤسسة ثقافية حرّة، تسعى إلى تأمين الشروط الفضلى لحوار حول مختلف المواضيع، وفي كل الميادين، بين مختلف التيارات والاتجاهات، بغية ترسيخ الوحدة الوطنية على أسس السيادة والاستقلال والتقدم والانفتاح، وتعزيز الالتزام بقيم الديمقراطية والحرية والسلام وحقوق الإنسان»، آملين أن يُسهم هذا اللقاء في تعميم المعرفة والوعي وتعزيز الحوار لإضاءة الطريق أمامنا، في هذه الأوقات الدقيقة والصعبة التي يجتازها وطننا لبنان، وقد وصلت الخلافات والتناقضات الداخلية فيه إلى ذروتها، وانعكست عليه

بحدّة صراعات منطقته الشرق أوسطية الحافلة بعوامل التفجّر، في الوقت الذي تنتاب بلدنا موجات من التعصُّب ومقولات ديماغوجية تصدم العقل وتهينه، ورؤى لا منطقية ولا عقلانية، وأناس كُثُر لا قدرة لهم على تكوين رأي ولا صوغ موقف، يُسلّمون أنفسهم إلى هذا السياسي أو ذاك، وهم عن مصيرهم الفردي والجماعي ومصير وطنهم غافلون.

لكن رغم كل ما تحفل به ظلمة المرحلة فأني اعبّر عن تفاؤلي العميق بالمستقبل اللبناني. فالفكرة اللبنانية، حاملة ثقافة الحرية وحب الحياة والانفتاح على العالم وعلى العصر، وحاضنة التعدد والحوار، والتفاعل والتعايش والديمقراطية، هي رغم كل شيء العلامة المضيئة الوحيدة في غياهب هذه المنطقة. وهي علامة الأمل الوحيد الموعود بحياة ناجية من الاستبداد وبعيدة كل البعد عن كوابيس القمع والكبت والإجماع القسري حيث لا مكان للآخر ولا متّسع للاختلاف. وحدها الفكرة اللبنانية الجريحة، المحاصرة، هي بارقة أمل الحياة، وأمل الحرية. وفي رمزيتها، وفي فرادتها، تكمن قوتها التي تحمل بذور انتصارها.

أما القرار ١٧٠١، تاريخ ١١ آب ٢٠٠٦، الصادر عن مجلس الأمن الدولي، فهو يشير إلى المضامين والدلائل التالية:

١. يحدّد المشكلات الأساسية التي تُعيق خروج لبنان من مأزقه منذ اتفاق الطائف حتى اليوم، ويُقدم الحلول لها.
٢. يُعبّر عن اهتمام العالم المعاصر بلبنان وهو اهتمام يرتكز بالدرجة الأولى إلى المعنى الثقافي والوجودي الغني والفريد للتجربة اللبنانية وليس إلى مصادر طاقة تحفل بلادنا بها.
٣. يُظهر الفارق المؤسف بين الحلول المنطقية المرسومة والواقع الصعب الذي تتخبط فيه قوى عاصية على كل منطق وعلى كل حلْ.

لقد حقق القرار ١٧٠١ حتى الآن انجازات عدة هامة في فترة وجيزة من الزمن. أمّن

الانسحاب الإسرائيلي من أراضي الجنوب المحتلة في حرب تموز ٢٠٠٦، وأعاد الجنوب للمرة الأولى منذ حوالي الثلث قرن إلى يد الجيش اللبناني، والى السيادة اللبنانية، وأمّن مرتكزات إضافية لتكريس اتفاق الهدنة بين لبنان وإسرائيل المعقود عام ١٩٤٩، ووفّر ويوفّر الأطر الملائمة لإيجاد الحلول لمسألة مزارع شبعا رغم العراقيل الموضوعة أمام هذه المساعي، وليس فقط من قبل المحتل الإسرائيلي ويا للأسف.

لكن في موازاة هذه الانجازات يبدو الأمر أكثر فأكثر وبصورة مؤكدة، كأن عوامل التفجير انتقلت من الجنوب إلى الوسط، ومن الحدود بين لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة إلى بيروت.

عسى أن يقدم لنا هذا المؤتمر عبر تحليله القرار ١٧٠١، بعض السبل للخروج من هذه الدّوامة شاكرة لكم الإصغاء، ومتمنية لكم الحوار المثمر والنجاح في تحديد المنافذ المنقذة ورسم الآفاق.

كلمة ممثّل مؤسسة فريدريش إيبرت الأستاذ سمير فرح

الأستاذ سمير فرح

سيداتي سادتي

أيها الحضور الكرام

القرار ١٧٠١: «تحديات وآفاق» هو عنوان مؤتمرنا اليوم الذي تتشرف مؤسسة فريدريش إيبرت بشراكة إقامته والعمل على إنجاحه مع الحركة الثقافية ـ انطلياس لما لهذه الحركة من دور فاعل ومؤثر على أكثر من صعيد سياسياً ـ ثقافياً واجتماعياً.

إن الواقع الذي نعيشه هذه الأيام والذي يخيم بظلاله الثقيلة على كامل قطاعات البلد هو واقع مليء بالتحديات غير الواضحة الآفاق والأبعاد.

حسنا! نحن هنا للبحث في حيثيات قرار الامم المتحدة ١٧٠١، بواعثه وأبعاده الايجابية والسلبية وهذا أمر سندعه للسيدات والسادة الباحثات والباحثين أصحاب الاختصاص.

لكن هذا لا يعني أننا لا ندرك ولا نعي مدى ترابط ألأحداث الحالية بمفاعيل هذا القرار وأن ما يظهر علنا من مواقف ما هو إلا بشكل أو بآخر يحتوي على محاولات ضمنية للالتفاف حول هذا القرار كما هو الأمر كذلك في ما يتعلق بالمحكمة الدولية.

لا يمكن لأي قرار صادر عن هيئة الأمم المتحدة أو عن أي هيئة أخرى أن يشكل مصدراً للرضى لدى كافة الأفرقاء المتخاصمين ولكن المصلحة العليا للوطن ومصالح الناس يجب أن تعلو فوق مصالح وطموحات أي فريقٍ أي كان.

لا أريد أن أدخل كثيراً بالتفاصيل حتى لا أقع في فخ التحيّز لفريق دون آخر إذ نحن في مؤسسة فريدريش إيبرت وإن أظهرنا تحيّزا معيناً فإنما يكون لصالح الحرية

والديمقراطية، حق الناس بالعيش بطمأنينة وسلام يمارسون واجباتهم ويضمنون حقوقهم في دولة القانون.

إن العنف السياسي والنفسي الذي يمارس على الناس ويعيق دورة الحياة الطبيعية بسلبياتها وإيجابياتها أمر خطير جداً وقد يكون أحيانا اشد وطأةً وله إنعكاسات تدميرية اقتصادياً واجتماعياً وثقافيا على المجتمع تفوق انعكاسات العنف العسكري والميداني.

فحالة القلق والشعور بالخوف من المجهول والعيش بترقب دائم لما قد يحصل يمنع التطور والتقدم ويحد بشكل كبير من النمو. هنا يقول الدكتور ميشال نعمة في كتابه (الخوف والقلق في العالم العربي) حول مفهوم الخوف والقلق لدى الشعوب: «الخوف الجماعي والقلق يلعبان دوراً أساسياً في استمرار الأوضاع السياسية والاجتماعية المضطربة في الشرق ألأوسط». يضيف نعمه: «أن أجيالاً برمتها تكبر في حاضرنا هذا فاقدة لكل إحساس بالأمان والثقة، فاقدة الشعور بالأمل بأن هناك إمكانية لحياة كريمة ضمن هذه البيئة السياسية الحالية المتنامية».

لا أريد أن أطيل أكثر من ذلك آملاً أن تأتي الأبحاث على كشف سلبيات وإيجابيات موضوع مؤتمرنا اليوم. وأن تكشف مكامن القوة ومكامن العلل فيه علنا نصل ايجابيا وبشكل موضوعي إلى خلاصة يمكن أن نستفيد منها ونفيد في التضييق على سياسات الجهل والتجهيل التي تعتمد أحياناً لتضليل الناس وإبعادهم قدر الامكان عن منابع الحقيقة لتسهيل أمر استغلالهم لأمور لا تخدم مصالحهم ولا مستقبلهم ومستقبل أبنائهم ولا استقرار وتقدم وازدهار أوطانهم.

شكراً للحركة الثقافية ـ انطلياس ـ شكراً لكافة المشاركات والمشاركين، شكراً للضيوف الكرام الذين أصّروا على المشاركة رغم الظروف الصعبة.

أرجو أن نخرج جميعاً من دائرة الخوف والقلق قريباً بحلول ترضي الجميع وتصب كلها في صالح الوطن.

كلمة الأمين العام للحركة الثقافية ـ انطلياس

الدكتور عصام خليفة

أيها الحفل الكريم

باسم الحركة الثقافية ـ انطلياس أرحب بجميع المشاركين في أعمال هذا المؤتمر محاضرين ومناقشين ومستمعين، وسائل إعلام ودبلوماسيين عرب وأجانب.

ان هدف حركتنا من تنظيم هذا المؤتمر ـ وفي هذا الوقت بالذات ـ هو المساهمة، من موقعنا الثقافي والأهلي والأكاديمي، في الدفاع عن استقلال الدولة اللبنانية وسيادتها وحرية قرارها، في مرحلة يرى المطّلعون أنها مرحلة مفصلية ليس فقط في تاريخ لبنان وإنما في تاريخ المشرق العربي بأكمله.

لقد أرادوا في حروبهم بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٠ وفي المراحل السابقة واللاحقة، إلغاء الهوية اللبنانية وعقدوا الاتفاقيات العلنية والسرية على حساب مصالح شعبنا اقتصاداً وبيئة ومياهاً وثقافة وكياناً ومؤسسات وعلى حساب الدولة وجوداً واستقلالاً. عطلوا القانون والدستور من خلال فرض وكلاء محليين لهم عاملين لإلغاء خصوصياتنا التاريخية. شّجعوا التناقضات ضمن الطوائف والأحزاب وبين الطوائف والأحزاب. وحاولوا تغيير هوية الشعب من خلال التجنيس عبر المرسوم الشهير وعبر الهويات المزورة. جوفوا مؤسسات الدولة والمجتمع على تنوع مواقعها وحمّلوا الشعب أعباء الدين العام وفوائده. وبرغم كل شيء صمد شعبنا وقاوم. وحركتنا الثقافية كانت دائما في طليعة المواجهة.

وبعد ان كانت اغلب السياسات الدولية الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط اما ساكتة عما يجري أو متواطئة تسعى لتأمين مصالحها على حساب المصالح التاريخية للشعب اللبناني، وكذلك على حساب مصالح شعوب المنطقة العربية التي تعاني الفقر والظلم والاستبداد والقهر خاصة في ارض فلسطين، وجدنا، في السنتين الأخيرتين، تحولاً واضحاً قد حصل. وقد تمثل هذا التحّول، بالنسبة للقضية اللبنانية، في قرارات مجلس الأمن ١٥٥٩، ١٥٩٥، ١٦٣٦، ١٦٤٤، ١٦٨٠، وآخرها القرار ١٧٠١.

وكان واضحاً ان الشهداء اللبنانيين الذين سقطوا في جرائم الاغتيال المتنقلة ـ وهم من خيرة القادة السياسيين والإعلاميين ـ أو في ميدان المعركة ـ خاصة معركة الصيف المنصرم ـ والذين كانوا محطّ إجماع اللبنانيين حول نبل شهادتهم، هؤلاء الشهداء كلهم، ومن مواقعهم المتنوعة، ساعدوا ـ إضافة إلى عامل التحولات في السياسات الدولية ـ إلى اندحار العدوان الإسرائيلي من جهة، والى انسحاب الجيش السوري من لبنان من جهة أخرى، مع تأكيد التمايز بين جارة الجنوب التي لم يعقد لبنان معها سلاماً وهو لا يزال معها في حال هدنة، وبين جارة الشرق والشمال التي يربطها بلبنان علاقات التحالف والمصالح المشتركة في إطار السيادة والاستقلال والاحترام المتبادل وفي إطار العروبة الحضارية.

ايها الحفل الكريم،

قد لا نجافي الحقيقة إذا زعمنا ان ما يجري الآن من محاولات تعطيل مؤسسات الدولة اللبنانية الإجرائية والتشريعية والقضائية والإدارية والأمنية والاقتصادية، وشل قدرتها على التحرك، وتعميق الفرز المذهبي والفئوي والمناطقي، واحتدام التعبئة الإعلامية والنفسية وربما العسكرية، وبوعي تام من الأطراف ذات الصلة أو بغير وعي منهم، ان ما يجري هو امتداد وردّ على المرحلة السابقة. انه محاولة انتقام، بشكل غير مباشر، من قبل الجارين القريبين مع امتداداتهما الإقليمية والدولية.

الجار الأول يريد الانتقام من خروج جيشه المذل ويسعى لاستعادة وصايته ولو بأشكال أخرى، رافضاً ترسيم الحدود والإقرار خطياً بلبنانية مزارع شبعا والنخيلة والتبادل الدبلوماسي، وإرساء العلاقات على قاعدة التحالف ضمن الندّية، ويتصور ان لبنان هو ممر أو مقر للتآمر على نظامه.

والجار الثاني يريد الانتقام من الإذلال الذي أصاب غطرسة جيشه أمام بسالة المقاومين اللبنانيين في معارك الصيف الماضي. وهو يسعى لتحقيق الانتقام بأساليب أخرى، أقلها تحويل التضامن الوطني اللبناني الذي تجلى بأبهى مظاهره إلى انقسام وتشرذم. وهو يحاول ان يحمل الدول الكبرى على اليأس من دعم الدولة اللبنانية باعتبارها مشروعاً مكلفاً، واستبدال الدعم بتسويات أخرى على حساب وجودها واستقلالها. ويأتي ذلك في سياق الأطماع بالمياه والتوطين، وفي سياق رؤيا لتفتيت المشرق العربي وإعادة تشكيل دوله وحدوده بما يتفق ومصالحه الإستراتيجية البعيدة المدى.

أيها الحفل الكريم،

القرار ١٧٠١، بايجابياته الكثيرة وسلبياته القليلة، هو دعم من المجتمع الدولي للدولة اللبنانية لكي تستعيد سيادتها وحرية قرارها وقد ترجم المجتمع الدولي هذا الدعم بإرسال قوات دولية إلى الجنوب. انه قرار يطرح علينا كشعب جملة أسئلة يجب ان نجيب عليها بكل شجاعة ومسؤولية ومن ابرز هذه الأسئلة:

١ ـ هل نتمسك بالوحدة الوطنية باعتبارها سلاحنا الأقوى؟ وهل نضع سياسة دفاعية ينضوي ضمنها كل سلاح في إطار شرعية الدولة وحتمية احتكارها لوحدة السلطة؟

أم نفضّل عليها مصالح الزعماء والأحزاب والطوائف وسلاحها الفئوي؟ هل نفعّل مؤسساتنا الدستورية ونتحاور كلنا ضمنها تحت سقف مواثيقنا الوطنية؟ ام نستمرّ

في المغامرات التي يستفيد منها العاملون في الظلمة لاندلاع الفوضى والانهيار غير مكترثين بنصائح صديق أو شقيق؟!

٢ ـ هل نطبّق ما ورد في اتفاق الطائف، وفي القرارات الدولية ـ بما فيها القرار ١٧٠١ ـ بما يتلاءَم مع مصالح شعبنا، كل مصالح شعبنا؟

كيف نحلل بواعث القرار وأبعاده فنطور الايجابيات منها ونقلل من السلبيات؟

٣ ـ ثمة أوراق أميركية وفرنسية ـ ألمانية ودولية أخرى للإصلاح في شرق أوسط جديد. وثمة سياسات تترجم وقائع مخضبة بالدم في العراق وفلسطين. وثمة كلام كثير عن مشروع تمدد إيراني نحو المتوسط على أنقاض النظام الإقليمي العربي. التحدي المطروح أمامنا كيف نوفّق بين السياسات والمشاريع الإقليمية والدولية، فنبقى خارج المحاور وندافع عن بقاء لبنان تجربة لها الخصوصية التي قال عنها البابا يوحنا بولس الثاني: لبنان اكبر من وطن انه رسالة.

٤ ـ كيف نستطيع كمجتمع مدني أو كدولة ان نحسن تنفيذ القرارات الدولية ومنها القرار ١٧٠١ وكيف نستطيع ان نبرّد بعض الرؤوس الحامية التي تتجاهل أهمية المؤسسة الدولية في حماية مصالح الدول الصغرى كلبنان. وفي نفس الوقت كيف يجب ان نوفق بين مصالحنا العليا والقرارات الدولية بحيث لا نرضخ لاملاءات الآخرين عندما تمسّ تلك الاملاءات بالقيم الأساسية التي تقوم عليها ركائز الدولة والوطن.

أيها الحفل الكريم،

ان الهدف الأساسي لهذا المؤتمر يرتكز على المساهمة في الدفاع عن المصالح التاريخية للشعب اللبناني، وحق شعبنا في أن لا يبقى ساحة للصراعات الإقليمية والدولية، وان يكون لنا دولة سيدة وحرة ضمن حدودها الدولية المعترف بها من الجامعة العربية ومن الأمم المتحدة وان تكون محصّنة بإرادة شعبها وبالقانون الدولي. ان

أعمال هذا المؤتمر تسعى لتعزيز الحوار بين بعض نخب تيارات المجتمع اللبناني ليس من موقع التعصّب وانما في رحاب احترام التنوع وتعدد الآراء وتفعيل المؤسّسات الدستورية على قاعدة المواثيق والتسويات التي توصّل إليها اللبنانيون بعد تجارب كلّفتهم الكثير من الآلام والآمال.

وان هذا المؤتمر هو حلقة في سلسلة من المؤتمرات التي نظمتها الحركة الثقافية ـ انطلياس منذ نشأتها في مواجهة نظام الحروب المركبة، ولا تزال تقوم بواجبها في الدفاع عن حقوق الإنسان اللبناني وعن قضية السلام العادل ـ المرتكز على قرارات الشرعية الدولية ـ على مستوى لبنان وعلى مستوى المنطقة العربية.

كلمة رئيس الجلسة

الشيخ رشيد القاضي

لقد كان من الملفت حقاً، صدور هذا العدد الوفير من القرارات المتعلقة بلبنان، عن مجلس الأمن الدولي وبالإجماع، ناهيكم عن سرعة تلاحقها نسبياً وصراحة نصوصها، الأمر الذي يبعث على التساؤل عن سر هذا الاهتمام الدولي، ببلد صغير، مساحةً وسكاناً، لا يملك نفطاً ولا معادن، ولا موقعاً استراتجياً مميزاً.

سر هذا الاهتمام إن لبنان يمتاز عن سائر دول المنطقة عربية كانت ام شرق أوسطية... انه تجربة حضارية إنسانية، فريدة، تجمع بين المسيحية والإسلام، بتوازن وتعادل ومساواة تامة يحول دون طغيان واحدة على أخرى، ومختبر تلاق لحضارات، من الفينيقية إلى الحضارة العربية الإسلامية، بما يؤمن تفاعلاً خلاقاً بينهما، في إطار نظام يرتكز على الحرية والديمقراطية والتنوع الثقافي، والسياسي والمذهبي، والانفتاح على ثقافة الغرب وحضارته على غير اغتراب عن هويته الوطنية والقومية، في منطقة هي أحوج ما تكون لهذه القيم لتتصالح مع العالم، فتتحول من بركان يلفظ حمم الإرهاب والكراهية، مهدداً أمن المجتمعات الدولية، ويستنزف اقتصادها، ويدفع بعضها إلى تعديل شرائعها وقوانينها، خلافاً لقيمها، وتراثها، وموازينها الاجتماعية، إلى واحة سلام تستلهم تراثها الحضاري الإنساني الفذ، بعد ان تعيد صياغة ذاتها على قواعد جديدة، يجعل منها خزاناً روحانياً وأخلاقياً، يحتاجه الغرب، بعد ان طغت حضارة الآلة على حضارته.

بالنموذج اللبناني تنقذ المنطقة العربية نفسها مما هي فيه من بلاء وشقاء، وتحجز لنفسها دوراً بارزاً في مسيرة الإنسانية وفي نظام العولمة الذي لم يعد خياراً بل قدراً فرضته الاكتشافات العلمية الحديثة في مختلف الحقول سيما في حقلي المواصلات والاتصالات.

انه من المفجع حقاً، انه بدلاً من الاحتضان والرعاية والتشجيع ان يتعرض هذا الكيان الرسالة إلى محاولات التدمير والتخريب من بعض أهله وذويه الأقربين في تلاق غير مقصود مع المشروع الصهيوني المتمثل بدولة إسرائيل، بحيث تضطر الشرعية الدولية بين الحين والآخر، أن تهرع لحمايته ورفع الضيم عنه بدفع قوي من الغرب الذي أدرك متأخراً الآثار السلبية التي تركها إهمال التجربة اللبنانية والتواطؤ عليها في بعض الأحيان، على سلام الشرق الأوسط وتقدم شعوبه واستقرار دوله وتطورها الحضاري.

عن القرار ١٧٠١ وهو آخر القرارات الدولية،، ونأمل أن يكون الأخير، في بواعثه وأبعاده السلبية والايجابية يحدثنا الاختصاصي في القانون الدولي الدكتور شفيق المصري والأستاذ ميشال نعمة، فلنستمع إليهما بادئين بالدكتور المصري.

كلمة أستاذ القانون الدولي

في الجامعة اللبنانية والجامعة الأميركية في بيروت

الدكتور شفيق المصري

صدر القرار ١٧٠١ عن مجلس الأمن الدولي في ٢٠٠٦/٨/١١. ويشكل هذا القرار الأثر الأبرز في تأكيد سيادة لبنان وحماية استقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دولياً. وقد يكون لهذا القرار الدور الأبرز أيضاً في استقرار المنطقة كلها وليس لبنان وحده.

١ ـ الطبيعة القانونية للقرار ١٧٠١:

حصل جدل حول طبيعة هذا القرار القانونية بين من يصرّ على إبقائه في حدود الفصل السادس ومن يقول انه يعود إلى الفصل السادس ونصف. ولكن احداً لم يصر على أنه قد يستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة سواء بين اللبنانيين أو من قِبل أي مرجع في الدول الأخرى خارج لبنان.

ولدى محاولة توصيف أي قرار دولي صادر عن مجلس الأمن من أجل تحديد طبيعته القانونية يعود القارئ إلى حيثيات هذا القرار. فإذا كانت ثمة إشارة في القرار تفيد انه يستند إلى الفصل السابع يُصنّف حكماً كذلك. اما عند خلوّ أي من هذه الإشارات فان القرار يبقى مستنداً إلى الفصل السادس. ومن هذه الإشارات:

ـ ان يقول القرار انه يعمل تحت الفصل السابع من الميثاق

Acting under Chapter VII of the U.N. Charter (15)

ـ أو ان يقول انه يرجع أو يستخدم المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة وهي المادة التي تشير إلى الحالات الثلاث التي تستوجب إصدار قرارات مستندة إلى الفصل السابع. وهذه الحالات هي: تهديد السلام Threat to Peace أو انتهاك السلام Breach of Peace أو عمل عدواني Act of Aggression.

ـ أو ان يقرر ان الوضع الذي يعالجه القرار يشكل أياً من هذه الحالات الثلاث.

فإذا ورد في القرار الدولي ان مجلس الأمن قرر ان الوضع الذي يعالجه يشكل تهديداً للسلام أو انتهاكاً له أو عملاً عدوانياً فان القرار يصنف في هذه الحالة على انه مستند إلى الفصل السابع. وانه بالتالي يصبح ذاتي الإلزام ويجب تطبيقه بصرف النظر عن موقف الدول المعنية به، لأنه يأتي بمثابة إجراء زاجر Enforcement Measure بحق هذه الدولة أو الدول المخالفة.

والمتفق عليه دولياً أن مجلس الأمن لا يقفز من الفصل السادس إلى اعتماد الإجراء الزاجر بموجب الفصل السابع مباشرة وإنما يمهّد لذلك بنوع من الإنذار أو التنبيه أو بالأحرى إلى إعطاء الفرصة الأخيرة من أجل الإفادة من المادة ٤٠ من الميثاق قبل تقرير العقوبة أو الإجراء الزاجر. ويكون هذا الإنذار أو التنبيه مستنداً إلى الفصل السابع ذاته.

وإذا عدنا إلى القرار ١٧٠١ نرى انه تضمن في حيثياته هذه العبارة: إن المجلس الأمن «اذ يقرر ان الوضع في لبنان يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين».

"Determining that the Situation in Lebanon Constitutes a Threat to International Peace and Security"

وهذا يعني ان القرار ١٧٠١ تعدّى مستوى الفصل السادس وكذلك الفصل السادس ونصف ودخل في نطاق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ولعل ما يؤيد هذا الرأي عدد من الاعتبارات بالإضافة إلى ما تقدم:

ـ ان مجلس الأمن الدولي قد سبق له ان أصدر عدداً من القرارات التي صُنفت انها مستندة إلى الفصل السابع بعد ان وردت في حيثياته العبارة ذاتها (أي تقرير ان

الحالة تشكل تهديداً للسلام).

- ان مجلس الأمن ترك ضمناً مجالاً لاستخدام المادة ٤٠ من الميثاق. وذلك لأن هذه المادة «تدعو المتنازعين للأخذ بما يراه المجلس ضرورياً أو محسّناً من تدابير مؤقتة، ولا تخلّ هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمركزهم، وعلى مجلس الأمن ان يحسب لعدم اخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه». وقد طالب القرار ١٧٠١ المتنازعين كما سنرى، الأخذ بما رآه ضرورياً في شأن المسائل التي تناولها وفقاً للمواد الواردة فيه.
- ان القرار ١٧٠١ ذاته أورد في الفقرة ١٦ منه ان مجلس الأمن: «يعرب عن اعتزامه النظر في قرار لاحق في إدخال مزيد من التحسينات على الولاية (UNIFIL) واتخاذ خطوات أخرى للإسهام في تنفيذ وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل».

وهذا الاعتزام يستبطن اللجوء إلى الفصل السابع لكي يصبح ملزماً حكماً من دون الرجوع إلى الدول المعنية بما في ذلك لبنان وسوريا وإسرائيل.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد أنجز الخطوة الأولى (أي التنبيه أو الإنذار) من مهامه المشار اليها في القرار ١٧٠١. وإذا اضطر المجلس إلى اتخاذ أي إجراء زاجر Enforcement Measure في المستقبل ولو من أجل تطبيق الفقرة رقم ١٦ المشار إليها أعلاه، فإن بإمكانه ان يفعل ذلك من دون ان يقدم للأمر بأي إنذار أو تنبيه جديد.

٢ ـ النقاط الملتبسة في القرار:

تضمن القرار ١٧٠١ عدداً من النقاط الملتبسة التي يمكن استخدامها من قبل إسرائيل بالدرجة الأولى ضد المصلحة اللبنانية ومنها:

- الفقرة الثانية من مقدمة القرار والتي تقول ان مجلس الأمن «يعرب عن بالغ قلقه إزاء استمرار تصعيد الأعمال القتالية في لبنان وفي إسرائيل منذ هجوم حزب الله على إسرائيل في ١٢ تموز / يوليو ٢٠٠٦، والتي تسببت حتى الآن في وقوع مئات

من القتلى والجرحى على كلا الجانبين، وإلحاق أضرار جسيمة بالهياكل الأساسية المدنية وتشريد مئات الآلاف في الداخل...» ويُفهم من هذه الفقرة ان حزب الله هو الذي قام بالهجوم وان إسرائيل معنية بوجوب الدفاع عن النفس بإزاء هذا الهجوم. وقد أثار البعض هذه النقطة بالذات بحيث ان لبنان لا يستطيع أو انه قد يفشل إذا استطاع تقديم أية مراجعة أمام أية هيئة دولية. ويمكن بالتالي اعتماد هذا الادعاء إذا مُهّد له بالمقربات المسنّدة إلى حرفية النص الوارد في القرار. ولكن المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة تضع شروطاً واضحة لممارسة الحق في الدفاع عن النفس. ولكن هذه الشروط والآليات لم تحترم من قبل إسرائيل. ولذلك فان الموضوع يعود إلى انطلاقته الأولى ويقتضي التقيّد بكافة الشروط التي ترعى شؤون الدفاع كما حددتها المادة ٥١ ومنها:

- ان الدفاع عن النفس يمكن ممارسته عند هجوم عسكري وقع على اقليم الدولة الأخرى (وليس مجرد إنذار أو تنبيه) أو إجراء استباقي للدفاع عن النفس.
- ان الإجراء المتخذ يجب ان يكون محدوداً في حجمه وفي مكانه وفي توقيته، ما يقال له عادة التناسبية proportionality بين الفعل أو الهجوم وبين ردّ الفعل أو الهجوم المعاكس.
- وان لا يحول ذلك كله دون قيام مجلس الأمن بممارسة مسؤوليته الرئيسية وهي الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. والواقع ان أياً من هذه الشروط التي افترضتها المادة ٥١ لم تستجب له إسرائيل.

ثم ان إسرائيل ارتكبت، في معرض ما ذكرته في سياق الدفاع عن النفس، عدداً من الانتهاكات التي يمكن اعتبارها جرائم يعاقب عليها القانون الدولي مثل استهداف المدنيين وجرائم الحرب والجرائم الأخرى ضد الإنسانية ارتكبتها إسرائيل بعد ان خططت لها بعناية وكانت ذات نطاق واسع.

ومن النقاط الملتبسة أيضاً تلك التي تميّز بين الأسيرين الإسرائيليين اللذين يطالب القرار باطلاقهما من دون شروط والأسرى والمعتقلين اللبنانيين الذي يكتفي القرار

١٧٠١ بتشجيع الجهود الرامية إلى «تسوية مسألتهم». ولكن الأمين العام للأمم المتحدة أعلن في حينه انه كلف مبعوثاً خاصاً لانجاز هذه المهمة بوجهيها اللبناني والإسرائيلي.

ومن النقاط الملتبسة في القرار انه لم يشر إلى وقف إطلاق النار. انما اكتفى بالدعوة إلى «وقف تام للأعمال القتالية، يستند بصورة خاصة، إلى وقف حزب الله الفوري لجميع الهجمات ووقف إسرائيل الفوري لجميع العمليات العسكرية الهجومية».

"Calls for a full cessation of hostilities based upon in particular, the immediate cessation by HEZBOLLAH of all attacks and the immediate cessation by Israel of all offensive military operations".

وقد جاءت هذه القوة منسجمة مع الفقرة الثانية من مقدمة القرار والتي اعتبرت ان «هجوم حزب الله على إسرائيل» شكّل منطلقاً لتصعيد الأعمال القتالية. وهي تميّز بين وقف حزب الله لجميع الهجمات من جهة ومن ثم وقف إسرائيل لعملياتها العسكرية الهجومية من جهة مقابلة. وبذلك يؤكد القرار مجدداً ان إسرائيل قامت بعمليات هجومية في مقابل هجمات حزب الله. وهي مدعوة إلى وقفها أيضاً. وعلى كل حال يمكن اعتبار الإعلان الذي أذاعه الأمين العام للأمم المتحدة حول وقف إطلاق النار في صباح يوم ٢٠٠٦/٨/١٥ (الساعة الثامنة) إعلاناً رسمياً على النطاق الدولي، لأنه كان مسبوقاً بتأكيد رسمي من الحكومتين الإسرائيلية واللبنانية. اما مسألة العمليات الهجومية وحظرها Offensive والعمليات الدفاعية وإمكانية قبولها Deffensive فهو أمر متروك لتفسير مرجعي للقرار ١٧٠١ وتبقى مع ذلك من النقاط الملتبسة التي تقدّم شرح بعض تفاصيلها.

٣ ـ النقاط الايجابية في القرار ١٧٠١

على الرغم من نقاط الالتباس المذكورة، فان للقرار ١٧٠١ عدداً كبيراً من النقاط الايجابية التي يجب التنويه بها ويقتضي على الحكومة اللبنانية توظيفها بقدر ما تهدف أساساً إلى إنقاذ الوضع في لبنان وتوفير استقراره السيادي المطلوب ومن هذه النقاط

الايجابية:

- حرص القرار على تأكيد وحدة لبنان الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته الوطنية ضمن حدوده المعترف بها دولياً.
- تأييد القرار للنقاط السبع التي أعلنها رئيس الوزراء اللبناني ولاسيما تلك التي تؤكد على سلطة الحكومة اللبنانية (السياسية والعسكرية) على كامل أراضيها وضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية والمقترحات التي قدمها بصدد مزارع شبعا.
- تكليفه نشر قوات اليونيفيل بعد تعزيز عددها وعتادها ومهامها مع الجيش اللبناني في جميع أنحاء الجنوب.
- تأكيده لاتفاق الطائف من جهة ولاتفاق الهدنة من جهة أخرى.
- دعوة المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات فورية لمدّ الشعب اللبناني بالمساعدة المالية والإنسانية... وإعادة فتح المطارات والموانئ تحت سلطة حكومة لبنان... ومن ثم تقديم المزيد من المساعدة في المستقبل للإسهام في تعمير لبنان وتنميته.
- تعزيز قوات اليونيفيل من حيث العدد والمعدات والولاية ونطاق العمليات (زيادة حجمها إلى خمسة عشر الفاً مع زيادة مهامها). والقيام بمساعدة حكومة لبنان بناء على طلبها في توفير الأمن وضبط الحدود وفرض سلطة الدولة وحدها على كامل إقليمها.
- التأكيد على ضرورة تطبيق القرارين ١٥٥٩ و ١٦٨٠ بكامل أحكامهما.
- التأكيد على ان حق الدفاع لهذه القوات الدولية عن نفسها يشمل أيضاً مقاومة محاولات منعها بالقوة من القيام بواجباتها بموجب الولاية الممنوحة لها من مجلس الأمن.
- التأكيد على أهمية وضرورة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط استناداً إلى جميع قراراته ذات الصلة (٢٤٢ و ٣٣٨ و ١٥١٥).

ويمكن في ضوء هذه البنود التي أوردها القرار ١٧٠١ لمصلحة لبنان، إبداء الملاحظات التالية:

ـ ان النقاط السبع التي أعلنها رئيس الوزراء اللبناني والتي حظيت بإجماع الحكومة اللبنانية وعدد من المحافل الإقليمية والدولية الأخرى حصلت، مع هذا القرار، على غطاء دولي ملزم لا يجوز التراجع عنه ولا إنكاره سياسياً ولا قانونياً. وتجدر الإشارة إلى ان اتفاق الطائف كان قد حظي، في العام ١٩٨٩، بالغطاء الدولي الداعم آنذاك (وقد كان ممثلاً بالبيانين الرئاسيين لمجلس الأمن كما تقدم شرحه في الفصل العائد لهذا الموضوع في الكتاب) وقد أعطى ذلك الغطاء صدقية دولية ذات مرجعية دولية عالية لاتفاق الطائف. واليوم فان الغطاء الدولي المتمثل بالقرار ١٧٠١ والداعم للنقاط السبع يعطيها صدقية ذات مستوى أرقى وفاعلية أشمل.

ـ والواقع ان هذه الصدقية الدولية ليست مجرد غطاء دولي فقط وانما تشكل دعامة دولية كبرى للبنود التي أوردها القرار ١٧٠١ ومن عناصر هذه الدعامة:

أ ـ ان القرار ١٧٠١ دخل، من حيث طبيعته القانونية، في نطاق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وبالتالي فهو ذاتي الإلزام القانوني تحت طائلة الإجراءات الزاجرة التي لحظتها المادتان ٤١ و ٤٢ من الميثاق في حال المخالفة أو الانتهاك.

ب ـ ان التصديق الدولي الملزم للنقاط السبع يحصّن هذه النقاط التي أكدّها القرار من خلال بنود تفصيلية أوردها إما في حيثياته أو في فقراته الحكمية. وهي كلها ملزمة لكافة الدول الأخرى وليس للبنان وحده.

ج ـ ان البند الإجرائي الذي كلّف مجلس الأمن بموجبه الأمين العام بمتابعة تنفيذ القرار وإبلاغ مجلس الأمن تباعاً بذلك يعني ان هذه البنود ـ النقاط ـ يجب ان تُنفذ بكاملها ولا ان تترك عرضة للتقلبات الداخلية.

د ـ ان البنود الأخرى في القرار المتعلقة بموجبات الدول الأخرى يجب ان ترتدي

الطابع ذاته من الإلزام القانوني وذلك لمصلحة سيادة لبنان واستقلاله السياسي ووحدته الإقليمية.

هـ ـ ان القرار ١٧٠١ هو قرار مفتوح لمزيد من العناية والمراقبة والضبط كما ورد في الفقرة ١٦ من بنوده. أي انه يمكن ان يحتمل التصعيد إلى صلب الفصل السابع في حال الاضطرار أو الضرورة.

ـ ان هذا القرار (١٧٠١) الذي صدر بإجماع أعضاء مجلس الأمن، والذي ربط في تأييده بين اتفاق الطائف من جهة وبين اتفاق الهدنة من جهة ثانية، يكون بالفعل قد أسهم في إرساء قاعدتين قانونيتين أساسيتين في بناء لبنان: الأولى (أي اتفاقية الطائف) تشكل حجر الزاوية لبناء لبنان الداخلي ووحدته الوطنية وتعزيز مؤسساته الدستورية. والمعروف ان هذه الاتفاقية أصبحت اليوم، في معظم بنودها مادة دستورية ملزمة لا يجوز إغفالها ولا مخالفتها. اما القاعدة الثانية التي أرساها القرار ١٧٠١ فهي اتفاقية الهدنة. وقد أفردنا فصلاً خاصاً لهذه الاتفاقية وأهميتها في إرساء أركان الوطن وردع المعتدي الإسرائيلي عنه والاعتراف بحدوده الدولية على كل الجهات.

ـ ان الآلية التي استحدثها القرار من خلال تعزيز قوات اليونيفيل في لبنان وانتشارها وتعزيز عددها وعتادها وولايتها (لغاية آب ٢٠٠٧ على الأقل) تشكل الترجمة العملية لنيّة المجتمع الدولي وتصميمه على حماية لبنان وتمكينه من الصمود والتوحد والتقدم والاستقرار والمعروف وفقاً لهذا القرار ان ولاية أو انتداب اليونيفيل تشمل أربع مهام واضحة: مراقبة الانسحاب الاسرائيلي وتسليم الجيش اللبناني المواقع التي تنسحب منها إسرائيل. وقد تمت هذه المهمة. والثانية: الدفاع عن النفس ويشمل ليس فقط الدفاع عن عناصر اليونيفيل ومعداتها وآلياتها وأبنيتها وانما مقاومة كل محاولة ترمي، بالقوة إلى منعها من اداء مهامها. والثالثة: ان تساعد السلطات اللبنانية أمنياً في جنوب لبنان أو على حدوده الشرقية والشمالية الأخرى. والرابعة: ان تقدم المساعدات الإنسانية للسكان المدنيين اللبنانيين.

وإذا قرر مجلس الأمن تعزيز مهام اليونيفيل فانه سيعمد إلى تعزيز المهمة الثالثة بحيث تصبح أصيلة من دون ان تنتظر طلباً من السلطات اللبنانية. الا ان هذا الأمر يستدعي قراراً دولياً جديداً مستنداً إلى الفصل السابع من الميثاق.

ـ أما تأكيد القرار ١٧٠١ على ضرورة تنفيذ القرارين ١٥٥٩ و ١٦٨٠ فهو يندرج في سياق استكمال الإنقاذ اللبناني وتوفير مقومات صموده وتقدمه واستقراره من جهة وتطوير علاقاته الإقليمية والدولية من جهة أخرى.

ملخص كلمة أستاذ القانون الدولي[1]

الدكتور ميشال نعمه

بالمطلق ليس هناك ابعاد ايجابية أو سلبية لاي قرار الا إذا حدد الفريق الذي عليه ستجري تداعيات هذا القرار. فيما يتعلق بالقرار ١٧٠١ ومن منطلق تعدد الفرقاء المعنيين بهذا القرار فلا بد من ان نقارن وعلى ضوء مصالح ومواقع كل فريق التداعيات التي تمسه بطريقة مباشرة وغير مباشرة سلبية كانت أو ايجابية. القرار ١٧٠١ الصادر عن مجلس الامن ـ الامم المتحدة ومن الناحية السياسية العامة احدث تغييراً مفصلياً على صعيد علاقات كل الافرقاء المعنية بهذا القرار بعضها ببعض.

التداعيات على اسرائيل: افاد المقطع الثاني من مقدمة القرار ١٧٠١ بأن تدهور الاوضاع في لبنان يعود للهجوم الذي شنه حزب الله في ١٢ تموز ٢٠٠٦ وقد اتت هذه المقدمة لتتوافق مع اسرائيل بأن حزب الله هو الذي سبّب الحرب.

أفاد القرار في المقطع الاول من المقدمة وفي الفقرات ٨,٣، و ١٠ الحاجة لتطبيق القرارات السابقة لمجلس الامن وبالاخص القرار رقم ١٥٥٩ و١٦٨٠ وهذا ما كانت تطالب به اسرائيل كشرط لوقف اعتدائها على لبنان.

أصر مجلس الامن على الحكومة اللبنانية بذل كل جهودها لفرض سيادتها ونشر مايقارب ال ١٥٠٠٠ جندي لبناني على الحدود مع اسرائيل وهذا ما جاء في مقدمة القرار المقطع ٥ و ٨ وفي الفقرات ٥,٣ و ٨ ليتلاءم مع المعطيات والمطالب الاسرائيلية.

---

(١) نص الكلمة الكاملة باللغة الانكليزية ص ٣٧.

شدد مجلس الامن في مقدمة القرار المقطع ٣ على اخلاء الرهائن الاسرائيلية بدون قيد أو شرط وهذا ما الحّت عليه اسرائيل منذ بداية اعتداءتها الاخيرة على لبنان.

تضمن القرار ١٧٠١ وبشكل واضح في الفقرة ٣ بأن لا يكون هناك سلاح في لبنان دون موافقة الحكومة وبأن يتم نزع السلاح من جميع الافرقاء لتصبح الحكومة اللبنانية هي الجهة الوحيدة المالكة للسلاح وبهذا السياق سيكون هناك مقاطعة (حصار) لتسرب السلاح إلى لبنان باستثناء ما يأتي لصالح الحكومة وقوات الـUNIFIL. يتوافق هذا المضمون مع المطالب الاسرائيلية وخاصة منع حزب الله من استقدام اسلحة جديدة.

تضمن القرار ١٧٠١ فقرات ملزمة من الفصل السادس لميثاق الامم المتحدة شبيهة لقرارات الفصل السابع من هذا الميثاق وخاصة في المقطع الاخير للمقدمة حيث نص ان الوضع في لبنان يشكل تهديداً للسلام والامن الدولي. اتى هذا المضمون من القرار ليتلاءم مع مطالب اسرائيل الداعية لتطبيق القرار ١٧٠١ في ظل الفصل السابع. يمكن ملاحظة هذا التشابه في الفقرة ١٢ و ١٥ من القرار ١٧٠١.

لحظ القرار بشكل مباشر نظام خطوات التنفيذ في الفقرة ٨ و ١١ بحيث يتم انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان تزامناً مع انتشار الجيش اللبناني وقوات الـUNIFIL وتم هذا لضمان خلاء المنطقة الممتدة بين الخط الازرق ونهر الليطاني من السلاح الا سلاح السلطة اللبنانية وقوات الـ UNIFIL وبهذا تكون اسرائيل قد حققت اهم مطلب من مجموعة ما تقدمت به من شروط.

تضمن القرار ١٧٠١ في الفقرة الاولى وبصورة غير مباشرة حق اسرائيل استعمال القوة للدفاع عن نفسها وذلك في سياق مطالبتها بوقف اعتدائها العسكري. الجدير بالذكر ان القرار ١٧٠١ هو جزء من تفاعلات عديدة ولا يمكن فهمه بالكامل الا بتحليل امتداده على الوضع الاقليمي والدولي.

من هذا المنطلق يصعب علينا التحديد إذا كان هذا القرار جاء لصالح اسرائيل حتى ولو تلاءم هذا القرار مع المطالب الاسرائيلية. ان تداعيات ١٧٠١ ستكون بالالتفاف

عليه عبر مواقع اقليمية أخرى بحيث سيكون هناك تشدداً اكبر وربما اخطر في ملفات أخرى مثل الملف النووي الايراني وامتداد النفوذ السياسي، العسكري والاديولوجي في العراق وطبعاً لن يكون هذا في مصالح اسرائيل ولا في صالح حفظ توازنات القوى في منطقة الشرق الاوسط.

التداعيات على حزب الله: قد يكون من المفيد في هذا المجال ان نشرح انطباعاً عاماً عن حزب الله وهو ان التزاماته بالعهود لا تتم الا إذا كان حزب الله قد التزم بها شخصياً وليس عبر طرف ثالث يقوم بمقامه ظرفياً أو لاسباب دبلوماسية.

يسهب المقطع الثامن من القرار ١٧٠١ بدور الحكومة اللبنانية وقراراتها بشأن التوصل إلى مطالبتها ببسط سيادتها كاملة على لبنان وبالتالي تسهيل عملية وقف التصادم المسلح بين اسرائيل وحزب الله. وهذا يعني ان حزب الله لم يكن طرفاً اساسياً أو مباشراً في عملية صياغة هذا القرار وبالتالي لن يكون ملتزماً به من الناحية المبدئية الا انه سيتوافق معه كما تقتضي الضرورة لذلك. الدليل على ذلك انه وحتى هذه اللحظة لم يتم تسليم الاسيرين الاسرائيلين مع ان القرار ١٧٠١ اصر على استردادهما من قبل اسرائيل دون قيد أو شرط. ان التفسير غير المباشر لمضمون القرار ١٧٠١ يوحي ان عملية اعادة الاسيرين إلى اسرائيل مرتبطة باتفاق تبادل اسرى بين حزب الله واسرائيل لان القرار ١٧٠١ يتضمن الدعوة لحل مشكلة الاسرى.

ساهم القرار ١٧٠١ في تشويه صورة المناضل الذكي والماهر لحزب الله إذ حمّله وبطريقة غير مباشرة المسؤولية عن الدمار والقتل من جراء الحرب التي وحسب القرار سبّبها حزب الله. لم يكن هناك من سبيل يستطيع حزب الله استعماله بطريقة مباشرة لكي يلعب دوراً مباشراً في صياغة القرار ١٧٠١ لأن القيادات المسؤولة كانت مهددة بحياتها وبالتالي غير قادرة على التفاوض المباشر. يضاف إلى ذلك أن حجم القتل والتدمير واستمراريته لمدة تفوق الشهر كان مؤلماً جداً على اللبنانيين وخاصة الشيعة منهم فلم يكن هناك من مخرج لهذا إلا بارتضاء ما يقوم به الوسطاء على أساس ان اليوم

له مقتضياته وغداً هو يوم آخر.

إن المرحلة التي يمر بها لبنان حالياً هي هذا اليوم الآخر الذي له طابعه الخاص والذي وإن امتزج مع قرارات ١٧٠١ فهو ارتداد عليه من منطلقات القرار نفسه.

يعتبر حزب الله أن القرار ١٧٠١ فرض شروطاً جديدة للعبة السياسية في لبنان:

أولها: ان على الفرقاء جميعاً ودون استثناء أن يقرّوا ويعترفوا بانتصاره على اسرائيل عسكرياً حتى ولو جاء القرار ١٧٠١ ليشير إلى عكس ذلك.

ثانيا: إن حزب الله كوكب واحد في فلكين لبناني واقليمي فإذا انكفأ دوره الإقليمي ارتدّ إلى الداخل اللبناني لكي يعيد لنفسه محلياً ما خسره إقليمياً.

ثالثا: إذا اعتبرت الحكومة اللبنانية والتي تمثّل تحالف ١٤ آذار نفسها منتصرة من جرّاء قيامها بمفاوضات وإخراج القرار ١٧٠١ فهذا كثير عليها ويجب أن تكتفي بذلك ولن يسمح حزب الله للحكومة بانتصارات أخرى عبر استعمال المحكمة الدولية بتغيير التحالفات الإقليمية وعزل حزب الله عن سهولة امتداداته إلى إيران والعراق. المحكمة الدولية مقبولة فقط في الشق القضائي البحت والذي لا يعكس ولا بأي شكل من الأشكال خللاً في التوازنات الإقليمية الحالية.

رابعاً: إن وجود حزب الله في لبنان ليس وجوداً خدماتياً محدداً لقوى إقليمية مثل إيران والنظام الحاكم في سوريا بل أن هذه القوى الإقليمية بالمقابل ملتزمة بخدمة حزب الله للمحافظة على كيانه واستمراريته حتى ولو اضطر ذلك دعم حلفاء حزب الله جميعا ودون استثناء.

خامساً: إن للقرار ١٧٠١ وجهان: وجه اقليمي يخدم استقرار اسرائيل الأمني ويسهّل عملية السلام الشاملة التي تتضمّن سوريا مستقبلاً بظل القيادة الحالية أو بظل قيادة مشابهة، والوجه الثاني هو لبناني يفسح المجال لحزب الله وحلفائه أن يسعوا للحصول على حصة أكبر في مجالات القرارات السياسية الداخلية والخارجية والأخيرة

هي الأهم بحيث سيتشارك حزب الله مع الآخرين في تقرير السياسة الداخلية وسيسعى لكي يكون له النفوذ الأقوى في سياسة لبنان الخارجية.

إن ما ورد أعلاه من ملاحظات على القرار ١٧٠١ إنما هي جزء من مجموعة متشعّبة متداخلة كثيرة يدخل على تفاصيلها قوى دولية أخرى من الولايات المتحدة الأميريكية مروراً بأوربا وروسيا بلوغاً حتى روسيا والصين. ولكن لضرورات الالتزام بالوقت المتاح لهذه المداخلة اقتضى التمعّن بجانب واحد يمكن أن يكون مستَهلاً لحوار أوسع وأشمل.

Security Council Resolution 1701
and
its Implications

By Professor Michel Nehme[1]

Being disappointed and for decades by the International community, Lebanon is now becoming attractive to the great powers. The world started to take notice of Lebanon's rise of importance when Millions of demonstrators took the streets to indicate their will for real and realistic independence in 14 March 2005, but that breakthrough is only one dimension of the dramatic transformation of Lebanese foreign policy that has taken place since the end of the Cold War. After more than a half century of false starts and unrealized potential, Lebanon is now emerging as the swing state in the regional balance of power. In the coming years, it will have an opportunity to shape outcomes on the most critical issues of the Middle East: the construction of regional stability, and the slowly but steadily political modernization of the greater Middle East.

Lebanon's basic enigma is stemmed from three divides. In the first, which encompasses the immediate neighborhood, Lebanon has been a pawn in a deadly game. In the second, which encompasses the so-called extended neighborhood, Lebanon has been sought to balance the influence of other powers and prevent them from undercutting each other's influence. In the third, which includes major powers interest, Lebanon has been used to take its place as one of the key examples of instability in the global pursuit and trend for international peace and security. The enigma of Lebanon is caused by its composition of potentials capable of changing regional balances of power. The latter is a system of international relations in which nations seek

(1) Dr. Michel Nehme, Professor of Political Science and International Relations at Notre Dame university.

to maintain an approximate equilibrium of power among many rivals, thus preventing the preponderance of any one state. Crucial to the system is a willingness on the part of individual national governments to change alliances as the situation demands in order to maintain the balance and thus achieving relative political stability.

In his victory speech of 6 March 1991, Bush called for a "new world order" that would enable the United Nations to fulfill its obligation to provide for the collective security of the weaker nations, and for a U.S. program that would assist in stabilizing the Middle East.

Bush's visionary statement generated much discussion in the months thereafter, but skeptical voices were quickly heard. Henry Kissinger, now a political commentator, lauded President Bush's building of a coalition to defeat the Iraqi aggression, but he derided the notion of a new world order." In Kissinger view, the essential thrust of the new American approach should be the recognition of regional balances of power to establish order. "History so far has shown us only two roads to international stability: domination or equilibrium. We do not have the resources for domination, nor is such a course compatible with our values. So we are brought back to a concept maligned in much of America's intellectual history, the balance of power."

It is in light of this kind of argumentation that this article assesses the implications of United Nations Security Council Resolution 1701. Before indulging in the corner sides it is important to look into the ploy of its ignition.

On July 12, 2006 eight IDF soldiers were killed and two kidnapped, following an attack by Hizbullah on the border with Lebanon. Hizbullah simultaneously launched Katyusha attacks against Israel. The IDF responded with Operation Change of Direction. The situation created in the six years since Israel's total withdrawal from Lebanon, prompted Israel to take action to achieve two objectives to alter the situation: Obligating Hizbullah to change its role as a military entity targeting the stability of Israel and the removal of the missile threat.

The action taken against Hizballah constituted an effort by Israel to neutralize the rocket threat prior to any possible strikes against Iran's WMD facilities in 2007 or thereafter (if need be). The Iranian issue is occupying the world due to its growing influence on oil and strategic corridors to the Middle

East. Israel has told its allies that if the free world is unable to form a united front against Hizbullah, then it will be unable to convince Teheran that it is truly serious about stopping Iran's nuclear weapons program. Muslim critics of the Israeli action claim that Israel had been planning to move against Hizbullah and Lebanon. It is claimed that these plans were made in the summer of 2005, and that the capture of the two Israeli soldiers was seen as simply an excuse to implement a plan that had been in the works for quite some time.

Israel, which has placed part of the responsibility on Lebanon at large, initiated attacks against a broad range of Lebanese Infrastructure targets. Prime Minister Olmert said on July 12: "This morning's events were not a terrorist attack, but the action of a sovereign state that attacked Israel for no reason and without provocation. The Lebanese government, of which Hizbullah is (was) a member, is responsible and Lebanon will bear the consequences of its actions." - Foreign Minister Livni said on July 12: "Hizbullah is a terrorist organization, which is part of the Lebanese government. The international community, including the Security Council, has demanded, repeatedly, that the government of Lebanon dismantle Hizbullah. Lebanon has failed to act and 13th of July aggression is the result."

According to Israel, the government of Lebanon bears responsibility for the Hizbullah threat. It provided the Hizbullah with official legitimacy and allowed its armed operations to proceed unhindered. Also according to Israel, Hizbullah would never have obtained the missiles and military equipment at its disposal had the Lebanese government not allowed this weaponry to reach Lebanon; and Hizbullah's threat along Israel's border would not have been possible were it not for the failure of the Lebanese government to deploy its forces in southern Lebanon. The Israeli view has been that it is the responsibility of the Government of Lebanon to fulfill its obligation as a sovereign state to extend its control over its own territory, as called for by Security Council resolutions 425 and 1559.

Secretary of State Condoleezza Rice visited the region on July 24-25 and again on July 29-31 in an effort to negotiate a cessation of hostilities and a solution to the conflict. Discussions at the United Nations regarding a cease-fire centered on how a negotiated solution to the conflict would prevent further violence and how an international or Lebanese force would control southern Lebanon and disarm Hizbullah.

After 34 days of conflict, a UN-brokered cease-fire went into on 14 August. The UN Security Council unanimously approved Resolution 1701 calling for a cessation of hostilities and an end to the conflict on 11 August. The Resolution called for the disarming of Hizballah and the reoccupation of southern Lebanon by the Lebanese army (assisted by international forces) and the eventual withdrawal of Israeli forces. Lebanon and Hizballah agreed to the resolution on 12 August and Israel agreed to the terms of the resolution on 13 August.

In total, over the course of the conflict, as many as 4,500 rockets were launched into Israel and the IAF carried out more than 10,000 sorties. Approximately 12,000 Israeli buildings were damaged and $2 billion worth of damage done to the Lebanese infrastructure. The IDF estimated that over 500 Hizballah fighters were killed. The IDF reported 118 of its soldiers were killed and over 400 were wounded. UN officials estimated that of the 43 Israeli civilians killed and 75 seriously injured, of which one-third were Arab Israelis. Of the 1,191 Lebanese civilians killed and 4,405 injured, one-third were reported to be children. Israel released an estimated 1 million cluster bomblets during the conflict, many of which remain undetonated. As of 4 October 2006, the UN reported that 14 people had died since the cease-fire as a result of these. Approximately 500,000 Israelis and 1,000,000 Lebanese were displaced as a result of the fighting.

Hizballah Leader, Hassan Nasrallah, declared victory over Israel on 14 August 2006 during an interview on Hizbullah's al-Manar television channel. He vowed never to disarm and never to give up the disputed Shebaa Farms region near the Lebanese-Israeli border. Conversely, U.S. President George W. Bush stated on 14 August 2006 that Hizballah had been defeated. He also said the 34-day conflict represented an important victory in the "war on terror".

One of the consequences of Resolution 1701 has been revealed through a move where the five pro-Syrian Shiia members of the Lebanese cabinet resigned on 12 November 2006 after demands for veto power were rejected by the other members. The resignations came amid allegations by the United States that Hizballah and Syria were planning to topple the Lebanese government who is to be blamed for orchestrating the Security Council Resolution 1701. On 13 November 2006, the Lebanese cabinet approved a UN plan for a tribunal to try the suspected killers of former Prime Minister

Rafik Hariri. This tribunal is not and will not be approved by Syria's allies in Lebanon because it will mark another victory to the March 14th alliance.

Another implication of Resolution 1701 was revealed on 30 November 2006, when Hizballah called on its supporters to stage protests in Beirut with the aim toward brining down the government. The next day, in a move that mirrored the Cedar Revolution protests of March 2005, hundreds of thousands of demonstrators turned out to demand an end to the Lebanese government. Nasrallah, in a 7 December 2006 video-linked speech to protests, promised to continue the demonstrations. Nasrallah added that he was open to negotiations and did not want to fight fellow Lebanese. In the speech, Siniora's government was accused of cooperating with the Israelis to undermine Hizballah during Operation Change of Direction. Siniora responded by saying that the opposition would eventually have to agree to talks with the government.

Textual Implications of Security Council Resolution 1701

Regarding the reasons that led to the outbreak of hostilities, Israel claimed that it was due to an attack by Hizbullah with no provocation from Israel. Preamble paragraph 2 of the resolution states that the deterioration in the situation in Lebanon began with Hizbullah's attack on July 12, 2006.

As for the need to fully implement Resolutions 1559 and 1680 over the past two years, and particularly since the start of the recent hostilities, Israel has reiterated the immediate need for full implementation of Resolution 1559, and that this implementation is a condition for ending the hostilities. The resolution notes (in preamble paragraph 1 and in operative sections 3, 8 and 10) the need for full implementation of these resolutions, and it also requests that the Secretary General make concrete proposals for their implementation.

The Lebanese government (14th of March government) has always been obligated to Strengthen Lebanon and its sovereignty, the need to fully control its territory and deployment of the Lebanese army.

Israel on the other hand being concerned with the Middle East regional conflict at large stated that the campaign is directed not against Lebanon, but rather against Hizballah, and that Lebanon is not a party to the dispute. It also stated that, with the end of hostilities, Lebanon must impose its sovereignty over its territory and deploy its army in the south.?In the resolution, the

Security Council commends the Lebanese government for its efforts to impose its sovereignty and its intention to deploy 15,000 soldiers (preamble paragraphs 5 and 8 and operative sections 3, 5 and 8).

Release of the kidnapped soldiers:

Israel stated that one of the reasons that led to the outbreak of the fighting, along with the firing of missiles at Israel, was the kidnapping of two IDF soldiers from inside Israeli territory. In preamble paragraph 3 of the resolution, the Security Council emphasizes "the need to address urgently the causes that have given rise to the current crisis, including by the unconditional release of the abducted Israeli soldiers."

Disarming Hizbullah and preventing its rearming in the future:

Israel emphasized that one of the results of the conflict must be the disarming of Hizbullah within Lebanese territory, including the missiles in its possession, and the imposition of means that will prevent its rearming in the future. The Security Council Resolution explicitly states (in operative section 3) that there may be no weapons in Lebanon without the approval of the government and that in the framework of the future cease-fire agreement between Israel and Lebanon, all the armed groups will be disarmed and there will be no weapons or authority in Lebanon except for the government of Lebanon. Moreover, the resolution states, in language taken from resolutions passed in the Security Council under Chapter 7, an arms and ammunition embargo on Lebanon, as well as technical assistance for all the entities that are not the Lebanese army or the armies that make up the UNIFIL force.

The need to pass a resolution under Chapter 7 and the UN forces' authority of enforcement:

Israel aspired to a Security Council resolution under chapter 7, primarily for the purpose of the enforcement authority of the multi-national force. However, Israel requested the right to act freely in the future, without being restricted. Ultimately, the Security Council passed a resolution under Chapter 6, which contains binding sections identical to those used in resolutions under Chapter 7. The resolution contains wording characteristic of Security Council resolutions of a binding nature - the last paragraph of the preamble, immediately preceding the operative part, states that the situation in Lebanon

"constitutes a threat to international peace and security."

In its two key paragraphs, the resolution is worded with language taken from resolutions under Chapter 7: (a) in section 12, the resolution authorizes UNIFIL to implement enforcement measures not previously authorized, and (b) in section 15, the components of the arms embargo are identical to the language of resolutions under Chapter 7.

The importance to ensure that no vacuum will be created between the IDF's withdrawal from Lebanon and the entrance of the multi-national force:

The need for the absence of this vacuum was at the center of Israel's demands. The resolution explicitly states the order of events in a manner sufficient to prevent such a vacuum (operative sections 1 and 2 explicitly state the need for parallel action: the withdrawal of the IDF alongside the deployment of the Lebanese army and UNIFIL forces, and it requests that UNIFIL verify this process (section 11).

UN Secretary-General Annan, in his speech to the Security Council, also spoke of the importance of preventing the creation of a vacuum.

A demilitarized buffer zone:

Israel supported the need for a security strip in the area adjacent to its northern border at the end of the conflict. The Security Council determined "the establishment between the Blue Line and the Litani River of an area free of any armed personnel, assets and weapons other than those of the Government of Lebanon and of UNIFIL" (operative section 8).

Preserving Israel's ability to defend itself:

Israel requested the right to act freely for the purpose of self-defense. Operative section 1 of the resolution states, along with the call to Hizbullah to immediately cease its attacks, that Israel must cease offensive military operations, i.e., it reserves the right to act defensively.

Summary

Security Council Resolution 1701 serves the on-going strive to achieve balance of power in the Middle East region by curbing one of the long

stretched arms of Iran in Lebanon. While the resolution does not contain everything that the international community strove to achieve at the outset, considering the regional realities and the complex situation in Lebanon, and in view of the difficult diplomatic negotiations that were conducted over its wording, it constitutes a good starting point for changing the regional reality in the direction that a potential stability is becoming realizable and Lebanon is going in the near future to be part of that. The resolution demands the change of role of Hizbullah in southern Lebanon and in Lebanon's politics, its disarming and the prevention of its rearming though are not objectives readily met nonetheless the foreseeable future will witness Resolution 1701 impact because it strengthens the international force in Lebanon and gives it new enforcement authority, and it places an arms embargo on Lebanon that is not to be broken except by the order of the legitimate Lebanese government.

كلمة رئيس الجلسة

النائب المحامي غسان مخيبر

الشكر مجدداً للحركة الثقافية ـ انطلياس لأخذها المبادرة في تنظيم هذا المؤتمر في موضوع القرار ١٧٠١ الذي يعيدنا قسراً إلى ثقافة الحوار في زمن قلَّ فيه الحوار والتفكير المشترك في مواضيع تهم لبنان، كما تعيدنا للاهتمام بالمخاطر الخارجية، وقد أخذتنا المخاطر الداخلية السياسية في نزاعات لا يجد فيها اللبنانيون ولا السياسيون لأنفسهم أي مخرج. علَّ الصراع الإقليمي يوحدنا أمام مخاطر رأيناها رابضة على صدورنا وأدت لما أدت إليه من تدمير وقتل وتشريد ودمار.

موضوع هذه الجلسة يتعلق بالأبعاد الإقليمية للقرار ١٧٠١. والارتباطات الإقليمية للوضع السياسي اللبناني لسوء الحظ. وهذا الارتباط واقع، وانا من الذين يرفضونه. انما موقع القرار ١٧٠١ في إطار مشاريع الشرق الأوسط الجديد هو موضوع هذه الجلسة التي سوف يتحدث فيها على التوالي خبراء من لبنان، من المانيا ومن فرنسا. لكن دعوني أولاً أن أُبدي وجهة نظر ليست فقط شخصية انما من منطلق واجبي كمدير لهذه الجلسة في وضع اطار هذه المناقشة، أقلها في الجدلية التي تطرحها. ان أقول ما يأتي خاصة بالنسبة لتلك الابعاد الدولية والاقليمية للصراعات التي يتخبط فيها لبنان. واعبر هنا أيضاً عن رأيي كنائب، صاحب وكالة من اللبنانيين، واقول مع هؤلاء اللبنانيين ان لبنان سئم ان يكون ساحة للصراعات. لقد سئم ان يكون ساحة للصراع اللبناني ـ الاسرائيلي والعربي ـ الاسرائيلي في اطار أطماع اسرائيل المتكررة في مياهنا وفي بعض أرضنا وفي

أمننا. ولقد سئمنا حروب اسرائيل علينا، كما سئمنا وسئم لبنان من استمراره ساحة لصراع الآخرين على أرضنا اما مباشرة واما بالواسطة. والآخر يمتد ربما من ايران وأبعد، إلى سوريا، إلى الفلسطينيين الماكثين في لبنان، إلى قوى دولية واقليمية لا نتوقف عن تعدادها: من الولايات المتحدة إلى اوروبا إلى دول أخرى لها مصالح مختلفة في هذه المنطقة. ولا ننسى طبعاً العدو الاسرائيلي الذي بدأنا بالتذكير في اطماعه. فقد سئم لبنان ان يكون ساحة لصراع كل هؤلاء وهو يطمح لأن يصل إلى مستوى الاستقلال والسيادة والسلامة التي يطمح اليها كل لبناني. كما نحن نسعى لتحقيق كل ذلك ضمن أبعاد للعبة نراها تتجاوز طاقة لبنان.

هذا البلد الصغير يحتاج إلى مساعدة اصدقائه. ومن هذا المنطلق نؤكد احترامنا والتزامنا بالقرارات الدولية وبالأخص القرار ١٧٠١ الذي اوقف العدوان الإسرائيلي واقام توازن، سمح ببناء السلام العسكري في الجنوب وفي لبنان، على أمل ان يُثبت ذلك في حسن تطبيق اتفاقية الهدنة بانتظار تسوية ما. وفي اطار هذه التسوية لا بد من ان يبتعد لبنان عن لعبة المحاور وتأثيراتها؛ والعديد من اطرافه المحليين منغمسون في هذه المحاور. فالسؤال المطروح في هذا المحور نطرحه معكم: كيف لنا أن نفك ارتباط هذه المحاور أو على الأقل ان نحدّ من تأثيراتها السلبية في اطار تطبيق القرار ١٧٠١ تأميناً وحماية لاستقلال لبنان وسيادته ولمنعة أراضيه. في هذا المنطلق، لقد ورد في القرار ١٧٠١ وفي الفقرة الأخيرة، الفقرة ١٨، تأكيداً لأهمية وضرورة تحقيق سلام شامل، عادل ودائم في الشرق الأوسط وذلك استناداً إلى جميع قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة، وفي ذلك اشارة تثير الاهتمام في قرار لا يفترض به ان يشير الا إلى الصراع اللبناني–الإسرائيلي. فهو يُعيد الارتباط ما بين الصراع اللبناني–الاسرائيلي والعربي–الاسرائيلي. ثم ان الاشارة في عنوان هذه الجلسة إلى اطار مشاريع الشرق الاوسط الجديد تعود فتثير تساؤلات عديدة حول هذا الدور الذي يراه البعض ممن اطلق فكرة الشرق الاوسط الجديد، أو الشرق الاوسط الاوسع، في جغرافيا سياسية لا تقتصر على دول الشرق الأوسط انما تتجاوزها إلى دول كإيران وأفغانستان ودول أخرى،

تشترك ربما في الخشية التي يراها الغرب من ظهور للعنف الارهابي وما يرتبط بهذا الإرهاب من ارتباط بأصوليات إسلامية تثير عند الباحثين وعند السياسيين وعند المواطنين العاديين مخاوف جمة.

إذاً ما هي هذه المنطقة التي نحن بصدد وضع القرار ١٧٠١ في إطارها؟ وما ارتباط القرار ١٧٠١ فيها؟ هل هناك من أجندات مخفية للقوى الإقليمية والدولية في هذا القرار وفي تطبيقه بارتباط ما مع هذه الخطط التي تُحضر لهذا الشرق الأوسط الأوسع؟ ان آمال مواطني هذه المنطقة بسيطة. جميعهم يأملون بالسلام ورديفه الأمن، ويأملون بالعدالة ورديفها الحقوق، ويأملون بالديمقراطية ورديفها حقوق الإنسان كما يأملون بالتنمية.

وهذه جميعها العناوين التي تندرج تحتها البرامج التي تحضر لهذا الشرق الأوسط الأوسع. انما، هل الحقيقة بنفس مستوى الآمال المعقودة بالنسبة للسلام والعدالة والتنمية والديمقراطية، بالنسبة للسلام اولاً وبارتباطها بالقرار ١٧٠١؟ هل نحن ننظر لتطبيق القرار ١٧٠١ كما ندعو لذلك من منظار المصلحة اللبنانية الذاتية أو مصلحة اقليمية أوسع؟ كيف لنا ان نحدد الارهاب أو المنظمات الارهابية، والولايات المتحدة تضع حزب الله في اطار المنظمات الارهابية، في حين ان الاتحاد الاوروبي لا ينحو ذلك المنحى ولبنان له موقف مختلف اذ يعتبر ان في ذلك ممارسة للبنانيين لحق وواجب المقاومة؟ كيف لنا ان نؤمن حصرية استعمال السلاح للدولة اللبنانية دون سواها؟ وفي مقولة حسن احترام القرارات الدولية ومنها القرار ١٥٥٩ الذي يعيد تأكيده القرار ١٧٠١ ومع جدلية سلاح حزب الله ووجوب نزعه أو تسليمه للدولة اللبنانية، أو وضع قرار السلم والحرب في يد الحكومة اللبنانية دون سواها؟ ثم ان موضوع السلاح مرتبط بالأمن وفي امكانية لبنان تأمين سلامة أراضيه دون الحاجة للقوات الدولية أو أية قوات أخرى، تُطرح أيضاً سياسة الدولة اللبنانية لتنمية قدرتها العسكرية. ثم ان مسألة السلام والأمن أيضاً تطرح مشكلةً مرتبطةً بعلاقة لبنان ليس فقط مع حدوده الجنوبية مع اسرائيل، بل أيضاً مع حدوده الشمالية مع سوريا. وأيضاً الارتباطات العسكرية مع سوريا ومع حزب الله

ومع ايران. هل ان هذه الارتباطات ضمن هذه المنطقة الاوسع جوابها كلها في حسن تطبيق القرار ١٧٠١؟ وما هي هذه الارتباطات؟ وأيضاً من زاوية ذلك الصراع اللبناني الاسرائيلي، ومن زاوية المطلب العربي الدائم في موازاة المطلب للسلام والامن، هذا المطلب بالعدالة والحقوق يقع أيضاً مطلب لبنان في استعادة ارض محتلة في منطقة مزارع شبعا والنخيلة، انما في هذه المناطق المعتبرة محتلة من الدولة اللبنانية تبرز ليس فقط مشكلة التعنُّت الاسرائيلي في استعادتها، انما أيضاً رفض الحكومة السورية تسليم ما يساعد لبنان من وثائق لاستعادة هذه المزارع. هل هناك من سبل لتجاوز رفض سوريا تقديم هذا الاثبات عن طريق الامم المتحدة لاستعادة الاراضي المحتلة عبر الوسائل الدبلوماسية؟ ثم أيضاً من زاوية العدالة والحقوق، هل لنا الا نكتفي فقط بأموال الدول المانحة لاعادة اعمار لبنان، ام نتجاوز ذلك لمقاضاة اسرائيل على جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية التي وقعت على لبنان واللبنانيين؟ هل للمنطقة ان تتجاوز منطق توازن القوى والصراع العسكري إلى منطق دولة العدالة والقانون على المستوى الاقليمي والدولي وفي ذلك تفعيل لعمل المحكمة الجنائية الدولية لمقاضاة اسرائيل وجيش اسرائيل على تلك الجرائم التي وقعت على الاراضي اللبنانية؟ ثم هل من وظيفة للقرار ١٧٠١ وغيره من القرارات الدولية لتثبيت الاهداف التي نسعى اليها جميعاً، واعني بها الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية؟ وهل لا ننظر الا إلى المساحة اللبنانية، أو هل من سبيل للانطلاق من هذا القرار ومن الالتقاء الذي حصل حول لبنان ولمساعدة لبنان في مجلس الأمن، لدعوة جميع الفرقاء المتخاصمين في المنطقة إلى العودة إلى طاولة المفاوضات سعياً لتسوية جديدة كما دعا إليه القرار ١٧٠١ في فقراته ١٨؟

كلمة أستاذة التاريخ والعلاقات الدولية المعاصرة والجيوسياسية
في الجامعة اللبنانية كلية الآداب ـ الفرع الثاني

الدكتورة دعد بو ملهب عطاالله

منذ أواسط القرن العشرين، احتل الشرق الأوسط موقعاً خاصاً في السياسات الدولية الكبرى المعاصرة. يمكن البدء على الأقل بمشروع أيزنهاور الأميركي الشهير وما يمكن تسميته بمشروع خروتشوف السوفياتي غير المعلن بوضوح وشهرة الأول دون أن يكون أقلّ منه أهمية ستراتيجية.

كانت بالفعل دوماً، في الفترة المعاصرة على الأقل، مشاريع عدّة للشرق الأوسط تنطلق عامة من مصالح القوى الكبرى مع اعتبار أن مصالح الشرق أوسطيين لا يمكن أن تخرج عنها. ومن آخر المشاريع، وهي من مشاريع عهد الأحادية الدولية الأميركية، كان مشروع «الشرق الأوسط الكبير» و«الشرق الأوسط الجديد» إضافة بالطبع إلى مشاريع أوروبية، على الأقل في بعض جوانب منها، أو حتى إلى ملامح أولى لمشروع روسي... يضاف إليها مشاريع إقليمية أبرزها حالياً ما يمكن تحديده بالمشروع الإيراني للمنطقة. وعلى الرغم من الاهتمام الذي حصل عليه المشروع الأوروبي الأوسطي (المتوسطي) حتى عملياً، يبقى دولياً المشروع الأميركي هو الأكثر إثارة للانتباه والاهتمام في هذه المرحلة بالذات وهو بالأخص ذو طابع ستراتيجي سياسي إيديولوجي ظاهر دون التغاضي طبعاً عن مرتكزاته الاقتصادية.

إنطلاقاً من المسائل الكبرى على غرار تصاعد النزاع حول فلسطين وصولاً إلى إيران وجمهوريتها الإسلامية كانت مشاريع تسعينات القرن العشرين التي أرادت إما إعادة النظر في الصيغ الستراتيجية للتعامل مع المنطقة في سياق العولمة كما كانت الحال مع

الأميركيين، وإما تقاسم الهموم والاحتياجات والمشاريع كما سعى إليه الأوروبيون في الشراكة الأوروبية المتوسطية. ولا ننسى أنه في هذه الحقبة نما مشروع إقليمي ذو أبعاد عالمية أتى في بعضه فقط إقليمياً ألا وهو مشروع الجمهورية الإسلامية.

إن مشروعي الشرق الأوسط الكبير والأورو متوسطية، اللذان يعودان إلى أواخر القرن العشرين، ارتكزا بالأخص على ستراتيجيات ومصالح اقتصادية أميركية وأوروبية في ظروف عالمية متجدّدة. فالشرق الأوسط الذي يحتضن في أعماقه نسبة مهمة من الطاقة النفطية يعني للقوى الصناعية الكبرى نقطة ارتكاز وبالتالي مجال استقطاب بالغ الأهمية.

في هذا السياق الناشط من العمل على شرق أوسط أكثر مواءمة مع الظروف الدولية القائمة، احتلّ مؤتمر جورجيا (سي آيلاند) للثمانية الكبار موقعاً بارزاً من حيث استثارة الطروحات والنقاشات عبر الأوراق والمداولات. فحزيران سنة ٢٠٠٤ شكّل بالفعل نقطة استقطاب للعمل على وضع أسس يتفق عليها كبار عالمنا لمستقبل يرونه أفضل للشرق الأوسط عبر تجاربهم هم ونظرتهم إلى العالم الذي ينشطون فيه. ولا بدّ من الإشارة إلى أن هؤلاء الكبار وجدوا أنفسهم، بعد سنتين في سان بترسبورغ ثم في روما، أي في تموز سنة ٢٠٠٦، يركّزون مجدّداً الاهتمام حول هذه المنطقة مجسَّدة بشكل خاص هذه المرّة بالوضع اللبناني والحرب على لبنان. وكان، على إثر ذلك، القرار الدولي رقم ١٧٠١.

بالفعل، لما حلّ القرن الحادي والعشرون طُرح مجدداً موضوع هذه المنطقة التي تتصرّف المشاريع الكبرى في تحديد أطرها وملامحها بحسب المعطيات والحاجات الآنيّة لأصحاب هذه المشاريع. فجيوسياسة الشرق الأوسط تخضع، في كل مرّة، للتعديلات اللازمة، على الأقل في نصوص وخرائط هذه المشاريع. هذه المرّة، أتى المشروع الأبرز في سياق الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، أي في سياق محاربة الإرهاب الدولي الذي تجرّأ وضرب القوة العظمى في عقر دارها. فبعد شهور فقط على تفجير ناطحتي سحاب نيويورك، أتى كلام الرئيس الأميركي، جورج بوش، عن نيته في إطلاق مبادرة «الشراكة

مع الشرق الأوسط» من ضمن معادلة تقول بأن تطوير المنطقة يؤدي إلى وضع حدّ للإرهاب الذي تفرزه هذه المنطقة.

كانت النتيجة الأولى لهذه المبادرة برنامج مساعدات في مجالات الاقتصاد والسياسة والتربية وحقوق المرأة يغطي المنطقة الواقعة من شمال أفريقيا حتى المملكة العربية السعودية. ويلاحظ هنا أن المبادرة ما لبثت أن تبلورت متطورة من «مبادرة شراكة للشرق الأوسط» إلى «مبادرة الشرق الأوسط الكبير».

لم تتوقف الأمور عند هذا الإنجاز المحدود جداً لأن الرئيس الأميركي مالبث، أي بعد شهور فقط على بدء الحرب على العراق (وفي العراق)، أن أعطى دفعاً جديداً لمبادرته عبر دعم مؤسسات تسعى إلى تفعيل الديمقراطية في دول المنطقة التي تفتقر في معظمها إلى الممارسات الديمقراطية في الحكم والإدارة... ثم كان خطاب الرئيس التقليدي حول حال الاتحاد، في مطلع سنة ٢٠٠٤، ليؤكد: «طالما ان الشرق الأوسط يبقى مكاناً للتسلّط وفقدان الأمل وللغضب، سيبقى ينتج رجالاً وحركاتٍ تهدّد أمن الولايات المتحدة وأمن أصدقائنا. لذا، فإن أميركا تتابع ستراتيجية متقدّمة من الحرية في الشرق الأوسط الكبير».

فهم البعض هذا الموقف على أنه محاولة تسويق سياسة الإدارة الأميركية لدى الرأي العام الأميركي وبالتالي تبرير تكلفتها على أكثر من صعيد. كذلك، فُسِّر هذا الموقف على أنه «مبدأ بوش» لإعادة قولبة الشرق الأوسط الكبير، أو إعادة النظر في واقع المنطقة التي تغطي الدول العربية بالإضافة إلى تركيا وإيران وأفغانستان وباكستان وإسرائيل. وبالطبع كانت تلك القولبة تعني بالدرجة الأولى إدخال الديمقراطية والحكم الصالح إلى دول المنطقة إضافة إلى بناء المجتمع المعرفي فيها وإشراكها في التجارة العالمية.

لوحظ رفض واضح من قبل بعض المسؤولين العرب، مثل الوزير السعودي سعود الفيصل، لإن تأتي مبادرة الكبار، كما كان يراها بعض المنظِّرين في الإدارة الأميركية، على غرار اتفاق هلسنكي الشهير الذي كان له تأثيرات سلبية على الاتحاد السوفياتي في

حينه. وهو قد رأى أن أي إصلاح في المنطقة يجب أن يكون ذاتياً ونابعاً من الداخل... وكذلك سجّل موقف أوروبي لافت، عند معرفة مضمون ما كان يزمع الأميركيون على عرضه عليهم في قمة الثماني. إن رئيس الحكومة الفرنسية، دومينيك دو فيلبين، أوضح أنه «يجب الانطلاق من حاجات وتوقّعات دول الشرق الأوسط وعدم محاولة فرض حلول عليهم» على أن يتمّ ذلك في ظلّ «شراكة حقيقية». ويلاحظ كذلك أن الرئيس الإيراني المعتدل، محمد خاتمي، دعا في حينه إلى تشكيل «شرق أوسط إسلامي» على الأغلب من منطلق تثبيت موقع إيران المحوري وهي التي أصبحت لاعباً محورياً في المنطقة.

ثم كان مؤتمر سي آيلاند للثمانية الكبار المنتظر، في صيف ٢٠٠٤، وكانت المشاركة الأوروبية، خاصة مع مبادرة فرنسية ـ ألمانية للإصلاح في الشرق الأوسط نظراً إلى أنه «لأوروبا مصلحة كبيرة في التطور الإيجابي للمنطقة».

وأخيراً، أتى البيان الصادر عن مجموعة الثماني حيث ساهم الأوروبيون بإجراء بعض التعديلات على المشروع الأميركي، في حزيران ٢٠٠٤، ليعتمد مبدأ «الإصلاح من الداخل» إضافة إلى ضرورة حلّ النزاعات و«الشراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع حكومات وشعوب الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا». وهنا، يلاحظ أن عبارة «الشرق الأوسط الكبير» قد عدّلت إلى عبارة «الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا» مع العلم أن المضمون الجغرافي ـ السياسي بقي نفسه. وبرز في البيان إعلان الثماني «تأييدنا لإصلاح ديمقراطي، اجتماعي واقتصادي ينبثق من تلك المنطقة».

إن بيان سي آيلاند، في حزيران ٢٠٠٤، صدر عن الثمانية الكبار. وهذا يعني إما تبنّياً للشركاء بنسبة كبيرة للستراتيجية الأميركية تجاه المنطقة مع تعديلات قد يكون بعضها شكلياً أكثر مما هو في المضامين، وإما مشاركةً منهم أساساً للأميركيين في النظرة إلى المنطقة وإلى مصالحهم هم فيها وخارجها. ومن الجانب الأميركي كانت هذه مناسبة للتأكيد على أن الأميركيين لا يتمسكون بالأحادية التي اتهموا بها في سنة ٢٠٠٣، وأنهم مستعدون للمشاركة مع الآخرين في اتخاذ القرارات الستراتيجية على الساحة الدولية.بما

فيها الشرق الأوسط أي الساحة الأكثر حساسية.

وفي المقابل، في الشرق الأوسط نفسه، أخذت ملامح المشروع الإقليمي تتبلور ليس إيديولوجياً فقط بل ستراتيجية سياسية وعسكرية. إن الحرب على العراق بحجة تدمير سلاح الدمار الشامل، التي ترجمت لاحقاً حملة من أجل السلام والديمقراطية ضدّ الأنظمة الدكتاتورية، سرعان ما برّرت تبلور المشروع الإقليمي. إن هذا المشروع الذي أخذ أولاً يتجسّد على الساحة العراقية ما لبث أن أخذ شكل الحلف الستراتيجي العسكري العلني، في مطلع صيف سنة ٢٠٠٦، بين سوريا وإيران. لكن، في الواقع، إن هذا الحلف له امتدادات منها عسكرية أبرزها في لبنان.

ولما كان صيف سنة ٢٠٠٦ ومعه الحرب على لبنان، كان لا بدّ للمجتمع الدولي من أن يتحرك كون واجب منظمة الأمم المتحدة الأول هو الحفاظ على السلم والأمن في العالم. وكان من البديهي أن يكون للولايات المتحدة الأميركية بالذات، كما لأوروبا والدول العربية والإقليمية، موقف من المسألة ودور لإنهاء الحرب وبأسرع ما أمكن. وفي هذه المناسبة برز «الشرق الأوسط الجديد» على لسان وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليسا رايس.

هذه التسمية، أو الصفة المضافة إلى منطقة تعود تسميتها أساساً نسبة إلى القوى الغربية، ليست من استنباط رايس وإن كان مضمونها جديداً أو متجدداً على الأقل. تعود التسمية في الواقع، على الأغلب، إلى أحد المسؤولين التاريخيين الإسرائيليين شمعون بيريس. لقد اعتمده بيريس، في أوائل تسعينات القرن العشرين عنواناً لكتاب له يضع فيه تصوّره، أو على الأقل أحلامه، بالنسبة للمنطقة التي تنمو فيها إسرائيل وهي يجب أن تكون منطقة آمنة ومزدهرة.

إن بيريس وضع صورة «الشرق الأوسط الجديد»، في سنة ١٩٩٣، كمنطقة تتكامل فيها الكيانات بحيث تستطيع إسرائيل لعب دور محوري ومميّز سياسياً كما اقتصادياً. هذا يعني أن «الشرق الأوسط الجديد»، حتى بغض النظر عن رقعته، التي يفضّل طبعاً أن تكون أوسع ما أمكن، يجب أن يكون مكان استقرار ونمو وازدهار بخاصة لإسرائيل التي

تحصل بذلك طبعاً على اعتراف واسع إقليمياً وعلى الأمن المنشود إضافة إلى الإنجازات الاقتصادية والسياسية المأمولة...

يبدو أن وزيرة الخارجية الأميركية رايس سبق واعتمدت، منذ حزيران ٢٠٠٦، عبارة «الشرق الأوسط الجديد» بدل «الشرق الأوسط الكبير» التي أطلقها بقوة رئيسها جورج بوش قبل سنوات قليلة، أي في سنة ٢٠٠٢، والتي تكرست في سي آيلاند في صيف ٢٠٠٤ مع بعض التعديلات. أما الكلام عن «الشرق الأوسط الجديد» فكانت، على ما يبدو، أولاً في مناسبة إنشاء خط أنابيب البترول بين باكو (أزربيجان) وشيهان (تركيا) مروراً بتبيليسي (جورجيا).

إن هذا الخط يُفترض به أنه يستطيع المساهمة في تموين الولايات المتحدة الأميركية بكميات وافرة من نفط قزوين الأمر الذي يخفض حاجتها إلى نفط منطقة الخليج. إن هذا الأمر مؤهل لأن يفتح أمام واشنطن مجالات أوسع في سياساتها الشرق أوسطية أي في مشاريعها للمنطقة. كذلك، يبدو أن إسرائيل معنية بمثل هذا التطور الذي قد يسمح لها، إذا ما تهيأت الظروف الإقليمية، لأن تصبح خزاناً لمرور النفط عبرها، من خلال خط أنابيب مطروح بناؤه بين شيهان وأشكلون، إلى مناطق معينة من العالم مثل الشرق الأقصى عبر إيلات.

هكذا، عندما حلّت الحرب على لبنان، في تموز ٢٠٠٦، تبيّن أن الأميركيين لم يكونوا مستعجلين كغيرهم من الدول لإطفاء نار الحرب ووقف الموت والدمار بانتظار نتائج ملموسة على الأرض تفضي على الأقل إلى إضعاف حزب الله الذي أثبت بسرعة أنه أقوى بكثير مما كان متوقعاً. ولما كان الحزب موضوعاً منذ أكثر من عشرين عاماً على لائحة كبريات المجموعات الإرهابية، كان الظرف مؤاتياً لإضعافه إن لم يكن للقضاء على قوته العسكرية.

في هذا السياق، وبعد تصاعد المطالبة من العديد من كبار المسؤولين في العالم بوقف الحرب على لبنان، وبالأخص بضرورة إصدار الأمم المتحدة قرار وقف إطلاق للنار، كان الكلام الأوضح عن «الشرق الأوسط الجديد» على لسان الوزيرة رايس. في واشنطن

كما في تل أبيب وصفت رايس معاناة اللبنانيين من الحرب عليهم بآلام «مخاض ولادة شرق أوسط جديد» قائلة بـ «عدم رؤية فائدة من الدبلوماسية إذا كانت للعودة إلى الوضع السابق بين إسرائيل ولبنان. أظن أن ذلك سيكون خطأً». وهي شدّدت على النيّة في «التأكد من الدفع باتجاه الشرق الأوسط الجديد وأن لا عودة إلى القديم». و لم تتوانَ عن الإعلان عن تبنّيها فقط ل «وقف للنار قابل للاستمرار» وليس أي وقف للنار...

أما التحديد الأوضح للشرق الأوسط «الجديد» والذي أتى في خطاب رايس فتوقف عند الكلام عن «دعم قوى السلام والديمقراطية في المنطقة». وكان تركيز على لبنان وفلسطين وإسرائيل حيث القتل والتدمير سيّدا الساحة. إن هذا يعني أن الشرق الأوسط الجديد لا يتسع للقوى الإرهابية التي يجب القضاء عليها أو على الأقل حرمانها من شروطٍ ملائمة لممارستها أعمالها. إذن يكون «الشرق الأوسط الجديد» الذي أدخلته رايس مكان «الشرق الأوسط الكبير» ينطلق بالدرجة الأولى من النقطة الأكثر حماوة في صيف ٢٠٠٦ ومن السلام والديمقراطية والقضاء على الإرهاب.

وهنا ركّز البعض على «الفوضى البنّاءة» وكانت عودة إلى إشارات إلى تأثير «المحافظين الجدد» في الولايات المتحدة الأميركية الذين يتبعون ليو ستراوس الذي يعتبر أن السلطة لا تمارَس بالجمود بل بالعكس بتدمير كل أشكال المقاومة. وكانت تفسيرات بالعودة إلى بعض المشاريع الموضوعة بخصوص إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط على غرار خريطة الضابط الأميركي رالف بيتر التي نشرت وكثر تداولها خلال صيف ٢٠٠٦ بالذات.

وكانت كذلك محاولات ربط الحرب على لبنان بروزنامة أميركية إسرائيلية تديرها وزارة الدفاع الأميركية تنص على تأمين أفضل الظروف لدولة إسرائيل عن طريق تعديل الخريطة الإقليمية باتجاه تفتيتها إلى كيانات صغيرة يسهل تحييدها عن طريق إلهائها في مواجهات في ما بينها. أما بخصوص لبنان فإن قوة دولية أطلسية (قد يقودها أميركي) تكون كفيلة بتأمين حدود إسرائيل ومنع حزب الله من إعادة بناء قوته العسكرية. تكون الولايات المتحدة الأميركية قد أمّنت موقعاً ثابتاً لمصالحها الشرق أوسطية باتجاه الداخل

وبالأخص باتجاه الخليج وبتروله في وقت أخذت تزاحمها عليه القوى الناشطة صناعياً والمستهلكة الكبيرة للنفط.

مع نهاية الأسبوع الثالث على الحرب تبلورت ملامح مشروع قرار دولي حول الشرق الأوسط بخصوص وقف القتال وقدّم ذلك المشروع على أنه فرنسي ـ أميركي كون فرنسا كانت المبادرة إلى تقديمه مطالبة بـ«وقف شامل لأعمال العنف والعمل من أجل التوصل إلى وقف دائم للنار وإيجاد حل طويل الأمد» بحسب بيان فرنسي. ارتكز هذا المشروع على نقطة رئيسة متعلّقة بطبيعة القوة التي يُعتمد عليها لتطبيق «وقف دائم للنار وتسوية طويلة الأمد». هذه القوة تكون بدايةً كناية عن قوات الأمم المتحدة الموجودة في لبنان ريثما تنشأ «قوة حفظ سلام جديدة» تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

هذه النقطة بالذات قد تندرج مباشرة تحت عنوان تلك الفكرة الأميركية القائلة بـ«القوة الأطلسية» أو «الأوروبية» أو على الأقل «الدولية» ذات القدرات والصلاحيات الكافية لضبط الأمور وتطبيق القرارات الدولية بدءاً من القرار ١٥٥٩ ومروراً بالقرار ١٦٨٠ وصولاً إلى القرار المزمع اتخاذه. وفي هذا الوقت، شدّدت الوزيرة رايس على أن وقف الأعمال الحربية مبني على أساس عدم السماح بالعودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل البدء بالقتال، وعلى أن القرار الدولي المزمع إصداره هو «أفضل خطوة أولى لإنهاء هذا النزاع والتقدم باتجاه مستقبل مستقر».

ومن الأمور الأبرز التي أحاطت بولادة القرار الدولي رقم ١٧٠١ كان الموقف الأميركي من مشاركة أفرقاء إقليميين معيّنين في العملية. فيبدو أن سوريا وإيران استُبعدتا عن المداولات بهذا الشأن، لكن إلى أي حدّ؟ بالطبع، للأمر دلالاته الواضحة ألا وهي أن هاتين الدولتين اعتُبرتا هنا على الأقل مسؤولتين عن دعم حزب الله في حربه مع إسرائيل، إن لم تكونا المحفّزتين لذلك، وبالتالي كانت إرادة عزلهما في سياق إضعافهما إقليمياً والضغط عليهما لجرّهما إلى تعديل ستراتيجيتيهما والتعاون مع المجتمع الدولي في عدد من المسائل الإقليمية وغيرها.

حصلت بعض التعديلات على نص المشروع بناء على طلب لبنان وتفهّم بعض أعضاء مجلس الأمن لبعض هذه المطالب (مثل روسيا والصين وقطر وحتى فرنسا)، إضافة إلى ما يمكن اعتباره موضوعية مبرّرات تلك التعديلات. وبالمقابل، لما تُرك للجيش الإسرائيلي المزيد من الوقت لإتاحة المجال أمامه لإحراز تقدم عسكري ستراتيجي ملموس على الأرض، كان من الطبيعي محاولة الربط بين بعض ما نص عليه القرار، أو على الأقل بعض ما أحاط به، مع التحليلات والتفسيرات التي رأت في مشاريع أميركية معلنة، وبخاصة غير معلنة، إطاراً للحرب كما لتوجّه القرار الدولي نفسه.

في كل الأحوال، في بداية صيف ٢٠٠٦، كانت إيران تقف أمام معضلة ألا وهي تحديد الموقف من الطرح الدولي حول المحفّزات المتعلقة بمسألة مصير برنامجها النووي. أما التجاوب مع العرض الدولي فكان يعني الارتباط بالنظام الغربي مجدداً. وكان جواب الرئيس الإيراني أحمدي نجاد بعيد نهاية الحرب في لبنان، أي بعد صدور القرار ١٧٠١، بأن «شعوب المنطقة هي أيضاً تريد الشرق الأوسط الجديد، لكنه شرق أوسط حرّ من الهيمنة الأميركية والبريطانية» و«الشعب الإيراني يريد إقامة شرق أوسط لا وجود فيه للولايات المتحدة ولا للنظام الصهيوني الغاصب».

وبعد الموافقة على القرار الدولي والبدء بتنفيذه والعودة دولياً إلى تركيز الاهتمام على الموضوع النووي الإيراني، كان كلام الرئيس أحمدي نجاد عن «الثقة» في التعاطي بين إيران والغرب وعن أن «إيران مع التفاوض، لكننا نقبل فقط بالمفاوضات النزيهة ولا نقبل بالتخلي عن حقوقنا» دون إسقاط موضوع الشرق الأوسط الإسلامي. فإن رئيس مجلس الشورى الإيراني، غلام علي حداد عادل، أوضح أن «الشرق الأوسط الإسلامي الجديد قام بفضل إرادة الشعوب الإسلامية». قد يمكن الاستنتاج من مثل تلك المواقف، أو على الأقل التصريحات، أن القرار ١٧٠١ واجه ارتياحاً في طهران التي كان عليها التفرّغ للمزيد من تدعيم الموقع في ميزان القوى في الشرق الأوسط «الجديد» الذي تراه.

وبالعودة إلى الجانب الأميركي من موضوع «الشرق الأوسط الجديد»، من الواضح أن المصلحة الأميركية، ومعها الإسرائيلية، كانت هي المعنية إن من حيث المصالح المادّية الستراتيجية أو من حيث النفوذ الإيديولوجي ومحاربة الإرهاب والإرهابيين في المنطقة. فالأميركيون يعتبرون أن في هذه المنطقة مصدر تهديد ومتاعب لهم ليس فقط بما يتعلّق بإمدادات البترول وبأمن أصدقائهم وحلفائهم في المنطقة، بل أيضاً في ما يتعلّق بأمن الأراضي الأميركية نفسها. والقضاء على قوة حزب الله العسكرية عبر اعتماد الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي أُسقط من النص النهائي، كان المرتكز المحوري أساساً في مشروع القرار.

لكن فحوى الفصل السابع غير المذكور بالأسم في النص لم يسقط تماماً، فالكلام عن أن «الوضع في لبنان يشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين» وعن نوعية أسلحة القوات الدولية التي تقرَّر إرسالها إلى لبنان يكفي للدلالة على أن روحية الفصل السابع لم تسقط حتى أن البعض ذهب إلى الكلام عن ارتكاز القرار على «الفصل السادس والنصف».

كذلك، لقد أكّد القرار ١٧٠١ على القرارات السابقة بشأن السيادة بما فيها طبعاً حصر اختصاصات الدولة والسلاح على الأراضي اللبنانية بيد السلطة، كما بشأن احترام الديمقراطية وتنميتها. ويشار هنا إلى أن موافقة ممثلي حزب الله في الحكم على القرار الدولي ١٧٠١ تعني موافقة الحزب على هذه الأمور تلقائياً. هذه الأمور تدلّ فعلياً على موازاة هذا القرار نصاً وروحاً وقبولاً مع تحديد الوزيرة رايس لمرتكزات «الشرق الأوسط الجديد» قبل أسابيع قليلة فقط من صدور القرار والبدء بتنفيذه.

وإذا كانت سوريا وإيران في جانب «محور الشرّ» الذي ينوي مشروع «الشرق الأوسط الجديد» الأميركي تحويله أو القضاء عليه عبر طرح الديمقراطية حلاً وإسقاط الإرهاب خطأً، فإن القرار عنى: إرادة فصل لبنان عن تأثيرات هذا المحور، والحؤول دون بقائه ساحة لأهدافها الإقليمية، ووضع حاجز بين إسرائيل وبينها مجسَّدة بحزب

الله. كذلك، إن تدعيم الديمقراطية في لبنان قد يشكل بيدقاً إيجابياً في فرضية دومينو الديمقراطية في المنطقة. وهنا يمكن على الأقل التذكير بأن الأزمة اللبنانية اعتُبرت دولياً بمثابة أزمة إقليمية كبرى ترتبط من جهة بالموضوع النووي الإيراني وبموضوع النزاع العربي ـ الإسرائيلي، خاصة عبر العلاقة بين حزب الله وحركة حماس، كما بمسألة القوى الإسلامية في المنطقة...

يبقى أخيراً القول إن تفسير علاقة القرار ١٧٠١ مع مشروع «الشرق الأوسط الجديد» الأميركي لا يغني عن ضرورة التنبّه إلى المشاريع الأخرى على غرار المشروع الإيراني أو حتى إلى ملامح مشروع روسي. حتى قد يمكن الاعتبار، بدرجة معيّنة، أن المشروع الأميركي قد يكون محاولة لقطع الطريق على مثل هذه المشاريع التي لا بدّ من أن تجعل من لبنان محطة رئيسة بالنظر إلى صلاحيته كساحة وجبهة، في آن واحد، ذات موقع ومواصفات مميّزة من الناحية الجيوسياسية كما ستراتيجياً... هكذا، قد يمكن اعتبار المشروع الإيراني الإقليمي «للشرق الأوسط الجديد» الذي أتى الكلام عنه هذه المرّة ردّاً دفاعياً، بمثابة الهدف الأول الذي صوّب تجاهه القرار ١٧٠١.

يجب ألا ننسى أن القرار ١٧٠١، الذي ارتبط عضوياً بالنظرة الأميركية إلى مصالح واشنطن في المنطقة، حصل على موافقة دول لا تتفق مصالحها دوماً، وبالأخص في هذه المنطقة بالذات، مع المصالح الأميركية مثل روسيا بالدرجة الأولى أو حتى فرنسا... كذلك، كان تخوّف أميركي من ردود فعل الأصدقاء والحلفاء إذا ما دعمت واشنطن استمرار القتال حتى التأكد من سقوط حزب الله عسكرياً... وبالتالي، لا يمكن بأي شكل اعتبار القرار مجرّدَ تجسيد لأحد بنود المشروع الأميركي على اعتبار لبنان، في صيف سنة ٢٠٠٦، كان بالنسبة للرئيس جورج بوش بمثابة «الجبهة الثالثة في الحرب العالمية على الإرهاب» كما على محاولات وقف تقدّم الديمقراطية في المنطقة.

في كل الأحوال، لقد أحاط بالقرار نوع من التطمينات...؟ منها ما كان مع رئيس الحكومة البريطاني، طوني بلير، بأن المسألة هي في تغيير «القيَم» وليس «الأنظمة» أي

الهدف هو إحلال «قيم الحرية والتسامح والعدالة» في المنطقة. ومنها ما أتت به كتابةً الوزيرة رايس نفسها بتأكيدها أن القرار ١٧٠١ كان «خطوةكبيرة ومهمة بيد أنه ليس سوى بداية...» وكون «الحقيقة، إن المكاسب التي ينطوي عليها القرار رقم ١٧٠١ لا تقتصر على لبنان وإسرائيل وحدهما، بل إن له تداعياته الإقليمية المهمة أيضاً. فهو بمثابة انتصار لكافة قوى الاعتدال والديمقراطية في الشرق الأوسط من جهة، وهزيمة ماحقة لكافة القوى العازمة على تقويض هذه المبادئ بأدوات العنف، لا سيما دولتي سوريا وإيران».

أخيراً، تتعدّد السياسات والمشاريع والقرارات، ويبقى لبنان بحاجة إلى مشروع وقرار على «قدّه» يكونا ذاتيين يكسبانه مناعة في وجه الرياح التي تهبّ مرّة من هنا ومرّة من هناك...

كلمة رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
وعضو المكتب السياسي لحزب الله

الدكتور علي فياض

يخضع القرار الدولي ١٧٠١ لتقويمات مختلفة وقراءات شتى من قبل أطراف الصراع والأطراف المعنيين. وربما يعود ذلك إلى سببين متداخلين، أولاهما، وعلى جاري القرارات الدولية بصورة عامة. يكمن في بعض نصوص القرار، نظراً لإلتباسها وغموضها وإمكانية تأويلها. وثانيهما التفاوت من حيث النتائج بين المستويين العسكري والسياسي. فالعدوان الذي أخفق في تحقيق أهدافه عسكرياً وبالتالي ما أفضى إليه من هزيمة إسرائيل. جرى مقاربة نتائجه بطريقة غير مطابقة على المستوى السياسي، نتيجة لموازين القوى داخل المؤسسات الدولية والمجتمع الدولي. على أي حال، إن كل طرف بات يقرأ القرار من زاوية الموقع الذي يرتئيه لنفسه، ومن زاوية مصالحه ورؤيته وما تسمح به أيضاً موازين القوى التي تلعب دوراً أساسياً في تحديد الوجهة العامة للتطورات.

إلا أن كل ذلك، لا يلغي حقائق أساسية لا يمكن إغفالها، وهي ضرورية منهجياً في سياق تقويم النتائج، فكما أن الإسرائيلي اخفق إخفاقاً ذريعاً في تحقيق الأهداف التي حددها لعدوانه، كذلك فإن القرار ١٧٠١ بصيغته التي صدر بها مقارنة مع كل المشاريع الأخرى التي سبق أن جرت محاولة تمريرها وفرضها على لبنان بالاستناد للفصل السابع أو المشروع الأميركي ـ الفرنسي أو المشروع الأميركي الذي حمله ديفيد ولش إلى بيروت، يبدو انجازاً لبنانياً فُرض بالدرجة الأولى، استناداً إلى نتائج المعركة، مما قلّل كثيراً من المخاطر السياسية التي كانت تنطوي عليها القرارات الأخرى.

لذلك عندما نشير إلى تفاوت التقويمات المختلفة. نلاحظ أن وزير الخارجية اللبناني سجّل في نص القرار سبع ايجابيات وثلاث سلبيات. أما أميركا فقد رحبت في القرار، فاعتبرت كوندوليسا رايس، أن القرار الدولي يعزز أمن إسرائيل لأنه يبعد حزب الله عن الحدود «وأكدت أن الخطة أن الحكومة اللبنانية ملتزمة ببدء العمل على نزع سلاح حزب الله».

أما إسرائيل فقد اعتبرت على لسان أولمرت أنه تلقى بارتياح القرار الدولي، وان الجهود الأميركية جاءت بقرار تبنّى معظم المطالب والتحفظات الإسرائيلية» وقد حددت أوساط أولمرت أن القرار يشكل «إنجازاً سياسياً مهماً» وقالت «حصلنا على ما أردنا... إبعاد حزب الله عن الحدود وفرض حظر بيع أسلحة على دول تنقل أسلحة إلى حزب الله، وعلى قوات دولية فاعلة ومطالبة غير مشروطة بإعادة الجنديين».

أما شيمون بيريز فقال «أنه لا يذكر أن حصلت إسرائيل في تاريخها على مثل هذه الوثيقة المهمة من الأمم المتحدة بتوقيع الدول الكبرى وجامعة الدول العربية»، وأضاف «حصلنا على الحد الأقصى من الشرعية ومن المطالب».

من ناحيته حزب الله الذي كان قد وافق على النقاط السبع داخل مجلس الوزراء متجاوزاً إعلامياً بعض التحفظات لديه، فإنه اعتبر على لسان أمينه العام أن هذه النقاط تشكل الحد الأدنى المسموح به وطنياً. ثم أعلن حزب الله لاحقاً التزامه بالموقف اللبناني الصادر عن مجلس الوزراء تجاه القرار ١٧٠١ رغم إعتباره أن القرار مجحف وظالم بحق لبنان.

* * *

إن مقاربة القرار ١٧٠١ من زاوية عملية ـ سياسية تحاول أن تستشرف وظائفه الإستراتيجية وقابلياته الفعلية، تبدو الأهم في سياق فهم الاحتمالات في المرحلة المقبلة.

لقد أدخل القرار على المشهد الاستراتيجي في الجنوب اللبناني تعديلات أساسية، لكنها غير جذرية، أي أن هذه التعديلات لم تتمكن من القطع مع المرحلة السابقة وإعادة إنتاج واقع استراتيجي جديد. ما جرى في الحقيقة هو إقحام وقائع إستراتيجية جديدة

لكنها لم تتحول إلى واقع استراتيجي جديد.

فما حدث أولاً هو دخول الجيش اللبناني إلى الجنوب، واستلامه مسؤولية الأمن وبسط سيادة الدولة، لكن هذا حصل في ظل معادلة أمنية تشكل إمتداداً عملانياً وسياسياً لما كان قائماً... ولا تعكس تحولاً في وظائف الجيش أو دوره.

وما حدث ثانياً هو دخول القوات الدولية المعززة. وفقاً لمهام جرى الإحالة في تحديدها للقرارين ٤٢٥ و٣٢٦ (١٩٧٨). ويمكن القول أن من بين هذه المهام العديدة قد جرى بصورة أساسية. وقف إطلاق نار، لكن لم يتم لغاية الآن وقف العمليات العدائية أو الاحترام الكامل للخط الأزرق من قبل الإسرائيليين.

كما أن العوامل الأساسية التي كانت وراء الصراع في المنطقة لا تزال كامنة. خاصة ما يتعلق باستمرار الاحتلال الإسرائيلي لمزارع شبعا، واستمرار الخروقات شبه اليومية للسيادة اللبنانية. ومع الأخذ في الاعتبار أن موضوع الأسرى قد اخذ طريقه للتوازن انطلاقاً من وجود أسرى لدى الجانبين اللبناني والإسرائيلي، ما يعني أن الموضوع قد سلك في قنوات التفاوض السرية، والأمر الذي يعني افتراضياً أن حل مشكلة الأسرى والسجناء هو مسألة وقت فقط. فإن ذلك يفضي إلى القول بتقليص دائرة الاشتباك وحصرها في ملفين متبقيين وهما: استمرار الاحتلال الإسرائيلي لمزارع شبعا، واستمرار الانتهاكات والتهديدات الإسرائيلية للسيادة اللبنانية.

فما حققه القرار ١٧٠١ لغاية الآن، يمكن حصره فقط بوقف إطلاق النار، لكنه لم يتمكن من وقف الأعمال العدائية ضد لبنان لأن استمرار الاحتلال أو استمرار الخروقات للسيادة اللبنانية يندرج في إطار الأعمال العدوانية بصورة أو أخرى. وهذا يعني بالمحصلة أن عوامل الصراع والاضطراب المحتمل لا تزال ماثلة وكامنة ولا شيء يضمن من إنفجارها مجدداً. هذا مع ملاحظة أن المقاومة قد إلتزمت إلتزاماً صارماً لغاية الآن وقف إطلاق النار وغياب أية مظاهر مسلحة.

* * *

إن إدراج القرار ١٧٠١ في سياق تناقض الاستراتيجيات المتصارعة في المجال الشرق أوسطي برمته، مسألة ضرورية وطبيعية بالاستناد إلى جيوبوليتيكا الجنوب اللبناني نفسه المتقاطع عند مثلث أزمات المنطقة.

بيد أن تحديد هذه الاستراتجيات الشرق أوسطية في طورها الراهن لا تبدو مسألة يسيرة، ذلك أن جانباً منها لا يمتلك وضوحاً كافياً، والبعض الآخر يفتقد إلى المستند للتدليل عليه. في حين أن بعضها الثالث يفتقد الاستقلال في القدرة والفاعلية.

لهذا لا تبدو إستراتيجية الهلال الشيعي، من وجهة نظري، إستراتيجية واقعية بقدر ما هي بروباغندا دعائية مضادة بهدف تزويد إستراتيجية الصدام المذهبي بعناصر تسويغها. كما أن الإدعاء بوجود إستراتيجية الهلال الشيعي لن يكون قادراً على تفسير اندراج حماس السّنية في تحالف إيران وسوريا وحزب الله، كما لن يكون قادراً أيضاً على تفسير إختلاف تحالفات سوريا عراقياً عن تحالفات إيران داخل هذه الساحة، فضلاً عن إختلاف استراتجياتهما المستقبلية تجاه العراق.

ومن ناحية أخرى، لا يبدو أننا سنكون قادرين على تلمس وجود إستراتيجية أوروبية مستقلة وفاعلة وواضحة في الشرق الأوسط. إذ بمعزل عن استراتيجيات الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية وسياسات الجوار الأوروبية، التي خلص الأوروبيون أنفسهم في معرض تقويمهم لها بمناسبة مرور عشر سنوات على مسار برشلونة بأنها كانت خائبة و لم تحقق مبتغاها. فإن الإستراتيجية الأوروبية الراهنة تجاه الشرق الأوسط بدت أقل استقلالية وأكثر أطلسية، بل هي إستعادت فاعليتها النسبية خلال السنتين الأخيرتين على أرضية الإقتراب من سياسة أميركا الشرق أوسطية، حيث شكلت الساحة اللبنانية والقرارات الدولية التي صدرت بشأنها من القرار ١٥٥٩ إلى القرار ١٧٠١ أكثر تجليات هذا التقارب تعبيراً، بالإضافة إلى سياسات التضييق على حماس في فلسطين. في حين أن التعارضات النسبية الأخرى في الإستراتيجيتين الأوروبية والأميركية تجاه الملفين الإيراني والعراقي لا تلغي المحصلة القائلة بغياب التوازن والفاعلية والقدرة لدى الأوروبيين على التأثير المستقل على مسار التطورات الشرق أوسطية، خاصة في ظل إنسداد أفق التسوية وجمود خارطة

الطريق وغياب الاستقرار.

ولهذا يمكننا القول أن الإستراتجية الأوروبية في الشرق الأوسط هي إستراتيجية هامشية، إستراتيجية اللا وجهة، حيث تفتقد الفعالية الإستراتيجية لصالح غلبة الطابع التكتيكي.

إذن مع تجاوزنا لإستراتيجية وهمية مفترضة هي إستراتيجية الهلال الشيعي وإستراتيجية هامشية هي الإستراتيجية الأوروبية، أرى أن التركيز يجب أن ينصب على إستراتيجيتين مركزيتين متصارعتين هما:

- **أولاً**: الإستراتيجية الأميركية - الإسرائيلية، وهي الإستراتيجية التي عبرت عنها وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليسا رايس بأنها بصدد السعي لإقامة شرق أوسط جديد إنطلاقاً من الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز الفائت. الأميركيون الذين لم يوضحوا بالضبط ما هو المقصود بالشرق الأوسط الجديد... يبدو أنهم تجاوزوا مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي إستند إلى فكرة التحول الديمقراطي كأساس لتنفيذ الشرق الأوسط... ولا يقتصر هذا التجاوز على آليات التغيير، بحيث باتت تستند إلى دور جوهري للحروب والعنف والتصعيد العسكري، بل كذلك إلى مقاربة جديدة لبناء التحالفات.

فلم تعد الديمقراطية معياراً لمناوَأَة الأخصام أو للضغط على الحلفاء وابتزازهم، بل جرى استبدالها بمعيار مركب، تتم صياغته تحت عنوان تحالف اميركا مع الدول المعتدلة (مصر؟، السعودية، الاردن ودول مجلس التعاون الخليجي) في وجه قوى التطرف (ايران وحلفائها)، بينما يتم ادغام المعيار الطائفي في بناء التحالف وأخذه في الحسبان في بناء السياسات والتوجهات الاساسية.

وتشكل استراتيجية بوش الجديدة التي اعلنها صبيحة ١٢ كانون ثاني ٢٠٠٧، تتويجاً واستكمالاً لنهج التصعيد الاميركي، بحيث يمكن التقاط المرتكزات الاساسية التالية في فهم السياسة الاميركية، فالشرق الاوسط الجديد هو الشرق الاوسط الذي يتم فيه التخلص من أو اضعاف القوى التي تتناقض مع اميركا، بما فيها القوى التي انتخبت

ديمقراطياً كحماس وحزب الله، وقد عبَّرت رايس مجدداً عن سياسة إدارة تكتل سياسي في مواجهة ايران وحلفائها بعد اعلان بوش استراتيجيته الجديدة، بالقول «ان واشنطن ستعزز التوافق لدى الدول التي تخشى عدواناً إقليمياً تشنه إيران».

بينما أقدم بوش في إستراتيجيته هذه على صياغة معادلة مخاطر إستراتيجية واحدة بينه وبين الدول العربية التي يسعى لإقامة حلف معها، فتوجه إلى مصر والسعودية والأردن ودول الخليج بالقول أنها يجب «أن تدرك أن هزيمة أميركية في العراق ستخلق بؤرة جديدة للمتطرفين، وتهديداً استراتيجياً لبقائها».

في الواقع إن القرار الأميركي بنشر صواريخ باتريوت في الشرق الأدنى والأوسط لا يشكل فقط عامل طمأنة للحلفاء، بل هو أيضاً علامة قوية على وجهة الأحداث خلال الفترة المقبلة.

وفي غياب أية نوايا جدية لإعادة إحياء التسوية وتطبيق القرارات الدولية أو احترام إرادة الناخب الفلسطيني أو الاعتراف لإيران بحقها في التخصيب وامتلاك سلمي للطاقة النووية، ومصادرة كل عوامل وجذور الاضطراب في المنطقة تحت عنوان مكافحة الإرهاب وحماية الحرية، ورعاية إسرائيل كدولة نووية وترسانة أسلحة خارج القانون الدولي... فإن أميركا تدفع الشرق الأوسط باتجاه مخاطر الانفجار الكبير. وهي مخاطر مركبة عامودياً وافقياً فلا يعود للصراع وجهة منطقية واحدة، إنما تنفلت في كل اتجاه داخل الكيانات، وبين المذاهب وعلى المستوى الإقليمي وبين القوميات.

ـ **ثانياً**: في قبال الإستراتيجية الأميركية ـ الإسرائيلية، هناك متصل استراتيجي مناوىء، يضم الدول والقوى التي ترفض أو تواجه أو تخوض صراعاً مع الأميركيين والإسرائيليين.

وهنا لا بد من التمييز بين القوى الاسلامية التكفيرية التي تؤسس موقفها في الصراع على أساس ديني والتي تشكل «القاعدة» عمادها الاساس. والقوى الاخرى التي تؤسس موقفها على أساس سياسي صرف، يتحدد وفقاً للحقوق والمصالح. إذ بين هذين الاتجاهين تناقضاً رئيسياً يدفع إلى تصنيفهما في معادلتين تختلفان اختلافاً جذرياً.

على أي حال، إن المحور الايراني ـ السوري بتحالفاته الممتدة في المنطقة يشكل مركز الثقل في المواجهة مع الاستراتيجية الاميركية ـ الاسرائيلية. ويبدو ان المواجهة بتعبيراتها المختلفة، آخذة في التصاعد إلى مزيد من الضراوة، ذلك ان الادارة الاميركية الراهنة قد حزمت امرها بان لا مجال للتساهل مع ايران نووية أو ايران الدولة المركزية الاقليمية الصاعدة.

وفي واقع الحال، إن المحور الايراني ـ السوري بتحالفاته، يؤدي دوراً موضوعياً ضاغطاً لاعادة التوازن لموازين القوى المفقودة في المنطقة والتي تحاول اميركا الاطاحة بها كلياً دون أي اكتراث للحقوق العربية أو الاسلامية.

* * *

أين يقع الجنوب اللبناني في ظل القرار ١٧٠١ من هذه الاستراتيجيات المتصارعة؟.

لا بد من اعادة التذكير، بأن استراتيجية المقاومة في الجنوب، هي استراتيجية دفاعية صرفة، أي انها تتحرك وفق معادلتي مواجهة: الاولى فيما يتعلق بمزارع شبعا بما هي ارض لبنانية محتلة، حيث للمقاومة الحق في العمليات العسكرية الابتدائية.

والثانية في المناطق المحررة في قبال الخط الارزق، حيث للمقاومة حق رد الفعل والدفاع في حالة اقدام الاسرائيلي على الاعتداء ضد اهداف لبنانية، أو في حالة خرقه للسيادة اللبنانية.

وعلى الرغم من ان القرار ١٧٠١ قد ادخل على المشهد الجنوبي وقائع استراتيجية جديدة، إلا انه لم يغيّر في الواقع الاستراتيجي لأن العوامل التي طالما ادت إلى الصراع لا تزال موجودة، وهي في حالة كمون، وستظل رهينة متغيرات مستقبلية.

وقد ظهر لغاية الان ان القوات الدولية قد اخفقت في حماية السيادة اللبنانية من الخروقات الاسرائيلية، كما ان الانسحاب الاسرائيلي من الشق اللبناني من بلدة الغجر لم يحصل لغاية الان، بالاضافة إلى ان مشكلة مزارع شبعا لا تزال قائمة.

في هذا السياق، لا بد من القول بصورة محددة، ان حزب الله لا ينوي بتاتاً ان يوظف الجنوب كساحة مواجهة اقليمية، ولا ان يخضعه لوظائف تتجاوز الخصوصية الوطنية. لقد طوَّر حزب الله على مدى السنوات الماضية نظريته في المقاومة ومقاربته للصراع، على قاعدة ان الواجب القومي ـ الاسلامي يترتب على الواجب الوطني ولا يتجاوزه. وعلى هذا الاساس فإن اعادة التوازن للقرار السياسي اللبناني، وحماية الامن القومي اللبناني واستعادة الارض اللبنانية المحتلة وتحرير الاسرى اللبنانيين، هو بحد ذاته اسهام جليل في تعزيز توازنات الموقف القومي، دون الحاجة إلى صياغة مواقف خارج المصالح الوطنية اللبنانية أو المدى الحيوي اللبناني. ومن هذا المنطلق يجب التمييز بين مقاربة التوازنات المتصلة التي تربط قضايا المنطقة ببعضها البعض، وهي ما تبنتها المقاومة، وبين مقاربة الادوار المتصلة التي تفترض دوراً خارج المصالح اللبنانية، وهي التي جرى تجاوزها واغفالها.

UN Resolution 1701, UNIFIL-2 and the "New Greater Middle East Project" - A German Perspective [1]

Muriel Asseburg [2]

After the summer war of 2006, Germany has been strongly engaged in reconstruction and development efforts in Lebanon, and, for the first time and in the framework of the enlarged and newly mandated UNIFIL forces, it has sent troops to the Middle East. In this contribution I would like to focus on three main questions: Why has Germany supported SC Res. 1701 and why does it participate in UNIFIL-2? Is there a link between Res. 1701 and what has been termed here the "new Greater Middle East project"? What is the German approach to conflict settlement in the Middle East and what are its ambitions in this regard during the EU Presidency?

German Support for SC Res. 1701 and German Participation in UNIFIL-2

SC Res. 1701 has been strongly endorsed by the German government mainly for two reasons: First, it has been seen as the instrument in bringing about a cease fire between Israel and Lebanon and thereby stopping the bloodletting and violence of the summer of 2006. Second, it has been considered as a first and necessary step towards conflict settlement in the region. The assessment was that without a cease fire and a cooling-down period steps towards conflict settlement could not be taken. A substantially enlarged UNIFIL with a more robust mandate and a large European contingent should secure the cease fire and support the extension of Lebanese sovereignty to all of the state's territory. At the same time, the German government (and public) have been well aware that the Security Council resolution and the UNIFIL-2 forces by themselves are not sufficient to stabilise the situation. Sustainable stabilisation depends on a political process that addresses the legitimate interests of all actors in the region - a process that does not only tackle the symptoms but addresses the root causes of the conflict that erupted once more into open war in July and August 2006.

SC Res. 1701 for sure is not an even handed resolution. In particular,

---

(1) I would like to thank Asia Afaneh for her kind assistance in preparing this text.

(2) Dr. Muriel Asseburg is the head of the Middle East and Africa Department of the Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP), the German Institute for International and Security Affairs in Berlin.

it does not relate to Israeli violations of international law and international humanitarian law and it asks Israel to only halt its *offensive* military operations while it demands from Hizbullah the complete stop of any armed operations.(3) Still, it seemed that this was a compromise text that the international community, the Lebanese and the Israeli government could agree on so that the war could finally be brought to an end.(4) And indeed, even though Germany was not one of the main players in bringing the resolution about, it was a major German concern to get a clear backing by the two states involved as well as by Hizbullah (which as part of the Cabinet had backed the Seven-Point-Plan put forward by Fouad Seniora) rather than imposing a resolution. The main reason for this is that the experience of peace keeping missions in the Middle East - as elsewhere - has clearly demonstrated that such missions are only successful if all parties to a conflict accept the cease fire conditions and are willing to stick to them. Along the same lines Germany also made it clear that it would only participate in UNIFIL when asked by both governments to do so.

German engagement in the reconstruction of Lebanon was no point of contention in Germany. It was undisputed that Germany would render humanitarian aid to the Lebanese population, increase its development assistance substantially and assist in controlling Lebanon's borders with customs and police officers at Beirut airport(5). However, there was quite a controversial debate among the public as well as in the Bundestag (the German Parliament) about a German military involvement. In order to understand this debate it is essential to know that German policies towards the Middle East in general are guided by four main interests - all four of them spoke in favour of being part of UNIFIL and contributing actively to preventing a renewed escalation: *First,* Germany has a general interest

(3) For a detailed critique of the resolution see the contribution of Shaqiq al-Masri in this volume as well as Richard Falk/Asli Ü. Bâli: "International Law at the Vanishing Point", in: *Middle East Report* (Winter 2006) 241, pp. 34-48.

(4) A first draft resolution put forward on 5 August 2006 was even less balanced; it had, amongst other things, allowed Israeli troops to remain on Lebanese territory. It was therefore rejected by the Lebanese government.

(5) For German assistance to Lebanon see different press releases on the Website of the German Ministry for Cooperation and Development, <http: //www. bmz. de/en/press/>; for an overview see also the Foreign Office Website, <http: //www. auswaertiges-amt.de/diplo/en/Laender/Lebanon.html>.

in peace and stability in the neighbouring region - not least to avoid the spill-over of conflicts to Europe in the form of illegal migration and terrorism. *Second,* Germany feels a special historical responsibility for Israel's existence and security. This responsibility does not translate into unequivocal support for Israeli policies. Rather, the German position is in line with the European stance that peace and stability in the region can only be achieved on the basis of the relevant Security Council resolutions and in direct negotiations between the conflicting parties. This implies the end of occupation of Arab lands, a two-state settlement to the Israeli-Palestinian conflict as well as the right of all states in the region to live in secure borders. *Third,* Germany supports the strengthening of multilateral processes and institutions such as the United Nations as well as the prevalence of international law. *Fourth,* Germany has a strong interest in stable and good relations with the Arab world, not least due to its resource dependency and the interest in increasing trade and capital flows with the region.

At the same time, there exists quite a controversial if subdued debate in Germany about the interpretation of the "historical responsibility" for Israel and how it should translate into German policies. In this context, two main arguments were made against sending German soldiers to the Middle East: The main concern among many was that German soldiers might be put in a situation where they would have to confront Israeli soldiers in the battlefield - a situation which people in Germany, across party lines, definitely would like to avoid as such a confrontation is considered incompatible with Germany's past.(6) The second argument was that Germany lacked the necessary neutrality in order to fulfil the task of securing the implementation of the resolution: "If one commits troops on behalf of the UN, one has to be neutral with regards to the conflict. One has to have the same credibility towards both sides. The [German] federal government is not neutral and does

(6) According to a representative poll, 58 per cent of the respondents were principally against a German participation in UNIFIL, 26 per cent would agree to a German participation if it were guaranteed that German soldiers would not have to confront Israeli soldiers in the battlefield, only 13 per cent were supportive of an unrestricted German participation. See "Libanon-Einsatz. Deutsche laut Umfrage gegen Beteiligung", in: *Die Welt,* 19 August 2006, <http://www.welt.de/data/2006/08/19/1002496.html>. See also "Parteien streiten über Nahost-Einsatz", in: *Frankfurter Rundschau,* 14 August 2006; "Wir sind in Nahost nicht neutral. Warum FDP-Generalsekretär Niebel gegen deutsche Soldaten im Libanon ist", in: *Der Tagesspiegel*, 14 September 2006.

not want to be so."[7] In the end, the ones arguing in favour of a participation in UNIFIL won the debate and it was decided by a large parliamentary majority to send up to 1,500 troops to the region.[8] Germany has since taken the lead of the maritime force off the Lebanese coast, the main task of which is to prevent arms smuggling via the sea.

UN Resolution 1701 and the "New Greater Middle East Project"

Germany as well as the other European states joined the US in the Broader Middle East and North Africa initiative (BMENA initiative) in the summer of 2004 because, on top of objectives related to the transatlantic relationship, they shared in the aims of modernisation and reform towards more representative, transparent and efficient government in the region. However, important differences between Germans (and Europeans in general) on the one hand and the US on the other remained concerning approaches towards the region. Most important, Europeans have rejected regime change through military means as well as the US approach of what has been termed "constructive deconstruction," i.e., externally imposed and sudden regime change in order to allow for the democratisation of countries and a new regional order. Change is a long-term process that must - at least that is what Europeans believe in - be generated in the region and it can then be supported from the outside in a relation of partnership. Also, Europeans are convinced that the settlement of conflicts in the region, above all the Arab-Israeli conflict, cannot wait until after reforms have taken root, but must be pursued in parallel.[9]

---

(7) Gregor Gysi, head of the faction "Die Linke", in the parliamentary debate on the participation of German troops in UNIFIL, in: Deutscher Bundestag: *Stenografischer Bericht, Berlin*, 19 September 2006 (49. Sitzung), p. 4805, <http://dip.bundestag.de/btp/16/16049.pdf> (translated by the author).

(8) 442 of the 614 members of the Bundestag voted in favour, 152 voted against, 5 abstained. There was opposition to a German participation in all the factions: the whole of the Left faction voted against, the majority of the FDP (only 8 deputies voted in favour), 12 deputies of the CDU/CSU, 32 of the SPD and 6 of Bündnis90/Die Grüne. See Alexander Weinlein, „Marsch in die historische Mission", in: Das Parlament, 25 September 2006, <http://www.bundestag.de/dasparlament/2006/39/titelseite/001.html>.

(9) See Muriel Asseburg: "Demokratieförderung in der arabischen Welt - hat der partnerschaftliche Ansatz der Europäer versagt?", in: *Orient,* 46 (2005) 2, p. 272-290; Volker Perthes: *America's, Greater Middle East' and Europe. Key Issues for the Transatlantic Dialogue,* Berlin, Stiftung Wissenschaft und Politik, February 2004 (SWP Comment), <http://www.swp-berlin.org>.

In the end, Western actors have not been successful with regards to any of their objectives in the region - democratic reform, the struggle against terrorism and conflict resolution. European efforts at conflict settlement have been largely dormant since the early demise of the road map; European support for reform in the region, above all exerted in the framework of the Euro-Mediterranean Partnership, has largely been ineffective. The US has returned to a course of stabilisation and traditional power politics aiming at rolling back Iran and its allies, after the war on Iraq turned out to be much less a first domino that would set in motion a process of liberalisation in the Middle East, and much more a trigger that spread conflict in the region, furthered terrorism and strengthened US adversaries such as Iran.

US Secretary of State Condoleeza Rice has termed the 2006 summer war the "birth pangs of a new Middle East" and declared that "whatever we do we have to be certain that we are pushing forward to the new Middle East not going back to the old one." She has explained that this means that "it is unacceptable to have a situation where the decision of a terrorist group can drag an entire country, even an entire region, into violence."(10) Apart from the cynical and inhumane comparison and the one-sidedness of Rice's statement, the Secretary stresses one important point: the international community should not go back to an approach of conflict management but engage actively in a process of conflict resolution.

Conflict settlement in the Middle East - German ambitions and prospects

The German government has made one of the two top priorities for the EU Presidency that it has assumed on 1 January 2007 progress towards conflict settlement in the Middle East. It is aware, of course, of the short time period available: in half a years time, more than kick-starting the process cannot realistically be expected. It also knows that it cannot act on its own; in order to achieve progress it not only depends on the good will of the parties in the region to engage constructively in such a process, but also on a commitment by the European partners and the US administration to help move things forward. In the months leading up to the EU Presidency, German Foreign Minister Frank-Walter Steinmeier started intensive travel diplomacy to the

(10) US Department of State: "Secretary Condoleeza Rice. Special Briefing on Travel to the Middle East and Europe", Washington DC, 21 July 2006, <http: //www. state.gov/secretary/rm/2006/69331.htm>.

region trying to find out if the conflicting parties were ready to engage in a renewed peace process. German Chancellor Angela Merkel started canvassing support to re-energise the Quartet as main facilitator in such a process. So far, the German government has concentrated on eliciting positions and on getting the process going again. Seeing itself in a facilitator rather than a power broker role, it has been cautious, however, not to put forward a vision or detailed plan of how to proceed in order not to lose any of the partners early in the process.(11)

Keeping all partners on board the Quartet might prove difficult though as interests, positions and priorities vary quite considerably - above all on how to deal with Syria, Hizbullah and Hamas. Views not only diverge between the German Chancellory and the Foreign Ministry, but also among Europeans and between the EU, Russia and the US administration. While Germany's foreign office is in favour of having a dialogue with Syria and addressing its legitimate interests (i.e., the recuperation of the Golan Heights), France under Jacques Chirac as well as the Bush government reject engaging Syria and favour its isolation. While the Europeans have softened their stance towards Hamas and are willing to work with a legitimate Palestinian government the platform of which "reflects the Quartet conditions", the US insists on a recognition of the three conditions posed by the Quartet. While Hizbullah is listed as a terrorist organisation in the US, in the EU it is not. Russia favours including all the regional actors in a renewed process. Thus, even though all Quartet members have a strong interested in moving forward, these differences make it unlikely that the international community will act united and take energetic steps towards regional conflict settlement.

This lack of unity has been aggravated by the crises of government in Israel and, much more threatening in the sense of stability and internecine violence, in Lebanon and in Palestine that make it even less likely that progress will be achieved any time soon. In these crises, Western actors have unfortunately not played a very constructive role but rather supported those forces that they consider pro-Western - the Siniora government and the Palestinian President Mahmud Abbas - against substantial parts of the population in both countries rather than working towards inclusive politics.

---

(11) For elements of a conflict settlement see for example Muriel Asseburg: *An International Force for Lebanon? No Sustainable Stabilisation Without a Political Conflict Settlement,* Berlin, August 2006, http://www.swp-berlin.org.

La Résolution 1701 en sursis

J-P. Chagnollaud [1]

1 - La 1701 est une étape importante dans la recherche d'une stabilisation de la frontière entre le Liban et Israël. Elle donne pour la première fois à la Finul une vision renforcée et des moyens militaires qui lui permettent - dans certaines conditions - le recours à la force. Elle est par ailleurs le cadre d'un engagement sur le terrain sans précédent de la part de plusieurs pays européens…

Mais comme l'a clairement dit le secrétaire général des Nations Unies: "Cette Finul élargie sert surtout à gagner du temps et ne peut remplacer de vrais progrès sur le plan politique tant au Liban qu'entre le Liban et ses voisins".

Le commandant actuel de cette force en est d'ailleurs parfaitement conscient.

2 - Or, ces "progrès politiques», pour le moment n'existent pas.

a) Les Etats-Unis prônent un Grand Moyen Orient qui n'a plus aucune forme de crédibilité puisqu'il s'agissait d'imposer une certaine conception de la démocratie par la force c'est à dire par la guerre et la dévastation. Sauf à changer de stratégie, ils ne sont pas en situation d'agir dans le respect des intérêts légitimes de toutes les parties en présence.

b) L'Union européenne est restée à l'écart comme écartelée entre ses 27 membres. Elle n'est plus en mesure de peser; et quand certains pays

(1) Jean Paul Chagnollaud Professeur des Universités en Science Politique, ancien doyen des Facultés de droit, directeur de la revue internationale Confluences Méditerranée, directeur littéraire aux éditions l'Harmattan, consultant sur le Proche-Orient pour de multiples médias.

européens comme l'Espagne, la France et l'Italie tentent une ouverture diplomatique, ils ne sont pas du tout suivis par les autres comme l'a montré le dernier sommet européen en décembre 2006.

c) Il ne faut guère attendre de progrès politique de la part des acteurs régionaux; tous sont aux prises avec de graves difficultés internes: un gouvernement israélien faible et discrédité auprès de son opinion publique; un gouvernement libanais paralysé; un gouvernement syrien isolé.

3 - Dans de telles conditions, la Finul élargie risque de se trouver en sursis. Tout se passe bien tant qu'il ne se passe rien…

Or, on a toutes les raisons de craindre que ce statu-quo ne puisse durer.

En Israël on se prépare à un deuxième round tandis que le Hizbollah se réanime en se préparant lui aussi à une nouvelle confrontation, avec l'appui de l'Iran.

Tandis que des éléments extrémistes – sans doute liés à Al Qaëda – s'infiltrent au Liban probablement pour semer des actions de provocation.

L'alternative qui se dessine semble assez claire:

ou bien les Américains (l'Administration Bush) se décident à rompre avec leur tropisme unilatéral pour pousser tous les acteurs à la négociation dans le sens prôné par le rapport Baker (Israël, Liban, Syrie et Palestine).

ou bien au nom d'une vision tronquée du Moyen Orient, ils persistent à prétendre que tout se joue entre la liberté et le terrorisme, auquel cas les risques de violences et de guerre(s) paraissent très élevés.

Dans cette dernière hypothèse, la résolution 1701 aura seulement servi à "gagner du temps"… non pas pour la paix mais pour la guerre.

كلمة رئيس الجلسة

الأستاذ منح الصلح

كل الدلائل تدل على أن لعبة السياسة بالمعنى المعروف في لبنان لم تعد كافية لتطويق مضاعفات الأزمة اللبنانية القائمة، حتى ولو أتيح للسياسة التزود ببعض العضلات العسكرية على طريقة حكم الرئيس اللبناني الأسبق اللواء فؤاد شهاب وهو أمر غير متاح لا من قريب ولا من بعيد. من هنا تشكل بيئة المثقفين اللبنانيين أكثر فأكثر قوة دعم مطلوبة للحركة السياسية القائمة الآن في لبنان لايصال نظامه إلى نقطة توازن بين تياراته المتجاذبة وقد باتت مقلقة لجماعات متكاثرة خاصة وإن لبنان المسالم بالأصل دفع غير مرة خلال عقود من السنين كلفة الخلافات والعصبيات والتيارات المدعومة من الخارج والداخل بما أبطأ تطور الحياة فيه لمصلحة لعبتي السياسة المسلحة والسياسة من أجل السياسة.

مثلما تعودنا أن نرى على مفارق بعض الطرق لوحة مكتوب عليها «خط عسكري» بمعنى التقليل من استخدامه من غير العسكريين ها أن الحركة الثقافية ـ انطلياس تكاد ترفع على باب صرحها التاريخي هذا «هنا الخط المدني» مدشنة مرحلة جديدة في تطور البلد فاتحة بجدارة والتزام عملية بحثٍ وتقييم واستنطاق للقرار الدولي ١٧٠١. في جلستين سابقتين بحثت أبعاده الإيجابية والسلبية وموقع القرار في إطار مشاريع الشرق الأوسط الجديد وصولاً إلى جلستنا هذه المخصصة لموقع القرار في سياق القرارات الدولية ومساعي لبنان الرسمي لتنفيذ هذه القرارات. إنها ورشة كاملة دعت إليها

الحركة الثقافية ـ انطلياس من موقع الحرص على ملء الحلقة الناقصة في الديمقراطية اللبنانية وهي الشأن المدني الذي شكل إهماله والتقاعس فيه أضعافاً لديمقراطيتنا المعرضة لأن تفرغ فيها الكلمات من معانيها لتفتقد النخب والطلائع والطبقة السياسية أكثر فأكثر عقلية العمل الصبور وحس الفرح بمواكبة التقدم والاستمتاع الهادئ بجهود غيارى مهمومين بالتطور على الصعيد العام. وبالمناسبة لعل الرئيس فؤاد السنيورة أول رئيس حكومة لبنانية أكد منذ أوائل إطلالاته على أهمية هذا الشأن المدني.

ليست الوطنية وطنية اليوم الواحد بل الوطنية هي بالعطاء كل يوم. وهذا بالمناسبة معروف عن بيئة انطلياس الثقافية. فالديمقراطية أوسع من الحرية بل هي الحرية مضافا إليها أشياء أخرى بدونها تكون الكلمة عاجزة عن الفعل والتغيير نحو الأفضل.

إن «النزعة الظفراوية» رافقت بشكل سلبي الاستقلال اللبناني منذ قيامه بل قبل قيامه منذ إنشاء لبنان الكبير، فكانت هذه النزعة حالة غير بناءة وغير مؤاتية للنمو الصحيح.

بحجة أن لبنان أفضل من سواه تراخى النظام الديمقراطي اللبناني أحياناً في مواصلة المنافسة والفعل مؤجلا انتفاضة مطلوبة على غرار اجتماع انطلياس هذا المفترض أن تكون عنده وتظل الأسئلة أكثر من الأجوبة فتتعدد من بعده اللقاءات التي تركز على المفاهيم المدنية والنهضة المدنية والعمارة المدنية كضرورات لنظام سياسي يكون مقنعاً بإنجازاته للجميع.

إن الكبير الذي قال إن لبنان أكبر من وطن إنه رسالة، قال حقاً ولكن هذه الرسالة أشد ما تكون حاجة إلى بناء وطن ونظام قادرين على تحقيق النهضة المطلوبة بإضافات على مفهوم الحرية.

وأهمية هذا اليوم في نظر الكثيرين أنه مؤشر على تعاظم الاقتناع بوجوب سد الحلقة الناقصة في النظام الديمقراطي وذلك بحقن هذا النظام بالفكر المدني والمكتسبات والانجازات المدنية الهادفة إلى وطن حر ذي موقع ودور منذ اعتماد ثنائية الاستقلال والعروبة طريقاً له.

ليس القرار ١٧٠١ إلا إنجاز مدني سياسي كان وطننا قادراً على تحصيله بالتقاء العاملين العربي والدولي مع التصميم اللبناني.

أما الانجاز المدني الأهم في تاريخ لبنان فهو الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ الذي كان الهدف منه خلق وحدة وطنية منفتحة على المنطقة والعالم تساعد في تحقيق الاستقلال وإنشاء وطن ديمقراطي مستقل. ولكن هذا الميثاق الوطني فهم خطأ من بعض الفرقاء اللبنانيين على أنه شعار انتهى دوره بتحقيق الاستقلال وكأن الاستقلال رشوة لعزة المواطن أكثر منه التزاماً ببناء دولة الاستقلال.

إن الجوانب غير الحرية مثل المشاركة الشعبية والمساءلة والمحاسبة وتوفير المعلومات اللازمة للمواطن وحكم القانون ومجتمع مدني ناشط... كل هذا على مستوى واحد من الضرورة. واندفاع حركة انطلياس في لبنان مثال على وجود متابعة الدولة للدور المطلوب من المجتمع المدني.

الحرية في لبنان ظهرت زماناً كما لو أنها ضرة للدولة وأحياناً على حساب دور الدولة وقوتها وكأنها رشوة للتغطية على قصور الدولة ومساوئها.

من «الحرية الرشوة» إلى «الحرية القدرة» ومن «الحرية السهلة» إلى «حرية النمو والتطور» هي حق المشاركة لا رخصة بالحلول محل الدولة كما كان يحدث أحياناً في لبنان.

إني لسعيد اليوم بالوجود في هذا الصرح الثقافي والوطني الكبير إلى جانب الكاتب والباحث والشاعر الأستاذ نبيل خليفة وهو علم من أعلام الثقافة والعمل العام. صاحب السجل الطويل في دراسة القضية اللبنانية والتأصيل لها وفي الدفاع عنها وعن مشروعها في وجه القريب والبعيد. مرجع في أساساتها وتفاصيلها، أعطاها جهده باحثاً ومنظّراً. ذو شعر جميل يليق بمكانة اللبنانيين في التراث الأدبي.

الكلمة للأستاذ نبيل خليفة...

كلمة الباحث في الدراسات الاستراتيجية

ورئيس مركز أبحاث بيبلوس

الدكتور نبيل خليفة

القرار ١٧٠١ :... ومصير الدولة ـ الحاجز!

مقدمة:

يشكّل القرار ١٧٠١ الصادر عن مجلس الأمن (٢٠٠٦/٨/١٢) آخر نقاط الخط البياني لنظرة وموقف الأسرة الدوليّة، مجسّدة في مجلس الأمن، من / وعن مصير لبنان الجغرافيا والكيان والدولة والنظام خلال ثلث قرن. فمنذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) مروراً بالقرار ٥٢٠ (١٩٨٢) وصولاً إلى القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) ثم القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦) وأخيراً القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، كان المطروح **وما يزال لبنان الجغرافيا ولبنان التاريخ أي مصير لبنان ومستقبله** في آن. وعليه أرى من المفيد البدء بملاحظتين أساسيّتين:

الملاحظة الاولى: إن القرارات الدولية المتعلّقة بلبنان هي أبعد واعمق من أن تكون مجرّد قرارات سياسيّة، بل هي في معظمها، ونكاد نقول في مجملها، قرارات **وجوديّة**، وبالتالي فإن تحديد دور لبنان الرسمي ومدى فعاليّته في تنفيذها يستوجب قبل كل شيء العودة إلى خلفيّات هذه القرارات والى طبيعة وجوهر القضية اللبنانية، والى المعطيات الجيو ـ سياسيّة والاستراتيجية المتّصلة بوضعيّات ثلاث: الوضعيّة اللبنانيّة، الوضعيّة الإقليميّة والوضعيّة الدوليّة والتي في ضوئها جميعاً صدرت هذه القرارات: من القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وصولاً إلى القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). من هنا السؤال المركزي: إلى أي مدى أسهمت هذه الوضعيّات في تفسير أو تسهيل أو تعقيد أو محاولة نسف مهمّة السلطات اللبنانية الرسميّة ماضياً وحاضراً في سعيها، إلى تنفيذ هذه القرارات، علماً أنه توجد في لبنان ومحيطه وحتى في العالم جهّات سياسيّة تعارض هذه القرارات بشكلٍ أو بآخر لأنها لا تتماشى وقناعاتها، بل هي أحياناً ضد هذه القناعات ولذا تعتبرها، بشكلٍ أو بآخر ضد

خياراتها السياسية أو الاستراتيجية وخصوصاً الإيديولوجيّة وبالتالي تعمل على إحتوائها ومن ثم تفريغها من مضمونها وصولاً إلى شلّها وحتّى إسقاطها إذا أمكنها ذلك. وهذا، بكل أسف، ما يواجهه القرار ١٧٠١ اليوم حتى ولو قبله البعض مضطراً لأن من اعتبر القرار ١٥٥٩ قرار الفتنة لن يعتبر القرار ١٧٠١ قرار النعمة!

الملاحظة الثانية: علينا التأكيد هنا بأن القرارات الثلاث ١٥٥٩، ١٦٨٠، ١٧٠١ هي كل لا يتجزّأ وهي الترجمة الدوليّة لإتفاق الطائف بين اللبنانيّين (١٩٨٩) وبهذا يتمّ الجمع بين الإرادة الدولية والإرادة اللبنانية.

القرار ١٥٥٩: وهو القرار الأساس، بل **القرار التأسيسي** للموقف الدولي من لبنان إذ فيه التمسّك الدولي بأسس لبنان الأربعة: **تماميّة الأرض، ونهائيّة الكيان، ومصداقية الدولة وحرمة الدستور.**

القرار ١٦٨٠: هو تفسير لمندرجات القرار ١٥٥٩ في تحديد معاني والتزامات التمامية والاستقلال والسيادة واحترام الدستور فلا تبقى كلمات عامة رومنسيّة ومن هنا حملة التشهير على تيري رود لارسن الذي حدّد المعاني السياسية والمستلزمات المطلوبة داخليّاً وإقليميّاً للأخذ بها.

القرار ١٧٠١: فيه تأكيد على مندرجات القرار ١٥٥٩ وآليّة التطبيق لهذه المندرجات بالنسبة للسلطات الرسميّة اللبنانية والقوى المشاركة في القتال (حزب الله) واسرائيل وسوريا وإيران والأمم المتّحدة عبر قوات اليونيفيل آخذين في الإعتبار النقاط السبع التي قدّمتها الحكومة اللبنانية لمجلس الأمن وتبنّاها في القرار بما يشكّل انتصاراً سياسيّاً وديبلوماسيّاً للبنان، للرئيس فؤاد السنيورة شخصيّاً ولحكومته. ومن هنا الحملة عليه التي بدأت و لم تنتهِ بعد!

ففي حين كان المخطّطون للحرب في الداخل والخارج يأملون بإلغاء مفاعيل القرارين ١٥٥٩ و١٦٨٠ باعتبارهما صناعة خارجيّة «أميركية»، جاء القرار ١٧٠١ ليفاجأهم بأمرين:

الأول: أنه في مندرجاته صناعة لبنانيّة بفعل النقاط السبع للحكومة اللبنانية.

الثاني: أنه يُسقط هالة المقدّس عن الذريعة الأساس: ذريعة **مزارع شبعا** التي يراد لها

حزبيّاً (لبنانيّاً)، سوريّاً واسرائيليّاً، أن تبقى وقوداً لاستمرار العنف واللا إستقرار في لبنان بما يضعف السلطة اللبنانية ويزرع الشكّ بمصداقيّة الدولة اللبنانيّة.

إشكاليّات القرار ١٧٠١:

ان التحدّيات التي يواجهها تنفيذ القرارات الدوليّة حول لبنان ومنها القرار ١٧٠١، تعود إلى جملة إشكاليّات تتحكّم بالوضعيّة اللبنانيّة وتتقاطع فيها وعبرها أفقيّاً وعاموديّاً قوى المجتمع كافة بما فيها السلطة الرسميّة.

ويمكن إختصار عناوين هذه الإشكاليّات الستّ المتّصلة بالدولة اللبنانية بالأمور التالية:

أولاً: إشكاليّة الدولة / الشرعيّة: وهي إشكالية تطرح مسائل أشير إلى عناوينها:

- مصدر شرعيّة الدولة: التقليد (أي الدين) أم العقلانية الدستوريّة أم الايديولوجية؟
- وماذا عن سلطة يرأسها مسيحي في منطقة تسمّى «ديار الإسلام»؟
- وأي حظ يبقى لهذه التجربة اللبنانية في زمن «عموم ولاية الفقيه» الذي يطرحه الإمام الخميني ويأخذ به «حزب الله» في لبنان؟ ألا يطرح هذا إختلافاً بل تناقضاً بين الشرعية الفقيهية والشرعية الدولية؟

ثانياً: إشكاليّة الدولة / الديمقراطيّة، وفيها:

- أي موقف من جوهر الديمقراطيّة (فلسفتها) لا من شكلها فقط (التصويت)؟
- وأي دور **للتكليف الشرعي** في إستقطاب الجماهير للتعبير عن خياراتها السياسية كإنعكاس للتعبير عن عقيدتها الدينيّة المذهبيّة؟ هذا يطرح موضوع الفارق، في الممارسة السياسية بين الإلزام الديني والحرية العقلانية الشخصية.

وبموجب الديمقراطية التوافقية والكوتا البرلمانية الطوائفية فإن المعدّل الوسطي لانتخاب النائب الماروني هو في حدود ١٨ ألف ناخب، وهذا المعدّل هو في حدود ٢٩ ألف ناخب للنائب الشيعي. هذه المقارنة تطرح مسألة العلاقة بين الديمقراطية والديمغرافيا وتفسّر بالتالي معنى الفائض البشري ومحاذير استخدامه خارج المؤسّسات الدستورية

لإحداث تغيير في المعادلة اللبنانية، وهذا هو وجه الخطورة في ما يحدث الآن في وسط بيروت تحت ستار الديمقراطية التوافقية في حين أنه عملياً إلغاء للديمقراطية التوافقية!

ثالثاً: إشكاليّة الدولة / الكيان:

منذ قيام لبنان الكبير (١٩٢٠) وإعلان استقلاله (١٩٤٣) فإن لبنان كان ولا يزال **كياناً مؤقّتاً** و لم يصبح **نهائيّاً** إذ أن ما يقارب ٨٠٪ من حدوده مع سوريا غير مرسّم (٣٠١ كلم من أصل ٣٧٦ كيلومتراً). ولا وجود لتمثيل ديبلوماسي بين البلدين. والسوريون لا يخفون نظرتهم الايديولوجيّة إلى «لبنان في ذاته» وهو ما عبر عنه الرئيس السوري بشار الأسد بوضوح آخر الشهر الماضي لدى إستقباله وفداً من الكونغرس الأميركي إذ قال كما ذكرت الصحف: «لبنان هو جزء من سوريا»[١].

لقد جاء القرار ١٧٠١ بعد القرار ١٥٥٩ **ليؤكّد نهائيّة الكيان اللبناني** في ضوء ثلاثة عوامل أساسيّة:

١. تحوّل في النظرة الأميركية إلى وطن الأرز بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.
٢. تحوّل في موقف الطائفة السنيّة الكريمة من رأس حربة ضد نهائية الكيان إلى رأس حربة مع نهائية الكيان مشهورة بيد الرئيس الشهيد رفيق الحريري ومضرّجة بدمه.
٣. تحوّل داخلي بارز عكسته عاميّة ١٤ آذار (أو ثورة الأرز)، بمعناها الرمزيّ التاريخي الخاص.

رابعاً: إشكاليّة الدولة / الحاجز (Etat-Tampon):

هذه الاشكالية تكاد تكون الأكثر أهميّة وتأثيراً في فهم الوضعيّة الدولية التي أدّت إلى القرار ١٧٠١ وما سبقه من قرارات وما نحن فيه اليوم. وعندما أقرأ أو أسمع تصريحات لأحزاب وتيّارات وشخصيّات سياسيّة في لبنان وخارجه حول ما يسمونه «استبدال الوصاية السورية بوصاية غربية أميركية وفرنسية»، مع ان كلمة الوصاية ليست في مكانها الصحيح، أتساءل فعلاً عمّا إذا كان هؤلاء السياسيون قد قرأوا ولو كتاباً واحداً في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك: من فريدريتش راتزل إلى جان غوتمان إلى ميشال فوشيه

إلى إيف لاكوست. فلو فعلوا لأدركوا ما يلي:

١. هناك تصنيف للدول على أساس جغرافيّتها: موقعها وحدودها واتساعها وشكلها وثرواتها وسكّانها...

٢. من هذه الدول ما يسمّى الدولة ـ الحاجز، دولة صغيرة، فيها كسور إتنية ولها أهمية استراتيجية إقليمية ودولية وواقعة بين قوى إقليمية تسعى للهيمنة عليها وحتى إلى ضمّها.

٣. تصنيف لبنان العلمي في الجغرافيا السياسية أنه دولة ـ حاجز بين دولتين إقليميّتين هما سوريا واسرائيل. وهاتان الدولتان لهما مطامح ومطامع فيه تبدأ من احتيازه جزئيّاً إلى احتيازه كليّاً. فهو واقع في حقل التمثّلات الايديولوجيّة (Représentations) لكلّ من الدولتين: أي بين سوريا الكبرى واسرائيل الكبرى. لذا تعمل كلتاهما على **منع تثبيت نهائية كيانه ومصداقيّة دولته** كي يسهل عليهما إستغلال ثرواته البشريّة والمعنويّة والماديّة. فلبنان النهائي والقوي والمزدهر يمثّل تحدياً لسوريا واسرائيل في آن ثقافياً واقتصادياً ومجتمعياً. المطلوب: «تهبيط» الدولة اللبنانية وإلا كيف نفسّر معنى إستفزاز الطيران الاسرائيلي للقوات الإلمانية والفرنسية العاملة في اليونيفيل وما علاقة ذلك بالحشد الدولي غير المسبوق من أجل لبنان (إلمانيا، الصين، روسيا، تركيا، فرنسا وإيطاليا...)؟

٤. وفي علم الجغرافيا السياسية إن مصير الدولة ـ الحاجز يتحدّد في ثلاث حالات:

- إما أن يترك البلد فريسة لجاره أو لجاريه أو لجيرانه.
- وإما أن يحيّد أي يصبح دولةً حيادية أو محَيّدة.
- وإما أن يقوم رأي دولي بأن هذا البلد هو ضرورة إقليمية ودوليّة للإستقرار والأمن والسلام فهو بالتالي **بلدُ رسالة** كما عرّف لبنان البابا يوحنا بولس الثاني وبالتالي لا بدّ من حمايته والدفاع عن وجوده وكيانه في وجه جيرانه وهو **دفاع تتولاّه الشرعيّة الدولية والقانون الدولي** مدعوماً بالقوى الكبرى وهو بكل بساطة ما يحصل الآن بالنسبة للبنان. وبخلاف كل الأضاليل التي تقال

ليلاً نهاراً فإن لبنان الدولة الحاجز ليس موضوعاً تحت أيّة سلطة أو وصاية لأية دولة غربية أو لأكثر من دولة بل هو موضوعٌ اليوم **تحت مظلّة الأمم المتّحدة** وقوّاتها وقانونها ومُجهرِها في آن، وليس هذا من أجله فقط بل من أجل العالم أجمع لأنه كما قال عنه رئيس الوزراء الايطالي رومانوبرودي «لبنان أكثر المناطق الحسّاسة استراتيجيّاً، **وملتقى كل استراتيجيات العالم**»[٢]. «ولأن انهيار لبنان يحمل معه بذور **الخطر الذي يهدّد العالم كلّه**»، بحسب قول وزير الخارجية البريطاني السابق جيفري هاو ولأن «لبنان لا يمكن ان يزول، فلا أهله يسمحون بذلك ولا الاسرة العالمية لأن **لبنان يمثّل شيئاً خاصاً وثميناً في تاريخ البشريّة**»[٣]. و«لأنه البلد **الصديق الذي يربطنا به التاريخ ومشاعر القلب**» بحسب الرئيس الفرنسي جاك شيراك. الرئيس بوش الابن اعتبر «لبنان الحرّ المستقلّ والديمقراطي نموذجاً للشرق الأوسط»[٤].

خامساً: إشكالية لبنان / الساحة والمساحة

مع أن الجامع بين كلمتي الساحة والمساحة في فقه اللغة، هو المجال والاتساع، فإن الفارق بينهما على الصعيد الجيو ـ سياسي يكمن في الجوهر لا في الطبيعة. يقول أرنولد توينبي «أن الحرية تعلن في العالم بصوتين: صوت الجبل وصوت البحر... وفي لبنان يتّحد هذان الصوتان ليجعلا منه ساحة للحرّية». لكن هنري كيسنجر حوّل لبنان منذ العام ١٩٧٦ من مساحة للحرية إلى ما أسماه «ساحةً وسوق قطع للصفقات السياسية» بين القوى الإقليمية والدوليّة بمن فيها العرب والعجم. وفي ضوء هذا المنظور البراغماتي البائس والظالم وضع نظامه المعروف «بنظام الخطوط الحمر» فجعل من لبنان منطقتي نفوذ وهيمنة لكل من سوريا واسرائيل مستهدفاً حماية أمن اسرائيل وأمن سوريا على حساب أمن لبنان. فعشنا، ولا نزال نعيش، بشكل أو بآخر، مفاعيل هذا النظام المعادي لحرية اللبنانيين حتى يومنا هذا في ظلّ ما عرف آنذاك (أيار ١٩٧٦) بمذكرة التفاهم بين سوريا واسرائيل حول لبنان والتي لا تزال مفاعيلها إلى الآن أكبر وأخطر عائق أمام تنفيذ القرارات الدولية حول لبنان وفي رأسها القرار ١٧٠١!

سادساً وأخيراً: إشكالية المواجهة الإسبارطية الاتينية

بعيداً عن التصنيفات الرائجة في لبنان اليوم والمرتبطة عموماً بأيام الأشهر، فان حقيقة المواجهة في لبنان اليوم هي بين تيارين: الاسبارطي والاتيني. الأول يمتدّ من حزب الله إلى سوريا إلى إيران ويمثّل الانخراط في فلسفة العنف والصراع والمواجهة بآفاقها الدينية والمذهبية والعسكرية والثقافية على إمتداد التاريخ لإعطاء تبرير **دائم لاستحضار البديل عمّن غيّب في التاريخ** وذلك في سياق الثورة الشيعية الايرانية كما تصوّرها وأرساها الإمام الخميني في نظريّته المعروفة بِـ «عموم ولاية الفقيه».

التيار الثاني يمثّل القوى السيادية الديمقراطية اللبنانية التي عناها ميشال شيحا عندما قال: «نحن الديمقراطيّون والديمقراطية الاتينية حية في ذهننا»[٥]. هذه القوى تعمل في **خط ثقافة الحرية والسلام والحياة** في أبعادها الروحيّة والإنسانية ثقافة الحوار والإنفتاح على الانسان والتاريخ مدعومة من روحية وتراث تاريخها اللبناني الحضاري العريق ومن المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتّحدة والإرادة الدولية والأونيسكو بما يحوّل المواجهة إلى مواجهة بين ما يسميه أرنولد توينبي الموانئ البرية والموانئ البحرية ومن ثم إنتقالها إلى مواجهة بين القوى الإقليمية والقوى الدولية.

عائقان.. من عوائق أمام تنفيذ ال ١٧٠١

في الكلام على معوقات تنفيذ القرار ١٧٠١ يشار بين عوائق عدّة إلى اثنين بارزين: استمرار الطيران الحربي الاسرائيلي بالتحليق فوق لبنان. وعدم البتّ بموضوع مزارع شبعا. بودّي فقط الإضاءة بكلمات على هذين الأمرين لكي أؤكّد صدقية الطرح الذي اعتمدته في عرضي للاشكاليات السابقة.

تحليق الطيران الاسرائيلي:

١. خلال أزمة الصواريخ بين سوريا واسرائيل عام ١٩٨١، تمّ الاعلان عن مذكرة التفاهم بين البلدين أيار (١٩٧٦) والتي حددت «نظام الخطوط الحمر» بينهما المعروف بنظام كيسنجر وجاء في الفقرة الثانية من تلك المذكّرة حرفيّاً:

«تمنح سوريا سلاح الجو الاسرائيلي حرية الحركة في الأجواء اللبنانية ولا تدخل إلى

لبنان صواريخ أرض ـ جو»[٦].

٢. منذ ذلك التاريخ حتى ٢٥ أيار ٢٠٠٠ ظلّ سلاح الجو الاسرائيلي يقوم بطلعات دورية يومية فوق لبنان.

٣. بعد إنسحاب اسرائيل من الجنوب توقّفت الطلعات الجوية حتى ٧ تموز ٢٠٠٠ يوم اختطاف ثلاثة جنود اسرائيليين على يد حزب الله في مزارع شبعا فاستأنفت اسرائيل طلعاتها الجوية ولا تزال تتحدّى اللبنانيين والإرادة الدولية رغم القرارات الدولية بما فيها القرار ١٧٠١!

٤. هذا الإصرار، يمثّل في احد وجوهه تمسّك اسرائيل وسوريا على: إبقاء لبنان تحت الكوندومينيوم الثنائي.

مصير مزارع شبعا:

في سياق التمثّل الإيديولوجي السوري للبنان، ولعدم وجود ترسيم للحدود بين البلدين وخاصة في منطقة جبل الشيخ قامت سوريا بقضم مئات آلاف الأمتار المربعة من الأراضي اللبنانية بشكل منهجي على امتداد الحدود بين البلدين ومنها مزارع شبعا. وعادةً ما كانت اللجان المشكّلة بين البلدين لدى كل خلاف تأخذ بعين الإعتبار وضع اليد السورية والأمر الواقع مما يعني في كل مرة دحرجة الحدود الخرائطية أي المحدّدة والمعيّنة (délimitées) وغير المرسّمة (non démarquées) داخل الأراضي اللبنانية!

١. على المستوى الجغرافي وانطلاقاً من القاعدة العلمية القائلة «ان تحليل الامور هو حلّها»، لا بدّ من الاجابة على ثلاثة أسئلة: أين كانت حدود لبنان في المثلّث بدءاً من العشرينات؟ وأين أصبحت في الثلاثينات والأربعينات؟ وأين يراد وضعها الآن، ولماذا؟

٢. يتبيّن بكل بساطة أن مسألة مزارع شبعا هي نتيجة من نتائج التعاطي السوري التاريخي مع لبنان في ظلّ رفض حكام دمشق ترسيم الحدود بين البلدين بما سمح ويسمح لهم بقضم الأراضي اللبنانية تدريجيّاً، في أكثر من مكان، ولأكثر من اتّساع. ومنطقة شبعا هي المجال الأبرز لهذا الاختراق القضميّ الألحاقيّ فالضمّيّ: سهولةً، واتّساعاً وأهميةً وتعييناً لحدود الأمر الواقع. كل هذا أفسح ويفسح في المجال

للإلتباس الكبير بين مزارع شبعا الحقيقة ومزارع شبعا الذريعة وبالتالي لإستمرار لبنان الساحة واستمرار حزب الله في العمل، ولعلّ أكبر خطيئة يحسبونها ضمنيّاً على الرئيس فؤاد السنيورة أنه أسقط في نقاطه السبع إمكانية استمرار هذا الالتباس البنّاء لهم والمدمّر لنا.

سيّداتي سادتي،

لبنان هو نقطة الارتطام لدينامية الصراع في المنطقة لأنه نقطة إحتكاك الثقافات والاتنيات والسياسات والايديولوجيّات والاستراتيجيّات، والقرار ١٧٠١ هو ذروة التعبير عن مكوّنات هذا الصراع في أفرقائه واستهدافاته ومستلزماته وهي كثيرة وكبيرة وخطيرة. نحن عمليّاً، أمام تحوّل إقليمي تحاول فيه الحركية الشيعية (La mouvance Chiite) بقيادة إيران ومشاركة سوريا ومساهمة حزب الله، إرساء نظام إقليمي بديل بين الخليج والمتوسّط، يطلق عليه الإيرانيون تسمية الشرق الأوسط الإسلامي وهو عمليّاً الشرق الأوسط الشيعي بملامحه الفارسية. أجل، ان القرار ١٧٠١، ولنكن واضحين ودقيقين، قد وضع حدوداً للعمل العسكري لحزب الله ولكنّه لم يلغِ هذا العمل. وثبّت عمليّاً وبالقوة قوة الجيش اللبناني، وقوات الأمم المتّحدة ثبتت مصداقية الدولة اللبنانية على حيّز ضيّق من الأرض أي على جنوب الليطاني. ولكنّه بالمقابل، وهو يقفل المواجهة ولو مؤقّتاً بين حزب الله واسرائيل فإنه أفسح في المجال لحزب الله للاستدارة شمالاً مستخدماً قدراته المتنوّعة لقيادة شبه انقلاب سياسي على السلطة المركزية، لا لكي يشارك في السلطة، كما يُقال، وهو كان أبرز المشاركين فيها، بل لكي يتحكّم، في سياق مشروعه العام، بالقرار السياسي فيصيب عدّة عصافير بحجر واحد: أقربها تجميد المحكمة ذات الطابع الدولي وأوسطها التحكّم بالقرار العسكري للتعاطي مع اليونيفيل وأقصاها فتح الطريق أمام انتصار الحركية الشيعية في مشروعها الاقليمي، وإن أفضل وسيلة لتحقيق أهدافه تكون في احتياز القضية الفلسطينية في ظلّ تراجع النظام العربي السنيّ!

الأخوات والإخوة،

دعوني في ختام كلمتي أشدّد على أمرين:

الأول: أن حكومة الرئيس السنيورة لا و لم ولن تستجدي الدعم العربي لها، لأنها تمثّل خطّ الدفاع الأول عن لبنان والعالم العربي والإرادة العربية والنظام العربي في مواجهة السعي الايراني وامتداداته لملء الفراغ السياسي في المنطقة العربية من الخليج إلى المتوسّط. ولهذا فدور حكومة الرئيس السنيورة ودوره هو بالذات هو دور تاريخي ومصيري يتزعّم فيه لبنان القوي بحريته وثقافته جبهة العالم العربي الحقيقية دفاعاً عن مصيره والمصير العربي كلّه آخذين دائماً في الاعتبار ما عناه منه وزير الخارجية الأميركي الأسبق جورج شولتز حين نبّه «من وجود تفاهم ضمني بين اسرائيل وسوريا حول لبنان وعلى استمرار الوضع القائم فيه»[٧]. فإلى أي مدى سيلتزم العرب والعالم، بالرغم من كل الصعوبات، وهي كثيرة، بمساعدة حكومة لبنان على تخطّي إشكاليات القرار ١٧٠١ وتنفيذه بكل إلتزاماته ومندرجاته؟

الأمر الثاني: أني كباحث معنيّ وملتزم بمصير وطني ومستقبله، أجد من واجبي الفكري والوطني والأخلاقي أن أنوّه بالرئيس فؤاد السنيورة وحكومته ولا سيما بالوزير الصديق طارق متري الذي قام في الأمم المتّحدة بدورٍ دبلوماسيٍّ بارز هو استمرار للخطّ الباني للدبلوماسية المميزة التي طالما عُرِفَ بها رجالات الطائفة الأورثوذكسيّة الكريمة من شارل مالك إلى غسّان تويني إلى فؤاد بطرس فإلى طارق متري. أما الرئيس السنيورة فقد أثبت في كل موقف وموقع أنه رجل الدولة الملتزم بلبنان أولاً على خطى الرئيس الشهيد رفيق الحريري في واحدة من أبهى التحوّلات الوطنيّة التي شهدتها الطائفة السنيّة الكريمة والتي طالما تاق إليها اللبنانيون والمسيحيون تحديداً. لقد أعاد هذا الرجل إلى أذهان اللبنانيين بعمق مشاعره وسلوكه وهدوئه ووعيه وممارساته ووطنيّته وعروبته الحضارية، مشاعر وروحيّة دعاة وبناة الاستقلال الكبار الأوائل من يوسف السودا إلى بشاره الخوري إلى رياض الصلح. ولقد أصرّ على التمسّك بالأصالة اللبنانية في نبل الكلمة والمشورة الحسنة: إحتواءً وترشيداً وتصويباً لمواقف وممارسات بعض المسؤولين الذين لم يرثوا من تاريخ أجدادهم سوى دور «التيمار»[٨] بحيث، ويا للأسف، صار تاريخ هؤلاء يعيد نفسه معهم!

سيّداتي سادتي،

ان ما يشهده لبنان اليوم هو أبعد من معركة مشاركة وفساد وإصلاح وسلطة وحكومة. نحن في صميم معركة الدولة والكيان معركة مصير لبنان ومستقبله. وكل ما يقوله ويفعله البعض سياسة وإعلاماً هو السعي لحرف المعركة عن جوهرها الحقيقي ومحورها الصحيح بهدف تضليل الرأي العام لهذا نراهم يوغلون في السياسة (La Politique) وهي في العارض، ويتجنّبون السياسي (Le politique) وهو في المبدأ والنهائي. أما الحكومة اللبنانية الحالية الوطنية والدستورية والشرعية، حكومة إستكمال الإستقلال فقد أخذت خيارها الوطني الصحيح وهي تعمل له بكلّ وعيٍ وإصرار بالرغم من كل الإشكاليات والتّحديات.

بالأمس اختصر ديفيد شنكر المستشار السابق لوزير الدفاع الاميركي ما يحدث في لبنان بالقول «ان ما نراه اليوم هو صراع على مستقبل لبنان»[٩].

ان تخلّي البعض عن الالتزام بلبنان النهائي لبنان الحرية والحياة المشتركة الذي عمل له وناضل من اجله أجدادنا وآباؤنا طوال ١٤٠٠ سنة يؤكد ما قلناه عن هؤلاء «المرتدّين» عن المسألة الوطنية:

«إنهم مناضلون ولكن من دون قضيّة».

وشكراً لكم.

---

١. صحيفة صدى البلد ٢٠٠٦/١٢/٣٠.
٢. النهار ٢٠٠٦/١٢/٢٥.
٣. النهار ١٩٨٥/٥/١٩ (سفير بريطانيا في لبنان جون غراي).
٤. السفير ٢٠٠٦/٤/١٩.
٥. ميشال شيحا، فلسطين (بالفرنسية) ص. ١٣٢.
٦. نشرتها صحيفة النهار بتاريخ ١٩٨١/٥/٢ نقلاً عن الوكالات العالمية الأربع: اليونيتدبريس، والاسوشيتدبريس، ورويترز، ووكالة الصحافة الفرنسية، نبيل خليفة، لبنان في إستراتيجية كيسنجر، ١٩٩١، ص. ١٨٥.
٧. الصحف ١٩٨٣/١/١٣.
٨. كان العثمانيون يعينون وكلاء لهم في المناطق اللبنانية لجمع الضرائب ويعرفون بالـ«التيمار».
٩. السفير ٢٠٠٧/١/٣.

كلمة رئيس الجلسة

المحامي ماجد فياض[١]

يشرفني أن أرحّب بالحضور الكرام في هذه الجلسة الرابعة من المؤتمر الذي تنظمه الحركة الثقافية ـ أنطلياس، ومؤسسة فريدريش إيبرت ـ لبنان، بعنوان «القرار ١٧٠١: تحدّيات وآفاق». وهذه الجلسة تنعقد تحت العنوان الفرعي «الصراع الإقليمي والساحة اللبنانية في ضوء القرار ١٧٠١» ويشارك فيها كل من السادة: ... ناصيف حتّي و.. غسان العزّي و...نزار عبد القادر؛ مساهمة منهم في إلقاء الضوء على أبعاد النزاع المحتدم على أرض وطننا لبنان، الذي تتداوله المؤثرات الدولية والإقليمية والمحلية؛ وتتجاذبه كل منها في حركة ـ منسجمة أحياناً ومتناقضة أحياناً أخرى ـ مع غيرها من المؤثرات.

ولا شك في أن القرار الرقم ١٧٠١ قد أثار العديد من ردود الفعل، التي راوحت بين الاعتراض عليه والترحيب به (صريحاً كان ذلك أو مضمراً)، وأنه تمت صياغته بطريقة، ستشكل ـ للمتعمق في صياغة القرارات الدولية ـ سابقة في التعامل الدولي مع الكثير من الأمور المتعلقة بقضايا السلم والأمن الدوليين، من حيث امتزاج التدابير المتخذة تحت الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة بتلك التي يمكن اتخاذها تحت الفصل السابع من الميثاق؛ ولاسيما منها تلك التي تبيح استعمال القوة.

(١) عضو الهيئة الادارية للمجلس الثقافي للبنان الجنوبي وعضو في مجلس نقابة المحامين.

ذلك إن الطريقة التي تمت بها صياغة القرار، تحمل في ثناياها طبيعة الاحتدام العسكري والسياسي الذي كان سائداً لبنان في ظل تأثير العوامل الإقليمية والدولية فيه، بحيث كان القرار الرقم ١٧٠١ الذي وافق عليه مجلس الأمن بالإجماع في جلسته الرقم ٥٥١١ بتاريخ ١١ آب ٢٠٠٦ التسوية الممكنة الوحيدة في اللحظة الزمنية التي صدر فيها، الطرفان العربي والإسرائيلي ـ خصوصاً ـ عن آرائهما في النزاع وأسبابه والمناحي التي اتخذها والنتائج التي سيرتبها.

ولا شك أن **الغموض في بعض فقرات القرار**، قد رتب ـ وسوف يرتب ـ اختلافاً في الرأي والممارسة بصدد ما يتصل بمواقف الأطراف المعنية به، وسينجم عنه الكثير من التنازع والصراع بشأن تفسيره؛ وسيكون للصراع الإقليمي على الساحة اللبنانية دور كبير في إذكاء حدّة هذين التنازع والصراع تحت مظلة القرار الرقم ١٧٠١.

فالقرار المذكور ـ بمضمونه القانوني ـ **قد حمّل حزب الله المسؤولية المباشرة عن بدء الحرب الإسرائيلية ـ اللبنانية**؛ عندما أعرب في ديباجيته عن «بالغ قلقه إزاء استمرار تصعيد الأعمال القتالية في لبنان وإسرائيل منذ **هجوم حزب الله على إسرائيل** في ١٢ تموز/ يوليه ٢٠٠٦؛ وتالياً، فإنه قد **رتب مسؤوليات قانونية شتّى على لبنان**. وهو وصف وضع الجنديين الإسرائيليين «**بالمختطفين**» الواجب إطلاق سراحهما دون شروط؛ في الوقت الذي وصف المعتقلين اللبنانيين في ا لسجون الإسرائيلية «**بالسجناء**» الواجب تشجيع الجهود الرامية إلى تسوية مسألتهم على وجه عاجل. والقرار يجمع بين تأكيد الاحترام التام **للخط الأزرق**، مع الاعتراف بالحدود الدولية للبنان بحسب ما ورد في **اتفاق الهدنة** العامة بين إسرائيل ولبنان المؤرخ في ٢٣ آذار / مارس ١٩٤٩ بحيث يُثار السؤال مجدّداً عن مصير النزاع بشأن **مزارع شبعا** التي كانت خاضعة لاتفاق الهدنة. ودع عنك جانباً دعوته ـ في الفقرة التنفيذية (٩) ـ إلى جهود ترمي إلى تأمين الحصول على **موافقات من حيث المبدأ من حكومة لبنان وحكومة إسرائيل على مبادئ وعناصر حل طويل الأجل**؛ وهو حل غير واضحة معالمه، ولا يمكن تصوّره خارج إطار حل مشاكل الصراع العربي ـ

الإسرائيلي في المنطقة. **وجميع هذه الأمور، وغيرها مما يتصل بعمل قوات «اليونيفيل» وحدود «القوة» التي ستستعملها**؛ ستشكل مادة دسمة يغتذي عليها الصراع الإقليمي المتعدّد المحاور، الذي يتداول لبنان ويتجاذبه؛ خصوصاً في ضوء مواقف الاعتراض والترحيب التي ظهرت عقب صدور القرار من الأفرقاء المحليين والإقليميين والدوليين المعنيين، والتي راحت تتمظهر وتتجسد على ساحة اتخذتها لها ـ بين ساحات أخرى في المنطقة (مثلاً: العراق وفلسطين والقرن الإفريقي) ـ هي ساحة وطننا لبنان.

ولئن كان من إضافة إلى تقديمنا هذا؛ فإنه تتوجب الإشارة إلى استحالة فهم القرار الرقم ١٧٠١ من دون العودة إلى القرارات التي أشار إليها في ديباجته ومتنه تكراراً؛ **ولا سيما منها القرار الرقم ١٥٥٩** الذي يلزمنا بالعودة زمنياً إلى محطات متنوّعة من النزاع الإقليمي الدائر على أرضنا، والذي يتجلى فيه بُعدان أساسيان:

البعد الأول: لبناني ـ سوري، يُصرّ فيه مجلس الأمن على إعادة إرساء الحياة الديمقراطية في لبنان، ويرفض تمديد ولاية الرئيس إميل لحود، ويرى ضرورة وضع حد للوصاية السورية على الحياة العامة اللبنانية، والمطالبة بالانسحاب السوري، وإنذار سوريا بوقف كل دعم لمجموعات تهدد الاستقرار اللبناني.

والبعد الثاني: لبناني ـ فلسطيني، من خلال وجوب نزع سلاح الفصائل الفلسطينية العاملة في لبنان ووضع المخيمات الفلسطينية تحت السيطرة الحصرية للحكومة اللبنانية. هذا؛ ناهيك عما يرتبط بهذا القرار من أبعاد إقليمية أخرى، تتصل بالمطالبة بنزع سلاح «حزب الله»، وإنهاء المقاومة من خلال انتشار الجيش اللبناني في جنوب البلاد، والموافقة على سلوك المسار الدبلوماسي دون سواه من أجل حل الخلافات بين لبنان وإسرائيل.

وخلاصة القول أن جولة من النزاع والصراع ـ في بعديه الإقليمي والدولي ـ كانت قد انتهت بصدور القرار رقم ١٧٠١ لتلوح نذر جولات أخرى على أرض الوطن لبنان، تنبئ ملامحها بأوخم العواقب؛ إن لم يدرك اللبنانيون مخاطر استيراد الصراع

الإقليمي ـ دوماً ـ إلى داخل أرضهم / الساحة، واستيلادهم هذا الصراع وتنميته بخلافاتهم ونزاعاتهم، عوضاً عن وحدتهم... وهو ما سيتفضل السادة المنتدون اليوم بإنارة ذهننا بشأنه... فليتفضلوا...

كلمة سفير الجامعة العربية في باريس[1]

الدكتور ناصيف حتّي

حملت الحرب الاسرائيلية على لبنان الصيف الماضي مفاجأتين هامتين: مفاجأة عسكرية لاسرائيل تمثلت في القدرة العسكرية لحزب الله على المستويات القتالية والدفاعية والتنظيمية والتعبوية والنفسية، ومفاجأة سياسية لحزب الله تمثلت في ما ظهر وكانه أهم هدف اسرائيل للحرب وهو تغيير قواعد اللعبة التي كانت قائمة: رد مكثف وغير متكافئ وغير عابئ بمصير الجنديين فلم يكن هنالك رد فعلي عسكري وسياسي يتناسب مع الفعل كما كان منتظرا حسب دروس وقواعد السنوات الماضية. اسرائيل التي انتظرت الفرصة أو التي كان يمكن ان تجدها فيما لم تتوفر تلك الفرصة في الصيف قررت تغيير قواعد اللعبة التي استقرت منذ تفاهم نيسان عام ١٩٩٦. اللعبة التي استمرت بعد انتهاء الاحتلال عام ٢٠٠٠. كان عنوان الحرب الاسرائيلية عدم العودة إلى الوضع القائم «STATUS QUO» وبالتالي تغيير قواعد اللعبة ومحاولة اخراج اللاعب الأساسي الآخر من الملعب، الذي هو حزب الله، وهو ما لم يحصل بالطبع ولو فرض على هذا الأخير اعادة التموضع العسكري ومعه السياسي. اسرائيل ارادت القضاء على استراتيجية التحريك أو التسخين أو التذكير أو الإيقاظ التي كان يقوم بها حزب الله منذ عام ٢٠٠٠ بشكل خاص. هدف تغيير قواعد اللعبة يرتبط ايضا بهدف ثان لهذه الحرب وهو إعادة إعطاء مصداقية وشرعية لسياسة فك الارتباط الأحادي الاسرائيلية المعروفة بسياسة الانطواء والذي يعتبر عدد من الاستراتيجيين الاسرائيليين انها لم تبدأ بالفعل مع اولمرت ولو ان «والدها» الرسمي هو ارييل شارون من خلال الانسحاب من غزة عام ٢٠٠٥ بل بدأت أساسا مع ايهود باراك

(١) هذا النص وضعه السفير ناصيف حتّي بصفته الشخصية وليس بصفته الدبلوماسية.

من خلال الانسحاب من لبنان في ربيع ٢٠٠٠. ما يجمع بين الانسحابين أنهما فشلا من منظور اسرائيل في إقفال الملف الأمني والعسكري الحامل للتوتر والعنف وهو إقفال كان يفترض بالانسحاب الأحادي ان يحققه. فكان يجب ان تقوم هذه الحرب موازاة بالحرب التي تجددت ضد غزة «لإنهاء العمل الذي لم يتم إنهاؤه» منذ البداية في الحالتين.

القرار ١٧٠١ الذي كما تصفه مجموعة الأزمات الدولية هو أداة انتقالية لفرض الاستقرار على الحدود اللبنانية الاسرائيلية. هذا القرار أعلن عن ولادة تفاهم جديد لكن في أجواء متوترة وليس متعاونة بين أطرافها الرئيسية كما كانت الحال قبل عشر سنوات مع تفاهم نيسان. لقد اوجد القرار منطقة عازلة أو منطقة فك ارتباط بين اسرائيل وحزب الله. القرار الصادر عن مجلس الأمن يمثل أقل ما يمكن من عدم التوازن في الالتزامات بين الطرفين الاسرائيلي واللبناني وبالتالي كان أفضل ما يمكن في ظل توازنات اللحظة التي صدر فيها. انتقالية القرار انه لم يلحظ الوقف الفوري لاطلاق النار بل الوقف التام للأعمال القتالية أو العدائية حتى تحقيق الشروط التامة لوقف إطلاق النار، وهذا غير متوفر حتى الآن في الأفق. الجديد مع القرار هو نشر قوة للجيش وتعزيز قوات اليونيفيل مع دور خاص وقيادي للأوروبيين في هذا المجال وهو دور حامل لرسالة سياسية تتعلق بلبنان وبدور اوروبي لم يكن موجودا من قبل. الجدير بالذكر ان هذا الانتشار المزدوج كان مرفوضا من الجانب الشمالي للحدود وصار جزءا من التفاهم الجديد الذي يشمل ايضا معادلة دقيقة قوامها لا نزع سلاح ولكن لا مظاهر مسلحة في منطقة فك الارتباط. خلاصة القول في هذا الشأن ان هنالك شعوراً بأن الجنوب دخل في غرفة الانتظار والتهدئة وان التفاهمات التي تمت والتي انتجت التفاهم الجديد تبقى هشة طالما انها قامت على تسويات معينة يكفي ان تهتز هذه التسويات لاهتزاز العلاقات بين اطرافها المباشرة أو غير المباشرة في الجنوب ولبنان أو في أمكنة الصراعات المفتوحة الأخرى في شرق اوسط الأزمات حتى تسقط أو تتساقط هذه التسويات وقد نعود إلى نقطة الصفر أو ندخل في الطريق اليها.

أياً كانت الطبيعة المباشرة والقائمة للصراع على الصعيد اللبناني الاسرائيلي من احتلال

ومقاومة وتحرير غير كامل وخط متأزم ومتوتر من جهة ومنتظم من جهة أخرى وصندوق بريد تقليدي ووحيد ناشط في الصراع العربي الاسرائيلي وتحديدا في المثلث السوري اللبناني الاسرائيلي التي كانت تقوم سوريا بدور الناظم الأساسي للصراع العسكري من الأرض اللبنانية بين الدولة والمقاومة بعد ان حل هذا المثلث مكان المثلث الفلسطيني اللبناني الاسرائيلي الذي كان يفترض ان ينظم اتفاق القاهرة الصراع العسكري من الأرض اللبنانية وذلك كان بمثابة رهان على سراب باعتبار ان ذاك الاتفاق كان هو الحد الأدنى أو شبكة الأمان للثورة الفلسطينية في حين ان الحركة المطلقة كان واقعها وهدفها الأقصى، فلقد كان هنالك دائما صراع استراتيجي اقليمي مؤثر بدرجات مختلفة في الصراع الدائر عبر الساحة اللبنانية. بعد هاتين المرحلتين بقي ايضا الصراع المباشر حول الأرض TERRITORIAL جزءاً من صراع اهم واوسع هو الصراع الذي حملته المواجهة الاستراتيجية الأمريكية الايرانية في هذه الفترة الأخيرة فاندمج المسار الصراعي اللبناني الاسرائيلي بالصراعات الأخرى المشتعلة في المنطقة على كافة الوانها واطيافها وارتبط بالتالي بالصراع في فلسطين وحول فلسطين وبالصراع حول سوريا وبالصراع في العراق وحول العراق وبالخيار النووي الايراني والمكانة الاقليمية الايرانية ضمن هذه المواجهة الاستراتيجية الاميريكة الايرانية التي تطبع وتسيطر بشكل كبير على الديناميات السياسية للشرق الأوسط الراهن تبدو المنطقة بين الخط الأزرق والليطاني وكأنها حائط برلين جديد بين واشنطن وطهران على هذا المستوى الاستراتيجي دون ان يعني ذلك طمس طبيعة الصراع اللبناني الاسرائيلي المباشر وكونه جزء من الصراع العربي الاسرائيلي.

عناصر عدة تشكل المشهد الاقليمي في لبنان والمؤثر بالمسار المستقبلي للوضع اللبناني وبتنفيذ القرار ١٧٠١:

ـ تفشي الجغرافيا المذهبية في المنطقة، العابرة للدول والمؤثرة في الاصطفافات الداخلية والاقليمية وعبر الدولة وانعكاس ذلك توتراً واضطراباً على العلاقات العربية الاقليمية.

ـ تكرس الحرب الباردة العربية والعربية الاقليمية.بما تعنيه من منسوب مرتفع من التوتر والصدام.

ـ ازدياد حدة المواجهة الأمريكية الايرانية ونهاية التعايش الصعب والتوتر المكبوت اللذين طبعاً العلاقات الأمريكية الايرانية في العراق.

ـ استقرار التحول الذي طرأ على توازن القوى في العلاقات السورية الإيرانية لمصلحة الطرف الثاني بشكل كبير على المستوى الإقليمي وبشكل أقل على المستوى اللبناني وانعكاس ذلك تقاطعاً وتعارضاً في المصالح وضبط ذلك تحت سقف حاجة كل طرف إلى الطرف الآخر في ظل الهجوم الأمريكي المزدوج على الطرفين.

ـ استمرار سياسة المواجهة المزدوجة الأمريكية ضد إيران وضد سوريا والقائمة على رفض الدبلوماسية ورفض الانخراط ولو التدريجي المشروط لطهران ودمشق. رفض ينصب لمصلحة استمرار سياسة الاحتواء المزدوج الناشط في ظل دعوات في واشنطن وبين أصدقاء واشنطن للجوء لسياسة تقوم على انخراط طرف من أجل احتواء الطرف الآخر كأن يتم التطبيع مع سوريا لأجل احتواء انجح لإيران أو العكس.

ـ استفادة إيران وسوريا من الأخطاء السياسية الأمريكية الهائلة في العراق واستمرار سياسة الأخطاء هذه التي أدت إلى غرق واشنطن في المستنقع العراقي وغياب أي أفق فعلي أو جدِّي للسلام في فلسطين بسبب سياسة التهميش الأمريكي المستمر للقضية الفلسطينية رغم المحاولات الراهنة الخجولة التي تبقى أقل من المطلوب لإطلاق جدي لعملية التسوية.

ـ وجود استنفار عربي جديد تشجعه واشنطن لإحداث توازن مع إيران يسمح بتقييد اندفاعية هذه الأخيرة. ولكن رغم ذلك ورغم خوف إيران من كعب أخيل مذهبي تجري محاولات لوصمها به كليا وتساعد على ذلك بالطبع بشكل كبير سياستها العراقية ورغم النقد الشديد المتزايد في طهران للرئيس الإيراني في إدارته للسياسة الداخلية والخارجية فالاندفاعة الإيرانية مازالت مستمرة.

يرتسم مشهد في الشرق الأوسط قوامه انسدادات في الأزمات وتوترات متزايدة وتداخل القضايا الساخنة في ظل وجود عدد من «الأزمات الرهائن» لبعضها البعض إلى جانب الهشاشة المعروفة للوضع اللبناني وتغيير طبيعة وقواعد اللعبة الاقليمية مع تغيير اوزان وادوار اللاعبين، كلها عناصر ضاغطة بشكل قوي على لبنان وبشكل خاص على حالة فك الارتباط والهدنة الانتقالية والهشة القائمة في الجنوب والتي قد تسقط لأسباب خارجية عن لبنان في لعبة توجيه الرسائل وتحسين المواقع التفاوضية للأطراف المشاركة في الصراع الاستراتيجي الكبير حول المنطقة ومستقبلها.

في ظل هذا الوضع تبدو هنالك ثلاث سيناريوات ممكنة أو محتملة مستقبلاً:

١ ـ استمرار تصاعد حدة التوتر مع الاحتواء القائم له لكن سياسة الاحتواء هذه على الصعيدين الخارجي أو الداخلي قد لا تصمد طويلا أمام المواجهات الاقليمية المتزايدة والمتصاعدة مما قد يؤدي إلى إحداث ثغرات كبيرة في التفاهم الذي انتجه القرار ١٧٠١ أو قد يؤدي إلى الإطاحة بالترتيبات التي أنشأها هذا القرار وقد يحصل ذلك بشكل مباشر أو ربما عن طريق حصول تصعيد لم يعد من الممكن تقييده فيعود الجنوب إلى ساحة صراع مباشرة عسكرياً وللآخرين استراتيجيا لينتج عن ذلك الصراع «STATUS QUO» جديد.

٢ ـ نجاح التفاهم الخارجي الداخلي في تحييد لبنان عسكرياً عن المواجهات السياسية الدائرة. يفترض ذلك انشاء شبكة امان وطنية لبنانية يعززها العرّابون من الخارج أو قد يفرضونها إذا استقرت القناعة بان التحييد العسكري مصلحة للجميع ويتطلب ذلك توافقاً وطنياً على اتباع لبنان سياسة حياد ايجابي الذي يعني عملياً ان لا يكون لبنان رأس الحربة في صراع محور ضد محور آخر أو ان يدخل في سياسة تهدف إلى النيل من المصالح الوطنية الحيوية لطرف اخر دون ان يعني ذلك أن لا يكون للبنان خياراته السياسية العامة مع طرف بعيدا عن طرف آخر. يعزز في هذا السيناريو حصول تقدم في تنفيذ بعض الشروط اللبنانية في القرار ١٧٠١ مثل وضع مزارع شبعا تحت إشراف الأمم المتحدة وتبادل الأسرى والمحتجزين والعودة إلى خط الهدنة الذي ينظم

العلاقة بين لبنان واسرائيل في ظل غياب السلام. ان النجاح في هذا الأمر يساهم ليس فقط في استقرار لبنان ونزع فتائل الانفجار وفي تحييده عسكرياً بعد استيفاء الشروط اللبنانية في الصراع العربي الاسرئيلي ولكنه يكون بمثابة رسالة ايجابية من كافة الأطراف المعنية مباشرة في سعيها للسلام الشامل والإقليمي وامتحاناً لمصداقية الكبار الذين يتحدثون عن السلام وضرورة صنعه.

٣ ـ المضي بموازاة السيناريو الثاني في إطلاق عملية السلام الشامل والدائم في المنطقة وفي عدم إقصاء أي طرف معني مباشرة بالسلام عبر سياسة الانخراط المزدوج ولو التدريجي وعبر اعتماد مشروع السلام العربي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة كمرجعية أساسية في صنع السلام على كافة المسارات المعنية وكافة المسائل المطروحة في اطار مؤتمر دولي يواكب عملية السلام. وحده السلام الشامل يمكن ان ينقل لبنان من حالة الاستقرار المعزز الذي يحمله السيناريو رقم ٢ إلى حالة الاستقرار الثابت والدائم والشرعي في شرق أوسط جديد.

كلمة الأستاذ والباحث

في كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية ـ الفرع الأول

الدكتور غسان العزّي

عنوان جلستنا هذه «الصراع الاقليمي والساحة اللبنانية في ضوء القرار ١٧٠١». في الحقيقة ربما كنت سأفضل استبدال واو العطف بحرف الجر فيغدو العنوان: «الصراع الاقليمي في (أو على) الساحة اللبنانية» لأن ما يجري اليوم في لبنان، على الساحة اللبنانية، هو نزاع بين مشروعين دولي واقليمي لكل منهما حلفاؤه وانصاره من اللبنانيين (بحسب الاوزان والمواقع يمكن استخدام تعابير مثل «حليف» أو «أداة» أو «تابع» أو «صديق»... الخ. علماً انه في ظرف من الظروف أو مرحلة من مراحل الازمة قد يضحي الحليف تابعاً أو أداة للدولة الخارجية التي يناصرها وتناصره).

للأسف الشديد رغم التغير الجذري الذي طرأ على المشهد الاستراتيجي الدولي مع نهاية الحرب الباردة في بداية التسعينيات من القرن المنصرم ورغم الانسحاب السوري من لبنان في ربيع العام ٢٠٠٥، ما يزال بلدنا ساحة اشتباك للآخرين أو أقله مساحة تبادل رسائل في ما بينهم. أسباب ذلك كثيرة وقد أشبعها المحللون درسا لكنني اود التذكير باثنين منها هما: الجيوبوليتيك اللبناني المعقد الناجم عن وجود البلد في قلب منطقة مضطربة وبالتحديد بين سوريا واسرائيل على خلفية صراع عربي ـ اسرائيلي ما يزال حلّه مؤجلاً، وتنوع ديني وثقافي أساء الاجتماع السياسي اللبناني ادارته فأحاله من نعمة إلى نقمة تفرز أزمات داخلية على الدوام تستسقي تدخلات الخارج البعيد والقريب.

نحن اليوم ازاء أزمة بين محورين واحد سمي بالغربي بشكل عام وآخر بالسوري ـ الايراني، علماً بأن الاحجام متفاوتة بين الاطراف في كل منهما وهي ـ أي

اطراف التحالف الواحد ـ لا ترى إلى كل الامور بالمنظار المشترك نفسه. الغربي يعني تحديدا الاميركي ـ الاوروبي (ومعه بالطبع الدول العربية المؤيدة له)، لكن ثمة بوناً شاسعاً ما بين السياستين الاميركية والاوروبية في الشرق الاوسط. داخل أوروبا تبقى الرؤى بعيدة من ان تكون واحدة حيال الخارج. لا اتكلم هنا فقط عما يفصل بريطانيا عن القارة وهو معروف ولكن حتى الدول الأوروبية الأساسية في اليونيفيل الثانية ـ فرنسا وايطاليا وألمانيا مثلا ـ لديها وجهات نظر تلتقي في مكان وتفترق في آخر. انجيلا ميركل قالت مرة ان بلادها تشترك في اليونيفيل حفاظاً على أمن اسرائيل في حين ان الكتيبة الفرنسية كادت تصطدم بالقوات الإسرائيلية التي راحت تنتهك الاجواء اللبنانية في خرق فاضح للقرار ١٧٠١. عدا ذلك ففي حين يرفض الرئيس شيراك أي حوار مع دمشق يحبذ رومانو برودي، بالقول والفعل، الجلوس مع السوريين إلى طاولة الحوار والتفاوض. الامثلة على الخلافات، أو اقله الاختلافات، في وجهات النظر بين الاوروبيين انفسهم أكثر من أن تحصى. أليست مفارقة ان تفتقر الدول الاوروبية، التي تشكل العامود الفقري لليونيفيل الثانية، إلى سياسة خارجية ودفاعية واحدة، حيال لبنان على الاقل، في حين ان الولايات المتحدة، غير المشاركة عسكرياً في هذه القوة الاممية، هي عملياً صاحبة الكلمة السياسية الفصل؟

في المقابل بين سوريا وايران، ما عدا الاهداف المشتركة المعروفة، ثمة اختلافات عميقة في احساس كل منهما بموقعه وانتمائه وعلاقاته بالشرق الاوسط عموماً ولبنان على وجه التخصيص. ايران هي الطرف الأقوى في هذا التحالف ـ كما هي الولايات المتحدة في المحور المقابل ـ لكن العقبتين القومية والمذهبية (الفارسية والشيعية) تقفا حائلا دون قدرتها على ملء الفراغ الذي تركه العرب في سدة النظام الاقليمي. وإذا كانت القوة الاقليمية الايرانية الصاعدة قد نجحت في الاستحواذ على معنى، على ما تقوله اطروحة الباحث الفرنسي ذكي لعيدي حول القوة والمعنى Sens et Puissance، عبر الخطاب المعادي للامبريالية واسرائيل والمترافق مع دعم كامل للحركات المناوئة لهما في العالم العربي (حزب الله، حماس وغيرهما) الأمر الذي جعل من الرئيس الايراني

احمدي نجاد احد الزعماء الاكثر شعبية لدى الشعوب العربية، فإن العقبة القومية على الاقل تبقى حائلاً دون تمدد النفوذ الايراني في المنطقة العربية. ويلاحظ المراقب انه على خلفية ما يجري في العراق ولبنان وعلى خلفية الملف النووي الايراني ثمة كلام شرع في اكتساب قدر من المقبولية يتزايد يوما بعد يوم عن خطر ايراني محدق على الامن العربي وعن عودة الامبراطورية الفارسية (بعدفشل محاولات تصدير الثورة في العقد ما قبل الاخير من القرن المنصرم)وذلك لدى الرأي العام في منطقة الخليج العربي. وهذا مايترك للطرف العربي ولو الاضعف في التحالف، أي سوريا، هامشا اوسع للحركة ومشروعية اكبر داخل النظام الاقليمي العربي وفي مفاوضاتها مع الخارج الاوروبي والاميركي.

إذا أخذنا العراق كمثال فان ايران تحبذ استراتيجية «الشرك» أي أن تبقى القوات الاميركية فيه على ما هي عليه اليوم فلا هي قادرة على البقاء ولا هي قادرة على الانسحاب، الامر الذي يجعلها اعجز من شن هجوم عسكري على البرنامج النووي الايراني. أما سوريا فتفضل انسحابا اميركيا من العراق يعيد البلد واحداً موحداً مع مشاركة حزب البعث في السلطة بعد هذا الانسحاب. وإذا اخذنا لبنان كمثال فإن سوريا تعتبره جزءاً منها (شعب واحد في دولتين) وهذا ما ينعكس على كل سلوكها حياله، في حين ان ايران يفصلها عنه التاريخ والجغرافيا والقومية والدين والتجربة وغير ذلك.

هذه الاختلافات بين وداخل المحاور الاقليمية والدولية، وان كانت أمراً طبيعياً في العلاقات الدولية، الا انها تضفي المزيد من التعقيد على حالة لبنانية معقدة في الاصل. فالتحالفات بين القوى اللبنانية نفسها هي الاخرى هشة ومؤقتة وانفكاكها ممكن في ظرف من الظروف (يجمع ما بين عون وحزب الله تفاهم ومصالح معينة لكن تفصل ما بينهما الايديولوجيا على الاقل، تتفق قوى ١٤ آذار في ما بينها على امور وتختلف في أخرى أساسية...).

وإذا انتقلنا إلى طبيعة التحالفات والوشائج التي تشد وثاق كل منها سنكون أمام

وضع مركب ومتشابك وسريع التحول وفيه دوائر متداخلة في ما بينها، ومن الصعوبة بمكان تقدير مساحات أو هوامش اللعب بين وفي داخل الدوائر المحلية والاقليمية والدولية لأنها تضمر وتتسع تحت تأثير المتغيرات التي تفلت احيانا من قدرة اللاعبين انفسهم على التحكم بها.

عن طبيعة التحالفات ومتانتها يمكن القول ان ما يجمع بين حزب الله والجمهورية الاسلامية الايرانية رباط ديني ومذهبي وعقائدي وايديولوجي وسياسي، وهي تقدم له كل أشكال الدعم وأسبابه من السلاح إلى المال وما بينهما. انه تحالف ذو طبيعة جهادية خاصة لاتنفصم عراه بمثل ما تنفصم عرى التحالفات الدولية التقليدية (مسألة ولاية الفقيه، اذ ان السيد حسن نصرالله أمين عام حزب الله هو احد وكيلي الولي الفقيه في لبنان، وقد شاهدنا تأثير التكليف الشرعي على سلوك الناخب الشيعي في الانتخابات الاشتراعية اللبنانية في العام ٢٠٠٥).

بالنسبة لسوريا هي، أقله في الجغرافيا، ممر اجباري لسلاح حزب الله لاسيما بعد التضييق الذي يفرضه القرار ١٧٠١ على الممرات والمسارب الممكنة لهذا السلاح. ومن المعروف لمن قرأ كلاوزفيتز وماوتسي تونغ والجنرال جياب وليدل هارت وجيرار شاليان وغيرهم ممن كتب عن حرب العصابات ومارسها، ان المقاومة وحروب الانصار لا تقدر على الاستمرار من دون عمق استراتيجي أو ملاذ أي دولة مجاورة تهرب لها السلاح والدعم والرجال عند الحاجة. هذه كانت حال فيتنام والجزائر وافغانستان. في الفيليبلين أخفقت حرب العصابات في غياب الملاذ وفي فلسطين تعاني المقاومة ما تعانيه لأن مصر والاردن لا توفران مثل هذا الملاذ.

في المقابل تقدم الولايات المتحدة الدعم للحكومة اللبنانية لكنه دعم فيه الكثير من المواقف الكلامية والدبلوماسية والتي، على أهميتها، لا تعوض قدراً قليلاً من فقدان المصداقية الذي تعاني منه السياسة الاميركية في الشرق الاوسط المنحازة تماماً للدولة العبرية. وهذا ما يحرج حلفاء واشنطن الذين لا نجد من بينهم من يعلن على الملأ انه فخور بعلاقاته أو تحالفاته معها كما يفتخر قادة جمهور ٨ آذار بعلاقاتهم السورية ـ

الايرانية. حتى الدعم المادي الاميركي للبنان لا يوازي تكلفة سرب واحد من الطائرات الاسرائيلية، أميركية الصنع والتمويل، التي باتت تمتهن التدمير المنهجي للبنان منذ عقود طويلة وصولاً إلى الصيف الماضي. ورغم كل المديح الذي يكيله الرئيس بوش للديمقراطية اللبنانية الناشئة كما يسميها ولحكومة الرئيس السنيورة فإنه لا يطلب من حليفه الاسرائيلي الانسحاب من مزارع شبعا مثلاً وتسليمها إلى الامم المتحدة على أقل تقدير. وتبدو واشنطن وكأنها ترتاح إلى الموقف السوري الذي يقف عند حدود الاعلانات اللفظية عن لبنانية المزارع ويحجم عن تقديم ما تطلبه الأمم المتحدة من مستندات. ولكأن الموقفان السوري والاميركي، المختلفان في الظاهر، يتكاملان في العمق على حساب الاستقرار اللبناني. أضف إلى ذلك أن احتمال التوصل إلى صفقة أميركية ـ سورية في ما يخص العراق ولبنان يزيد من ضعف المصداقية الاميركية لدى الحلفاء قبل الخصوم ويضطر الدبلوماسيين الاميركيين إلى تكرار التأكيد على غياب مثل هذه الصفقة في محاولات يائسة لطمأنة أصدقائهم. هذا الحجيج الذي نشهده في هذه الايام، من السياسيين والدبلوماسيين الاوروبيين والاميركيين، إلى دمشق على خلفية تقرير بيكر ـ هاميلتون، والدعوات متعددة المصدر من أجل حوار اميركي ـ سوري يبقي هواجس مثل هذه الصفقة حية في الاذهان على الرغم من الاستراتيجية الاميركية الجديدة التي اعلن عنها خطاب الرئيس بوش في العاشر من كانون الثاني ٢٠٠٧ والتي تستبعد الحوار مع سوريا وايران. وهذا ما يضعف موقف الحكومة اللبنانية ويصب الماء في طاحونة القائلين ان ما يؤخذ بالقوة لا يسترد بغيرها. جل ما فعله القرار ١٧٠١ في هذا الشأن انه ذكر الجميع أن ثمة نزاع حول المزارع سيحاول الامين العام للأمم المتحدة العثور على مخرج له، وما علينا سوى الانتظار.

أما عن سياسة فرنسا اللبنانية فيحكمها أمران: الأول توجهات الرئيس شيراك العربية عموماً وموقفه من أزمات المنطقة وهو موقف ديغولي تقليدي يقف على مسافة من الحليف الاميركي، والثاني هو العلاقة الشخصية مع آل الحريري. وتتجلى نقطة ضعف الموقف الفرنسي اليوم في اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الفرنسية (أيار المقبل)

وبالتالي احتمال رحيل شيراك من الاليزيه، وفي تراجع مكانة فرنسا الاوروبية سيما بعد عدم تصديقها على الدستور الاوروبي المشترك وبعد توسع الاتحاد الاوروبي ليبلغ سبع وعشرين دولة متفاوتة الحجم والاهمية. وكما ذكرت في البداية ففي غياب السياسة الاوروبية الدفاعية والخارجية المشتركة تتمسك دول الاتحاد الكبرى كل بأجندتها الخاصة ورؤيتها للبنان والشرق الاوسط، الأمر الذي يضعف موقفها حيال الدولة الاميركية الاعظم.

هذه الاخيرة شنت هجوماً غير مسبوق على منطقة الشرق الاوسط، الكبير أو الاكبر أو الاوسع، بهدف «دمقرطتها». انفجر العراق وهاهو يسير حثيثاً في اتجاه الحرب الاهلية وربما التقسيم. والى السلطة فيه وصل من يسميهم كينيث كاتزمان (المحلل السياسي المختص بالشرق الاوسط لدى الكونغرس الاميركي) بـ«أزلام ايران». في فلسطين وصلت حركة حماس إلى رئاسة الحكومة عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة بشهادة المراقبين الدوليين تحت رئاسة جيمي كارتر، وفي مصر تدفق الاخوان المسلمون إلى مجلس الشعب بفعل الاقتراع العام. وإذا كان ريشارد هاس (رئيس مجلس العلاقات الخارجية الاميركي) يرتئي أن لا بأس من وصول الاسلاميين إلى الحكم فهذا يغرقهم في المشاكل ويضعف من مصداقيتهم لأن الحكم شيء والثورة شأن آخر، فإن الادارة الاميركية ليست بعد جاهزة للأخذ بهذا الرأي. سلوكها حيال حكومة حماس المنتخبة أضعف من مصداقية مشروعها، حول الشرق الاوسط الكبير، الضعيفة في الاصل.

وبدل أن تعمل على التوصل إلى وقف عاجل لاطلاق النار أعلنت وزيرة الخارجية الاميركية كوندوليزا رايس، بمناسبة العدوان الاسرائيلي في تموز ٢٠٠٦ رداً على عملية حزب الله «الوعد الصادق» التي انتهت بأسر جنديين اسرائيليين بعد قتل ثمانية وجرح عدد آخر، ان «شرق أوسط جديد يولد من رحم المعاناة اللبنانية». بعد أن أجهض جنين هذا الشرق الاوسط الديمقراطي في العراق أرادوا له أن يولد من رحم المعاناة اللبنانية. لقد سعت واشنطن إلى تأمين كل الغطاء الممكن للعدوان الاسرائيلي كي ينجز مهمته في تطبيق ما تبقى من القرار ١٥٥٩ (نزع سلاح حزب الله أو على الاقل توفير ظروف

مثل هذا النزع) بعد ان عجز الحوار اللبناني الداخلي عن ذلك. حرب القرار ١٥٥٩ أو الشرق الاوسط الجديد غير المتساوقة أو اللامتماثلة Non Assymetric War انتهت كمثل كل الحروب غير المتساوقة بدون منتصر ومهزوم. حزب الله اعتبر انه حقق نصراً «استراتيجياً وتاريخياً والهياً» اذ أثبت ان اسرائيل يمكن أن تمس وبشدة كما يمكن منعها من تحقيق اهدافها ولأن معادلة كلاوزفيتز ما تزال راهنة: «ينهزم الجيش النظامي إذا لم ينتصر وينتصر رجال حرب العصابات إذا لم ينهزموا». لكن خصوم حزب الله اعتبروا ان مغامرته غير المحسوبة كلفت البلد المنهك اقتصاده أكثر من ١٢ مليار دولار ومئات القتلى وآلاف الجرحى والمعوقين. وبعد ايام قليلة على توقف العمليات الحربية بموجب القرار ١٧٠١ وفي حين راحت الحكومة الاسرائيلية تنهمك في مساءلات وتحقيقات حول ما جرى وكيف ولماذا الفشل في الحرب، شرع حزب الله، انطلاقا من «مهرجان الانتصار» في ايلول الماضي في شن «حرب استباقية» على الحكومة اللبنانية المدعومة من واشنطن لمنعها من البناء على القرار المذكور في سياساتها وقراراتها المصيرية. انتهز الحزب لحظة تخبط المشروع الاميركي في العراق والمنطقة بشكل عام وانتعاش المشروع المناهض له. وقد اتى موضوع المحكمة ذات الطابع الدولي، المرفوض سوريا، بمثابة الصاعق الذي فجر الازمة التي نقبع فيها اليوم.

القرار ١٧٠١ ليس من ذلك النوع الذي يحول دون تجدد الحرب في الجنوب اللبناني في ظرف من الظروف ليس فقط لأنه إلى اليوم لايفرض وقفا لاطلاق النار بل يتحدث عن وقف للعمليات الحربية مع السماح لاسرائيل بما يسميه الدفاع عن النفس ولكن لاسباب عديدة تشي بها صيغته. لقد صيغ بطريقة تجمع الكثير مما ورد في القرارات الدولية الست والعشرين المتعلقة بلبنان منذ العام ١٩٧٨ (٤٢٥) ولاسيما منذ القرار ١٥٥٩ الذي شكل نقطة الانطلاق للمحور الفرنسي ـ الاميركي الجديد. وهذا ما يجعل منه نصا غامضا إلى حد كبير عاجزا عن تقديم حل نهائي للأزمة بين لبنان واسرائيل ويبدو وكأنه مقدمة لقرارات مستقبلية تكمله أو توضحه. هذا الغموض فرضته على ما يبدو ارادة العثور على تسوية ولو مؤقتة بغية وقف الحرب في انتظار

نضوج التسوية السياسية على المستوى الاقليمي الاوسع. يمكن النظر إليه كوسيلة انتقالية لتحقيق نوع من الاستقرار عبر احتواء النزعة العسكرية لدى الطرفين اللذين وصلا إلى القناعة بأن وقف المعارك بات أقل كلفة من الاستمرار في حرب لا طائل منها. لقد أعطت الولايات المتحدة لاسرائيل ما يكفي من الوقت لانجاز الاهداف المتوخاة فبدت في عين الجميع وكأنها المدبر الحقيقي لهذه الحرب وانها هي التي تعرقل التوصل إلى وقف اطلاق النار، فتضررت سمعتها في العالمين العربي والاسلامي أكثر مما كانت متضررة في الاصل. وبعد خلافات مع فرنسا اعادت إلى الذاكرة الخلافات بينهما ابان الحرب الاميركية على العراق فضلت القبول بوقف العدوان بدل الاستمرار فيه من دون افق سياسي واعد واعتبرت ان نشر الجيش اللبناني واليونيفيل في الجنوب اللبناني هو انجاز ولو مؤقت بعد تعذر حل المشكلة من جذورها عبر القضاء على حزب الله. ثم عادت ووافقت على عدم الضغط على اليونيفيل كي تقوم بنزع سلاح الحزب مفضلة ترك الامر إلى حكومة مركزية لبنانية قوية تقوم لاحقا بدعمها. اسرائيل هي الاخرى أدركت انها لن تستطيع تحقيق اهدافها السياسية عبر العملية العسكرية وبالتالي فلا بأس من الحصول على انجاز نشر الجيش اللبناني واليونيفيل القوية جنوبي الليطاني وترك مسألة تحرير أسراها لدى حزب الله إلى مفاوضات سرية لاحقة. بدوره حزب الله بعد مقتل المئات من المدنيين اللبنانيين ومن مقاتليه والدمار الجسيم الذي لحق بالبنية التحتية اللبنانية وفي مناطق تواجده فضل الموافقة على انتشار الجيش واليونيفيل على الاستمرار في قتال يقود إلى المزيد من الدمار والخسائر لاسيما وانه سوف يحتفظ بالسلاح بعد حرب يمكن ادعاء النصر فيها. وفي المحصلة حاز القرار ١٧٠١ على موافقة كل الاطراف ونجح في وقف الحرب وجعل من سلاح حزب الله مشكلة دولية تاركا مسألة نزعه إلى مسار الحوار الداخلي اللبناني والذي يعلم الكل مقدار عجزه البنيوي. بالطبع كان معروفاً ان حزب الله لن يقبل ان تقوم اليونيفيل أو الجيش اللبناني أو أي كان بالسياسة بما عجز عنه الجيش الاسرائيلي بالقوة العسكرية. القرار ١٧٠١ يؤجل البحث في الخطوة السياسية الاساس (حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي) والتي هي الشرط المسبق لتطبيق

هذا القرار كما غيره من القرارات المتعلقة بلبنان والشرق الاوسط على وجه العموم.

اسرائيل التي كاد جنودها يصطدمون بجنود القوة الدولية ما تزال تخترق الاجواء وتنتهك السيادة اللبنانية كما تهدد بالعودة مجدداً إلى الحرب حالما تستكمل الاستعدادات لها، ما يعني انها لاتنظر إلى القرار ١٧٠١ ككابح لما يمكن ان تقرر اتباعه من استراتيجية في الجنوب اللبناني. وفي الانتظار يتيح لها انتشار اليونيفيل هدوءاً على الجبهة الشمالية طالما تطلعت اليه. بهذا المعنى وبالنظر إلى تركيبة القوة الدولية (دول صديقة في جلها من دون الكلام عن الالمان الذين قالوا علناً انهم هنا لحماية الامن الاسرائيلي) يمكن النظر إلى ما صدر عن مجلس الامن الدولي في ١٣ آب ٢٠٠٦ على انه انجاز مهم قد تحقق لها رغم اخفاق هجومها العسكري. وربما يعول الاسرائيليون على ظروف يأملون فيها ان ينتقل القرار المذكور إلى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ويتم توسيع رقعة عمل اليونيفيل وزيادة صلاحياتها ومهامها وصولاً إلى المباشرة بنزع سلاح حزب الله بذريعة تطبيق القرار ١٥٥٩.

من جهته فان حزب الله، رغم كل الانتقادات العنيفة التي وجهها وحلفاؤه السوريون والايرانيون للقرار «الظالم» و«الغاشم» و«المتحيز للعدوان الاسرائيلي»، فانه يثابر على احترامه وعدم تسجيل أي خرق له منذ صدوره إلى اليوم. فالقرار لا يقف عمليا في طريق اعادة بناء ترسانة حزب الله الذي اعلن امينه العام في «مهرجان الانتصار» في ايلول الماضي انه بات يملك أكثر من عشرين الف صاروخ أي أكثر مما كان يملكه قبل الحرب. وقد صدرت تصريحات عن قياديين في الحزب ان من حقه الاستمرار في المقاومة العسكرية لتحرير مزارع شبعا إذا ما فشلت الجهود الدبلوماسية التي يشجع عليها القرار ١٧٠١ وان لصبر الحزب حدود في هذا المضمار. لقد تعايش الحزب مع تجربة اليونيفيل الاولى من دون اشكاليات تذكر ويتوقع ان يكرر التجربة مع قوات لم تنتشر في الجنوب اللبناني قبل ان تحصل على ضمانات من قيادة الحزب نفسه. ثم ان هذه القوات قد تتحول في ظرف من الظروف إلى نوع من الرهائن لدى من يود الضغط عليها أو على دولها أو الامم المتحدة (الم نسمع مؤخرا شائعات عن

انتقال عناصر من القاعدة إلى لبنان لمحاربة جنود الاستعمار الغربي والصليبي في الجنوب اللبناني؟) كما استحال الجيش الاميركي في العراق رهينة في ايدي انصار الجمهورية الاسلامية الايرانية.

هذا هو حال القرار ١٧٠١ يسمح بشتى التأويلات المتضاربة والمتناقضة، بحسب مدركات perceptions اللاعبين على الساحة الاقليمية. لقد نجح القرار في وقف العمليات الحربية وفي ازاحة خط التماس الايراني ـ الاسرائيلي الذي كان قائماً في الجنوب، وهو يكتفي بهذا الانجاز في انتظار تبلور نتائج الصراع الاقليمي الذي انفتح على مصراعيه في لبنان و لم يكن قد جف بعد الحبر الذي به كتب القرار المذكور.

كلمة الباحث في الشؤون الاستراتيجية والعسكرية

العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر

مقدمة

يربط المؤرخون التاريخ الحديث لمنطقة الشرق الأوسط بالعقود الثلاثة الأخيرة للقرن الثامن عشر حيث شكلت المعاهدة الموقعة بين السلطنة العثمانية وروسيا عام ١٧٧٤ إشعاراً لتطورات إقليمية متلاحقة كان أبرزها دخول نابليون إلى مصر عام ١٧٩٨، والتي أظهرت لأوروبا إن المنطقة العربية والإسلامية مفتوحة لغزو سهل. وبالفعل فإن ضعف الدولة العثمانية وعدم قدرتها على السيطرة على الشرق الأدنى في وجه الاختراق الأوروبي قد أوجد ما عرف في حينه «بالمسألة الشرقية» والتي كانت تعني البحث عن وسيلة للتعامل مع مفاعيل انحلال السلطنة العثمانية وتراجع قدراتها عن السيطرة على المناطق الخاضعة لها.

وجاءت الحرب العالمية الأولى التي أسقطت الأمبراطورية العثمانية، فاتحة المجال لقيام جمهورية تركيا، وتوزيع مناطق الشرق الأوسط التي كانت خاضعة لها ما بين الاستعمار الفرنسي والاستعمار البريطاني.[١] بالرغم من حصول عدد من الدول العربية على الاستقلال في فترة الحرب العالمية الثانية أو بعدها، فقد رأى المؤرخ البرت حوراني أن حرب السويس عام ١٩٥٦ قد شكلت نهاية المرحلة الاستعمارية وبداية الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، والتي حوّلت المنطقة إلى نقطة للتجاذب والمواجهات الخطرة بين الجبارين.

صحيح أن المنطقة قد تحوّلت إلى نقطة التجاذب الرئيسية بين الجبارين، لكن أعطت هذه المنافسة الشديدة على النفوذ بينهما مساحة واسعة للحكومات المحلية للمناورة، وخصوصاً في الفترة التي فصلت ما بين حرب حزيران عام ١٩٦٧ وحرب رمضان عام ١٩٧٣. شكلت حرب ١٩٧٣ نقطة تحوّل أساسية حيث ولّدت قناعة لدى اللاعبين المحليين وأيضاً لدى الجبارين بأن الأزمة الإقليمية قد وصلت إلى الحائط المسدود وبأنه لم يعد من الممكن حسمها باللجوء إلى القوة العسكرية، وبأن المعادلة على الأرض تفسح في المجال لعمل ديبلوماسي واسع وحثيث. وأدّى الواقع الجديد إلى عمليات فصل في الجولان وإلى توقيع معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل في كامب دافيد عام ١٩٧٩)[٢].

لا بدّ من إطار التحضير لبحث الوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط من الإشارة إلى أن حرب ١٩٧٣ قد فتحت أمام الدول العربية فرصة للتصرف باستقلالية عن رأي الجبارين وذلك من خلال قرار وقف تصدير النفط واستعماله كسلاح اقتصادي وسياسي.

شكلت الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ التطور الأبرز في النصف الثاني للقرن العشرين، حيث أسقطت إحدى الركائز الأساسية للسياسة الأميركية في المنطقة، كما أثبتت مرة جديدة أن هناك ديناميات في المنطقة لا يمكن للولايات المتحدة السيطرة عليها سواء بقواتها الذاتية أو من خلال استعمالها للقوة العسكرية الإسرائيلية.

شكل الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ محاولة إسرائيلية بضوء أخضر أميركي لإجراء تغيير أساسي في الخريطة السياسية للمنطقة، لكنه فشل في تحقيق الإهداف الاستراتيجية المرسومة. لقد تسببت هذه الحرب بولادة حزب الله في لبنان والذي شكل تدريجيا الذراع الإيرانية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وفي المواجهة الإيرانية ـ الأميركية في لبنان كجزء لا يتجزأ من هذه المواجهة في المجال ا لإقليمي الأوسع. وجاءت الحرب العراقية ـ الإيرانية لتستنفد طاقات البلدين خلال عقد كامل، ولتساهم من جهة في احتواء الثورة الإسلامية ومنعها من التمدّد باتجاه المنطقة العربية، واحتواء

القدرات العسكرية العراقية وما تشكله من تهديد لإسرائيل من جهة ثانية، ونتج عن هذه الحرب ولادة التحالف الاستراتيجي بين إيران وسوريا، والذي أفسح لاحقاً لتدخلات إيرانية واسعة في كل من لبنان وفلسطين عبر حزب الله ومنظمتي حماس والجهاد الإسلامي.

مرحلة انتقالية

مع انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي سيطرت الولايات المتحدة على المنطقة، وقد ساعدتها حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ على نشر قواتها العسكرية وقواعدها الجوية بشكل دائم في شبه الجزيرة العربية كما حاولت أن تدعم هذا التواجد العسكري على ألأرض من خلال اعتمادها لديبلوماسية ناشطة من أجل حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي بدعوتها لانعقاد مؤتمر مدريد للسلام. لقد سعت إدارة كلنتون عبر سنوات عديدة لتحقيق السلام بين سوريا وإسرائيل وبين الفلسطينيين وإسرائيل، ولكنها فشلت في نهاية المطاف في كل من جنيف وكامب دافيد.

انتهى عهد كلنتون دون أن يحقق أي اختراق ديبلوماسي أو سياسي يغيّر في الصورة القائمة «للشرق الأوسط القديم» والتي يمكن وصفها بالآتي: عراق محاصر ومحبط، لكنه يتابع تحديه اللفظي للولايات المتحدة، وإيران ضعيفة وتعاني من الانقسامات السياسية الداخلية والدول الخليجية تعاني من تراجع عائداتها النفطية، وإسرائيل قوية بحيث أنها لا تشعر بأية حاجة للتجاوب مع مبادرة عربية لسلام شامل. [٣]

وكان من أبرز معالم هذا المشهد «للشرق الأوسط القديم»: الهجمة الإسرائيلية الواسعة لتدمير الانتفاضة الفلسطينية، في وقت كان الشغل الشاغل للأنظمة العربية متابعة سياسة القمع والاستبداد ضد شعوبها. وشكلت هذه المرحلة الفرصة الذهبية للسيطرة الأميركية على المنطقة.

هذه هي صورة «الشرق الأوسط القديم» والذي سعت إدارة بوش إلى تغييره انطلاقاً

من السياسة الجديدة التي اعتمدتها في أعقاب هجمات ١١ أيلول عام ٢٠٠١، وكان الهدف المعلن إقامة شرق أوسط جديد من خلال تغيير الخريطة السياسية القائمة. وتمثلت الخطوة الأساسية في هذا المنحى السياسي الأميركي الجديد في شنّ هجوم على العراق واحتلاله، وإسقاط نظام صدام حسين وإنهاء الحكم السني في العراق، والذي كان يملك القدرة والإرادة لمواجهة إيران. ورأت الولايات المتحدة في السياق نفسه أن هناك ضرورة لنشر الديمقراطية في المنطقة وذلك انطلاقاً من قراءتها الجديدة للأسباب التي أدت إلى قيام مجموعات إسلامية ومنظمات إرهابية معادية وناقمة على الغرب كالقاعدة. وظهرت الولايات المتحدة وكأنها بدأت تستهدف الأنظمة المتحالفة معها كالسعودية ومصر بنفس القدر الذي تستهدف فيه الدول الأخرى المتنافرة معها مثل سوريا، بينما صنفت إيران في محور الشر، وبالتالي كان هناك اعتقاد بإمكانية شن هجوم ضدها في مرحلة لاحقة[٤].

وشهدت هذه المرحلة توافقاً إميركياً ـ إسرائيليا (بين بوش وشارون) على تجميد عملية السلام بشكل كامل، كما تميزت بالصلف الإسرائيلي واستعمال مفرط للقوة ضد الشعب الفلسطيني. ووقعت كل استغاثات الشعب الفلسطيني، وكل الدعوات العربية، وأبرزها دعوة الملك عبد الله بن عبد العزيز، والاحتجاجات الأوروبية لوقف الصلف الإسرائيلي على آذان صمّاء لدى الرئيس بوش وإدارته.

جاء هذا التحالف الأميركي ـ الإسرائيلي على حساب المصالح والحقوق العربية دون أية مقاومة تذكر من قبل النظام العربي، وذلك كنتيجة حتمية لانكشاف هذا النظام سياسياً وأمنياً بعد غزو العراق للكويت، وظهور العجز العربي عن المعالجة الفاعلة للأزمة من خلال الجامعة العربية أو القمة العربية، مما أفسح في المجال لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل لاستغلال هذا الضعف في اتجاهين: الأول: حشد الجيوش الأميركية في منطقة الخليج من أجل تحرير الكويت وإقامة قواعد جوية وبحرية وبرية دائمة لوجودها في معظم الدول العربية الخليجية. والثاني، توجيه ضربة عسكرية قاضية

للجيش العراقي، بشكل يحقق الأمن والاستقرار الاستراتيجي لإسرائيل لعقدين أو أكثر. وسهّل تنفيذ هذا المخطط الأميركي ـ الإسرائيلي مجموعة من العوامل أبرزها.

١ ـ فشل النظام العربي والدولي في إقناع صدام حسين بالانسحاب من الكويت لقاء مكاسب اقتصادية وجيوستراتيجية معقولة.

٢ ـ شعور جميع الدول العربيّة الخليجية بالخطر من إمكانية قيام القوات العراقية المحتشدة في الكويت بشن هجمات ضدها.

٣ ـ حاجة الدول العربية الخليجية للمظلة الأمنية الأميركية لمواجهة الخطرين العراقي والإيراني على حد سواء.

٤ ـ حالة عدم الاستقرار الداخلي الذي تشعر بها مختلف الأنظمة العربية، والتناقض الكبير بين تطلعات الشعوب العربية ومصالح الحكام الخاصة.

٥ ـ خضوع النظام المصري للنفوذ الأميركي منذ توقيع اتفاقية كامب دافيد، وإغراق النظام السوري في وحول الأزمات اللبنانية المتلاحقة، وذلك من خلال إطلاق يده للهيمنة الكاملة على لبنان لقاء مشاركته في حرب تحرير الكويت.

استفادت إيران من حرب تحرير الكويت وضعف الدول العربية وانشغال الولايات المتحدة في متابعة الضغط على نظام صدام حسين بكل الوسائل المتاحة، وعملت القيادة الإيرانية بجد من أجل بناء مؤسسات الحكم والقوات العسكرية والأمنية اللازمة لمواجهة التطورات المرتقبة، وعملت طهران أيضاً على توسيع نفوذها في المنطقة العربية من خلال توثيق عرى التحالف الاستراتيجي مع سوريا ومع المجتمعات والحركات السياسية الشيعية وغير الشيعية الناشطة في داخل المجتمعات العربية وخصوصاً في العراق ولبنان وفلسطين كحزب الله ومنظمتي حماس والجهاد الإسلامي. وقدمت إيران لحزب الله ولحماس والجهاد الإسلامي دعماً متواصلاً لنشاطاتها العسكرية من خلال تأمين ما يلزمها من سلاح وأموال. وكان لسوريا وما زال دور هام في عملية الدعم هذه، حيث شكلت في الواقع العمق الاستراتيجي اللازم لاستمرار وتقوية وحماية هذه

التنظيمات العسكرية.

انشغلت الدول العربية خلال العقد الأخير من القرن العشرين بعملية السلام مع إسرائيل، حيث تركزت المناقشات والاهتمامات السياسية على ما يجري من مناقشات على مختلف المسارات، وعلى مستقبل المنطقة في ظل السلام المرتقب. عاشت الدول العربية أجواء الستاتيكو السياسي والأمني وعلى أساس أن السلام آت لا محالة، ومما زاد في قناعة مختلف القادة العرب الاهتمام الشخصي الذي أبداه الرئيس الأميركي كلنتون بالمباحثات الجارية على مختلف المسارات. واكتفت الولايات المتحدة خلال هذه الفترة بممارسة رقابة الحد الأدنى على ما يجري في إيران، وتابعت بواسطة لجان التفتيش الخاصة وبواسطة نظام الرقابة والحظر الجوي ما يجري داخل العراق. وأعطت لسوريا تفويضاً كاملاً لفرض وصايتها على لبنان، وذلك بالتوافق مع إسرائيل، وقد ظهر ذلك بشكل لا يقبل اللبس أو الشك من خلال قبول سوريا كعضو دائم في لجنة تفاهم نيسان التي أنشئت عام ١٩٩٦ بعد توجيه إسرائيل لضربة نارية مدمّرة ضد جنوب لبنان رداً على هجمات حزب الله على منطقة الشريط الحدودي والمستعمرات الإسرائيلية في الجليل الشمالي. وكان قد سبق ذلك تخلي اللجنة العربية الموكلة بالإشراف على تنفيذ اتفاق الطائف عن مهامها لصالح سوريا وذلك تحت ضغط التطورات التي عصفت بالمنطقة بعد احتلال العراق للكويت. واستفادت سوريا من هذا التفويض لتجميد تنفيذ عدة بنود في الاتفاق كان أهمها البند الخاص بانسحاب القوات السورية إلى البقاع بعد سنتين من تأليف حكومة الوفاق الوطني[٥]. كما عملت سوريا على إخضاع جميع المؤسسات السياسية والأمنية والقضائية لسلطانها ونفوذها.

١ ـ ثلاث قوى وثلاث نزعات

مع نهاية عهد الرئيس كلنتون وفشل عملية السلام على جميع المسارات ظهرت مؤشرات على أن منطقة الشرق الأوسط تتحضر لأحداث وتطورات دراماتيكية. وكان المؤشر الأبرز التغيير الأساسي الذي طرأ على التوجهات السياسية للإدارة الأميركية التي خلفت

إدارة كلنتون. وسيطرة المحافظين الجدد بقيادة الرئيس جورج دبليو بوش ونائبه ديك تشيني على جميع مفاصل الحكم الأميركي، حيث بدا العالم في حالة سكون ينتظر ما تقرره القوى التغييرية في اليمين الأميركي المتحفز لفرض رؤيته الخاصة على المشهد السياسي الدولي، وخصوصاً رؤيته للخريطة الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط وجنوب غربي آسيا. كان من الواضح منذ الأشهر الأولى لوصول بوش إلى الحكم إن عملية ا لسلام بين العرب وإسرائيل ستكون الضحية الأولى في الخيارات الأميركية الجديدة. عجّلت هجمات ١١ أيلول عام ٢٠٠١ في هبوب رياح العاصفة الأميركية باتجاه المنطقة، بعدما أظهرت بوضوح ضعف الحكومات العربية في مواجهة التيارات الإسلامية الأصولية، كما أظهرت مدى ا لفجوة التي تفصل ما بين الشعوب والحكام في المنطقة. وأكدت ولأول مرة بأن على الولايات المتحدة أن تجري تغييرات عميقة في مواقفها الداعمة للأنظمة التقليدية الفاسدة، وبأنه لا بدّ من مواجهة المدّ الإسلامي ـ الإرهابي من خلال عمليات إصلاحية في العمق ومن خلال نشر الثقافة الديمقراطية.

وجاءت الحرب الأميركية على أفغانستان كرد مباشر على هجمات ١١ أيلول من أجل تدمير «القاعدة» ونظام طالبان الذي يوفر لها الملجأ «الآمن». وأعلنت الإدارة الأميركية أنها بصدد الإعداد لرسم خريطة جديدة للشرق الأوسط، مع التركيز على أن تكون نقطة البداية لهذه العملية من خلال شن حرب على العراق. سقط نظام صدام حسين في بغداد بفعل الهجوم الأميركي بسرعة لم يكن يتوقعها أحد، ولكن سقوطه لم يحقق النصر المنتظر، حيث تحوّل العراق إلى رمال متحركة وإلى كابوس لقوى الاحتلال الأميركي والبريطاني.

بالرغم من الفشل الأميركي في السيطرة على العراق بعد أكثر من ثلاث سنوات ونصف ستحافظ الولايات المتحدة على نفوذها في المنطقة كأقوى قوة خارجية، مع الاعتراف بأن هذا النفوذ لن يكون بالمستوى الذي كان سائداً عشية إعلان الحرب على العراق. ويمكن وضع تراجع هذا النفوذ الأميركي في إطار «التأثيرات التي تسببت

بها مجموعة من القوى والديناميات الداخلية والخارجية، وبفعل انكشاف حدود القوة الأميركية والخيارات السيئة والأخطاء التي ارتكبتها السياسية الأميركية» داخل العراق وفي المنطقة [٦].

سيتأثر الموقف الأميركي في المنطقة بفعل السياسات الخارجية التي تعتمدها القوى الخارجية الأخرى، حيث نرى ان الاتحاد الأوروبي يتّجه لاعتماد سياسات مستقلة عن السياسة الأميركية في أكثر من اتجاه وخصوصاً تجاه إيران والقضية الفلسطينية، كما تدفع حاجة الصين للطاقة إلى اعتماد سياسات تناقض التوجهات الأميركية، فيما تتجه روسيا لاعتماد سياسة تستغل الضعف الأميركي من أجل استعادة بعض مواقع النفوذ لها في المنطقة وخصوصاً من خلال إيران وسوريا.

ستجد الولايات المتحدة أنه من الصعب الإنسحاب من العراق لسنوات عديدة مقبلة، وذلك لإدراكها لمخاطر مثل هذا الإنسحاب على مصالحها في المنطقة، فالإنسحاب لا يعني فقط عدم تحقيق النصر الذي تريده واشنطن بل سيؤدي ذلك إلى تفجير المجتمعات الخليجية الأخرى بفعل الضغوط الداخلية وتحرك المجموعات الشيعية داخلها وبفعل تفشي الإرهاب، والضغوط الخارجية التي ستمارسها السياسة الإيرانية التي ستحاول استغلال الفرصة لفرض هيمنتها على الخليج. من أجل التعويض عما خسرته من عناصر القوة لممارسة دور القوة المهيمنة على المنطقة بفعل التداعيات داخل العراق ستطلب الإدارة الأميركية من حلفائها مصر والمملكة العربية السعودية والأردن القيام بدور أوسع إقليمياً سواء في الشأن السياسي ـ الاقتصادي أو الشأن الأمني، وخصوصاً لجهة دعم الحكومة اللبنانية والاعتدال داخل السلطة الفلسطينية، وسنعود إلى هذا الموضوع بصورة تفصيلية لاحقاً، وخصوصاً لجهة قراءة الموقف من سوريا.

لكن لا يبدو أن الإدارة الأميركية مهتمة في ما تبقى من رئاسة بوش في دفع عملية السلام بزخم كاف لأحداث أي اختراق يذكر في اتجاه إقامة الدولة الفلسطينية، وإن جلّ ما يمكن توقعه يقتصر على تخفيف القيود المفروضة على الضفة الغربية وغزة.

أما القوة الثانية التي ستحاول إلى المبادرة لمنازعة الهيمنة الأميركية وفرض نفوذها على المستوى الإقليمي، فهي الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتي يبدو أنها جادة في مواجهة النفوذ الأميركي في المنطقة، بحيث لا تقتصر هذه المواجهة على المسرحين العراقي والخليجي بل تتعداهما إلى لبنان وفلسطين، حيث تستفيد إيران من تحالفها الاستراتيجي مع دمشق من أجل دعم الديناميات السياسية والعسكرية المتحالفة معها وأبرزها حزب الله ومنظمة حماس.

ستسعى إيران ومعها سوريا إلى تسعير المقاومة في العراق، والعمل على تأليب مختلف القوى العراقية، وخصوصاً القوى الشيعية وعلى رأسها التيار الصدري ضد الوجود الأميركي هناك، وذلك بهدف زيادة مستوى الخسائر الأميركية وزيادة الفوضى لدفع القوات الأميركية للإنسحاب من العراق في أقصر مهلة ممكنة. كما ستسعيان إلى قلب الموازين السياسية والأمنية في لبنان وفلسطين، وخصوصاً لجهة قلب المعادلة الجديدة في جنوب لبنان والتي أرساها القرار الدولي ١٧٠١ واستحضار قوات «يونيفيل» الجديدة.

وتشكل إسرائيل القوة الرئيسية الثالثة في المنطقة، خصوصاً وإن دور إسرائيل مرشح للتمدد بحيث لا يبقى محصوراً في الشأن الأمني المباشر أي بحدودها مع دول الجوار وداخل الأراضي الفلسطينية بل يتعدى ذلك ليشمل إيران والعراق ومنطقة الخليج، خصوصاً في ظل تمرّد إيران على الإرادة الدولية في ما يعود لبرنامجها النووي الطموح للحصول على القدرات اللازمة لصنع القنبلة النووية، وتطوير الصواريخ البالستية المتوسطة المدى.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى التعاون بين الولايات المتحدة وإسرائيل من أجل مراقبة ما يجري في لبنان وخصوصاً لجهة إعادة تسليح حزب الله، ومحاولاته لقلب الأوضاع السياسية داخل لبنان في إطار محاولة إيرانية ـ سورية جادة لإفشال قوات يونيفيل في مهامها الجديدة، وإلغاء تنفيذ القرار الدولي ١٧٠١ تمهيداً لإعادة فتح الجنوب للمواجهة مع إسرائيل. وسنعود لهذا الموضوع لاحقاً.

سينتج عن الصراع الذي سيتفاقم بين القوى الرئيسية الثلاث في سعيها لفرض نفوذها وهيمنتها على منطقة الشرق الأوسط، والأدوار الدينامية المساعدة التي ستقوم بها الأنظمة والمنظمات المتحالفة أما مع إيران وأما مع الولايات المتحدة ثلاث نزعات رئيسية ستؤثر بشكل كبير على شكل الخريطة السياسية والاجتماعية كما أنها ستقرر طبيعة وشكل النزاع، وحدّته وسيكون لكل ذلك نتائج مؤثرة في الزمن والمكان على مسار العملية الإصلاحية والديمقراطية التي ستعتمدها دول المنطقة.

أ ـ النزعة الأولى: الإرهاب

الإرهاب يعرّف بأنه مجموعة من أعمال العنف التي تنفّذ ضد المدنيين عن سابق قصد وعن نوايا عدوانية من أجل تحقيق أهداف سياسية. سيشكل الإرهاب نزعة قابلة للتعميم والانتشار في عدد كبير من دول المنطقة في المرحلة المقبلة. لم تنجح الحرب التي أطلقتها الولايات المتحدة وحلفاؤها على الإرهاب بعد هجمات ١١ أيلول في اجتثاثه، بل غيّرت في انتشاره وتنظيمه وفي حدة وطبيعة عملياته المستهدفة للمدنيين، بشكل جعل إمكانية احتوائه مهمة مستحيلة. كان الإرهاب المرتكز على الأصولية الإسلامية قائماً على تنظيم عامودي مركزه أفغانستان، وكانت عملياته تخضع لقرارات مركزية تتصل بأسامة بن لادن وبعض معاونيه، وهذا ما أثبتته التحقيقات بأن كل الخلايا الإرهابية السرّية المنتشرة في أوروبا والولايات المتحدة والشرق الآسيوي ترتبط مباشرة بالقيادة في أفغانستان. لكن بعد احتلال أفغانستان نرى أن فكر القاعدة قد انتشر ونما بالسرعة التي ينمو بها الفطر. وإن الصعوبة تكمن الآن في التطور الذي اتخذه الإرهاب على المستوى الدولي وداخل العراق. على المستوى الدولي جرى تطور أفقي في انتشار المجموعات الإرهابية، فاستبدلت القاعدة بمجموعات صغيرة ومستقلة تنتسب إيديولوجياً لفكر القاعدة وتعتمد نفس الأهداف والأولويات في تصنيفها للأعداء الذين يجب تدميرهم أو دحرهم. من هنا تبرز صعوبة كشف وتفكيك هذه الشبكات الإرهابية والتي أصبحت تعمل باستقلالية تامة ما بين مسرح وآخر. فالمجموعات الإرهابية التي نفذت هجمات القطارات في مدريد لا ترتبط لا من

قريب ولا من بعيد بالمجموعات التي نفذت هجمات الأنفاق والمواصلات في لندن. والمجموعات الإرهابية العاملة في نفس المسرح العراقي هي متعددة القيادات والولاءات والأهداف، وهي لا ترتبط عامودياً بتنظيم القاعدة الذي يقوده بن لادن، بالرغم من إعلان أبو مصعب الزرقاوي كقائد للقاعدة في بلاد الرافدين، فقد جرى هذا الارتباط التنظيمي «غير الفعلي» بحاجة الطرفين لتبادل الخدمات، فالارتباط يجعل من الزرقاوي نقطة جذب للمقاتلين العرب والأجانب الذاهبين للانضمام للحرب في العراق، كما يحقق هذا الارتباط مزيداً من الدعاية لقيادة بن لادن، ولاستمرارية المواجهة مع الولايات المتحدة، وعلى فشل الولايات المتحدة في تدمير «القاعدة» كتنظيم فاعل ومقاتل.

سيكون من الصعب جداً احتواء الارهاب داخل العراق ولفترة طويلة وستبقى الانقسامات المذهبية والاتنية في أرض الرافدين البيئة المثالية لعمل جميع المنظمات الارهابية العاملة هناك، ويشجعها على ذلك الاحتلال الأميركي، من جهة واحتدام الصراع بين الولايات المتحدة وكل من إيران وسوريا. وهناك دول عربية عديدة معرضة لتزايد الأعمال الإرهابية وذلك بسبب وجود التيارات الإسلامية الراديكالية متأصلة داخل مجتمعاتها من جهة وبسبب مشاعر العداء التي تكنه هذه المجموعات ضد نظام الحكم القائم في هذه الدول. وتشكل السعودية ومصر الأرض الخصبة لعمل الجماعات الأصولية التي تعتمد الإرهاب كوسيلة سياسية للنيل من الحكام. وهناك دول أخرى معرّضة أيضاً لخطر الإرهاب الأصولي كالأردن وسوريا ولبنان والجزائر والصومال. ستطوّر الجماعات الإرهابية تقنيات ووسائل الهجوم من أجل تحدي وكسر طوق الحماية الأمني الذي تقيمه إسرائيل لحماية نفسها وأيضاً نظام الحماية المباشرة وغير المباشرة الذي أقامته الولايات المتحدة لحماية وجودها ومصالحها في المنطقة.

ب ـ النزعة الثانية: الاتجاه نحو العسكرة

إن موجة العسكرة والجهادية الإسلامية مرشحة للنمو والتمدد على غرار ما يحدث

الآن في العراق، حيث هناك عدة جيوش خاصة تابعة لحركات سياسية ومذهبية معروفة. وهذه النزعة للعسكرة هي قائمة في لبنان وفلسطين، حيث نمت الحركات العسكرية والجهادية لتشكل دولة مستقلة عن الدولة اللبنانية أو السلطة الفلسطينية. وإن ضعف الدولة اللبنانية والسلطة الفلسطينية يفتحان الاحتمال لقيام حركات عسكرية تشكل الذراع القوية لمختلف الأحزاب والمجموعات الاتنية والمذهبية في عملية الصراع على النفوذ والسلطة. وفي لبنان يمكن أن يحدث مثل هذا التحول الخطير نحو العسكرة خلال أسابيع معدودة إذا ما اعتبرنا أن معظم الأحزاب اللبنانية قد ولدت من رحم الميليشيات التي كانت قائمة أثناء الحرب اللبنانية. وإن ما يشهده الوضع اللبناني من تأزم يهدد النظام العام هو نتيجة طبيعية لضعف مؤسسات الدولة اللبنانية الدستورية والأمنية كما أنه يأتي كنتيجة مباشرة للقوة التي اكتسبها حزب الله من خلال فشل إسرائيل في تحطيم بنيته العسكرية. كما تشهد احتمالات نشوء تنظيمات شبه عسكرية في الجزائر والسودان ومصر والصومال واليمن، كما أن سوريا مرشحة لنشوء حركات عسكرية سرّية في السنوات القادمة.

ج ـ النزعة الثالثة: استمرار الأنظمة السلطوية وتوارث الحكم

سيكون التوجه العام في الدول العربية الرئيسية كمصر والسعودية والجزائر ضد التنظيمات الإسلامية المتطرفة، وممارسة حكم القبضة الفولاذية. وستغلب على سلوكية بعض الأنظمة الإشعار بالعداء لأميركا، وخصوصاً تلك الأنظمة التي ستخضع للنفوذ الإيراني كسوريا وللبنان والعراق. إن الإنفتاح الاقتصادي والإصلاح الإداري الذي يمكن أن تلجأ إليه الأنظمة العربية وخصوصاً السعودية ومصر وسوريا والأردن وغيرها لا يعني إطلاقاً سير هذه الأنظمة نحو إفساح المجال للشعوب بممارسة مزيد من الحريات أو اعتماد إصلاحات بنوية في المجتمع تؤدي إلى حكم ديمقراطي. ستضع الأنظمة الشعوب أمام خيار الفوضى والانرشية التي يمكن أن يتسبب بها حكم المجموعات الدينية المتزمتة فيما لو أتيحت لها فرصة الوصول إلى السلطة [٧]. لذلك وضمن سياسة

الاختيار بين الانفتاح الديمقراطي وخطر سيطرة السيناريو «الأنرشي»، يبدو أن النزعة لتوارث الحكم من قبل الأبناء أو الأحزاب أو الجماعات الحاكمة والتي كانت قد ظهرت في العقد الأخير من القرن الماضي ستستمر في معظم الدول العربية. أن الوقوف في وجه التيارات الإسلامية ومنعها من الوصول للحكم، لا يعني أن الأنظمة ستتبنى شعارات تختلف مع الشعارات التي ترفعها الجماعات المتطرفة، بل على العكس فإن بعض الأنظمة قد تستغل هذه الشعارات فتستعملها كواجهة سياسية لإعلان رفضها لهيمنة ثقافية آتية من أميركا أو من الغرب عموماً.

يشكل الإسلام الأصولي إحدى أبرز القوى المحرّكة والفاعلة في نشوء وانتشار النزعات الثلاث أي الإرهاب والعسكرة واستمرار الأنظمةالسلطوية في الحكم. سيحاول الإسلام الأصولي الاستفادة من الفجوة الإجتماعية القائمة لتعبئة الفراغ السياسي والإيديولوجي الذي تشعر به الشعوب العربية. مع تراجع فكرة القومية العربية ومع سقوط الحركات الاشتراكية بشكل كامل بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. هناك فراغ سياسي في العالم العربي، إن كل الشعارات القومية والوطنية قد تحوّلت إلى كلمات فارغة من أي مضمون، وهذا ما أفسح المجال لتمدد الفكر والحركات الدينية الإيرانية باتجاه المجتمعات العربية. وقد اتخذ النفوذ الإيراني في تمدده واجهة التصدي للمشاريع «الاستسلامية» وليست السلمية ضمن صيغ السلام التي وقّعت عليها بعض الأنظمة العربية كما تتخذ من التواجد العسكري الأميركي في بعض القواعد في دول الخليج، ومن الاحتلال الأميركي للعراق ذريعة لزيادة النفوذ الإيراني وعلى أساس أن إيران تشكل الآن القوة الرئيسية في مواجهة الهيمنة الأميركية على المنطقة وثرواتها.

في الواقع ترد الأنظمة العربية التقليدية ومعها الولايات المتحدة على الحركات الإسلامية المعارضة بحملة دعائية وعمليات منع واضطهاد وذلك من خلال اعتبار الإسلام العدو الجديد للانفتاح وللحريات والديمقراطية. وتذهب الدعاية إلى تصوير الاسلام «الأصولي» وكأنه الخطر الذي حلّ مكان الشيوعية، وهم لا يريدون أن

يفرّقوا في حملتهم هذه بين الإسلام والإرهاب. و لم تقم السياسة الخارجية الأميركية في التسعينيات أو بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ بالتفريق بين الجماعات الإرهابية والحركات الإسلامية التي تعمل من أجل حماية المجتمعات الإسلامية وقيمها من هجمة المفاهيم الغربية على المجتمعات الإسلامية. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن صنّاع القرار لم يأخذوا ببعض النصائح والشروحات التي قدّمها بعض الباحثين الغربيين أمثال نوح فيلدمان الذين رأوا أن هناك إمكانية لوجود ديمقراطية إسلامية، وبأن العديد من المسلمين يؤمنون بوجودها ويرغبون في إحلالها[٨]. وهنا لا بدّ من الإعتراف بأن الأنظمة السلطوية المسيطرة على الدول العربية تسارع إلى خنق هذه الأصوات واضطهاد هذه الجماعات، وذلك دفاعاً عن مواقعها في السلطة، وإنها في معرض حملات البطش التي تشنها ضد الجماعات الإسلامية، تعمل هذه الأنظمة على تشويه سمعتها لدى الدول الغربية من خلال اتهامها بالتطرف والإرهاب وذلك من أجل الحصول على استمرار تأييدها ودعمها لهذه الأنظمة[٩]. ورأينا هذا يحصل في الجزائر ومصر والأردن وسوريا وغيرها. لا يمكن تجاهل أن مصالح الدول الغربية في المنطقة قد دفعت عبر العقود الماضية الطويلة الدول الأوروبية والولايات المتحدة إلى دعم وإيصال حكومات قمعية إلى السلطة. إن حملات القمع المتواصلة للحكومات السلطوية مع ما تتلقاه من دعم خارجي لزيادة تدابير الحماية والأمن للنظام القائم تدفع بالعديد من أفراد الحركات الإسلامية للشعور بحالة من الإحباط، تدفعهم حكماً نحو مزيد من التطرف والوقوع في حبائل التنظيمات الأصولية التي تعتمد الإرهاب لمواجهة الأنظمة الإستبدادية والقوى الغربية الداعمة لها.

٢ ـ الطريق إلى الحرب

تفيد المعلومات التي وفرتها وسائل الإعلام الإسرائيلية والغربية، كما تؤكد الوقائع لمجريات الحرب أن إسرائيل قد بدأت بالعمل على تطوير خطط حرب تموز ـ آب على لبنان قبل سنوات وبالتالي فإن هذه الحرب التي تعتبر الأطول والأعنف في حروب

إسرائيل مع العرب لم تندلع بالصدفة أوانها قد سوّقت لها الدعاية الإسرائيلية في البداية على أنها نتيجة مباشرة للاختراق المحدود للخط الأزرق والذي قام به حزب الله من أجل خطف جنديين إسرائيليين لمبادلتهما بأسرى لبنانيين في السجون الإسرائيلية. هناك معلومات من مصادر موثوقة تؤكد بأن إسرائيل قد اعدت للحرب منذ عام ٢٠٠٣ على الأقل، وبأنها قد بدأت بالتدريبات الخاصة لتنفيذها في عام ٢٠٠٤.

نشرت صحيفة «سان فرنسيسكو كرونيكل» تقارير حول تكليف ضابط إسرائيلي كبير، قبل عام من اندلاع الحرب، بمهمة تقديم إيجاز أعده لشرح أهداف وخطط الحرب على لبنان. وحضر جلسات الإيجاز هذه ديبلوماسيون وباحثون من عدد من مراكز الدراسات الأميركية. وتضمن الإيجاز المذكور الأهداف والدوافع الإسرائيلية، كما تضمن الخطط والمراحل التنفيذية والنتائج المتوخاة من الحرب. وأفهم كل من دعي للحضور بأن هذه المعلومات ليست للنشر. قضت الخطة الأساسية بأن تستغرق الحرب فترة ثلاثة أسابيع، تستطيع خلالها إسرائيل التأكد من تدمير قدرات حزب الله العسكرية والصاروخية. تبدأ العملية بهجوم جوي واسع، على أن يتبعه هجوم بري صاعق تعيد فيه إسرائيل احتلال المنطقة الواقعة ما بين الخط الأزرق ومجرى نهر الليطاني.

يصف جيرالد ستاينبرغ، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بارايلان هذه الحرب أنها «تعتبر من أكثر الحروب التي جرى الأعداد الدقيق لها في كل الحروب التي خاضتها إسرائيل منذ عام ١٩٤٨... وكانت الفرضية المعتمدة عام ٢٠٠٤ بأن تستغرق العملية ثلاثة أسابيع، ونحن نرى اليوم أنها متعثرة، وذلك بالرغم من كل التمارين والتدريبات التي أجريت من أجل التأكد من نجاحها»[١٠] ونقلت صحيفة «واشنطن بوست» في نفس السياق عن مسؤول إسرائيلي كبير بأن الأغارة التي شنها حزب الله من أجل خطف جنديين قد أعطت لاسرائيل فرصة فريدة للانقضاض على حزب الله[١١]. كما ذكر أيضاً الصحافي جون كامبغنار في صحيفة «نيوستاتسمن» بأن أكثر من مسؤول أميركي قد أكدوا له بأن الحكومة الأميركية كانت على اطلاع على المخطط الإسرائيلي

في لبنان، وبأن الإدارة قد أبلغت هذه المعلومات إلى الحكومة البريطانية [١٢].

إن الحرب على لبنان، كانت حرباً محضّرة بكل تفاصيلها، وإن أهدافها الاستراتيجية تتعدى التهديد الذي تمثله الترسانة الصاروخية لحزب الله لتتصل بأهداف إقليمية ودولية سعت إسرائيل إلى تحقيقها مباشرة أو عبر التأثير على الموقف الاستراتيجي الأميركي تجاه منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً لجهة التحضير لقرار أميركي يتخذ في موضوع مستقبل المشروع النووي الإيراني، وإمكانية ضربه عسكرياً.

يذهب المحلل العسكري الإسرائيلي في صحيفة هآرتز زاف شيف في أن من الأسباب المباشرة التي قادت إلى الحرب تعود إلى شروع حزب الله في بناء مخزون كبير من الصواريخ في جنوب لبنان بعد فترة قصيرة من الإنسحاب الإسرائيلي في أيار عام ٢٠٠٠. أدرك رئيس وزراء إسرائيل أيهود باراك في حينه خطورة الوضع، ولكن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية قد شغل إسرائيل عن التعامل مع هذا التهديد الجديد.

تابع شارون بعد صعوده إلى السلطة مراقبة عمليات بناء حزب الله لمخزونه الصاروخي وللتحصينات والأنفاق على طول المنطقة الحدودية، ولكنه على غرار باراك وبسبب تركيزه على تدمير الانتفاضة الفلسطينية لم يقم بأية عملية عسكرية ضد حزب الله بالرغم من تبلغه لمعلومات مؤكدة في كانون أول ٢٠٠٣ بأن الطائرات الإيرانية التي كانت تحط في مطار دمشق بحجة نقل مساعدات لمتضرري الزلزال كانت في الواقع مخصصة لنقل الصواريخ لحزب الله. وخضع شارون لنصائح مستشاريه بعدم شن هجوم ضد لبنان وعلى أساس أنه لا يمكن تسويقه ديبلوماسياً كحرب وقائية، كما حذروه من أمكانية التسبب بعزل إسرائيل ديبلوماسياً في حال تنفيذه، عندما قررت إسرائيل تغيير سلوكيتها في تموز، فإن ذلك قد فسّر بأنه نتيجة اعتبارات سياسية إسرائيلية داخلية، تعود لوجود حكومة جديدة لا يملك القادة فيها (أولمرت، وبيرتس وليفني) أية معرفة بالشؤون العسكرية ومن هنا فإنه من السهل إثارة شهيّة مثل هؤلاء القادة المبتدئين للقيام بردود فعل دراماتيكية على أية تحرشات عسكرية متتالية من قبل حماس في غزة وحزب

الله عبر الخط الأزرق في جنوب لبنان خصوصاً إذا ما جرى الربط فيما بينها وفق التحليل الذي قدمه وزير الدفاع الأسبق موفاز في جلسة مجلس الوزراء في ١٢ تموز بعد عملية حزب الله مباشرة [١٣].

ويرى زاف شيف أن إسرائيل «عملت بعناية للإبقاء على أهداف الحرب محدودة» وذلك من خلال «عدم استهداف المدنيين» اللبنانيين، بالرغم من آلاف الصواريخ التي أطلقها حزب الله «على المراكز السكانية الاسرائيلية». كما قررت إسرائيل عدم التعرض لسوريا.وعملت إسرائيل على «إقناع سوريا علناً أنها لا تواجه أي خطر» من تمدد الحرب نحوها. وكان واضحاً «بأن الإسرائيليين لم يرغبوا في توسيع الحرب وإعطاء طهران العذر للتدخل مباشرة لمساعدة دمشق»[١٤].

تميزت ردود الفعل داخل لبنان بالانتقاد الذي وجهته الحكومة اللبنانية لعملية حزب الله ولتجاوزاته على سلطةالدولة التي أدت إلى اندلاع الحرب.واتبعت الدول العربية المهتمة بالشأن اللبناني كمصر والسعودية والأردن انتقاد الحكومة لسلوكية حزب الله بانتقادات مماثلة حملته بنتيجتها المسؤولية عن اندلاع الحرب. كما تميزت فترة الحرب بسيل من الاتهمات المباشرة الصادرة عن قوى ١٤ آذار تتهم فيها حزب الله بالتسبب بالأزمة من أجل إسقاط الحكومة ومشروع المحكمة ذات الطابع الدولي. وردّ حزب الله باتهام قوى ١٤ آذار والحكومة بتشجيع الحرب من أجل تدمير المقاومة، بعدما فشلوا في نزع سلاح المقاومة من خلال القرار الدولي ١٥٥٩.

٣ ـ المواجهة الديبلوماسية والقرار ١٧٠١

في سباق مع نتائج الحرب المدمرة وتنامي المخاوف من انقسام مذهبي بين المسلمين ركزت حكومة السنيورة جهودها من أجل تحقيق وقف لإطلاق النار. لكن اصطدمت جهود الحكومة برفض الولايات المتحدة، وشكّل ذلك مفاجأة وصدمة للرئيس السنيورة وفريق ١٤ آذار حيث كانوا يعتقدون أن «الحليف» الأميركي سيتلقف طلب وقف النار

بالترحاب. في ٢٦ تموز وبعد أسبوعين من بداية الحرب أقرت الحكومة اللبنانية برنامجاً من سبع نقاط من أجل تحقيق وقف دائم للنار. وزاد في تفعيل موقف الحكومة وحركتها الديبلوماسية موافقة حزب الله على خطة النقاط السبع، ولقيت هذه الخطة لاحقاً القبول والتأييد من المؤتمر الدولي الذي انعقد في روما من أجل مساعدة لبنان، وكانت النقطة الأبرز في هذا البرنامج قرار الحكومة بإرسال خمسة عشر ألف جندي لبناني إلى منطقة جنوبي نهر الليطاني فور وقف النار وانسحاب القوات الاسرائيلية من المناطق التي احتلتها[١٥].

نجح لبنان من خلال خطته هذه في تعديل الموقف الدولي الذي كان يعد مشروعاً لقرار دولي يتخذ تحت الفصل السابع لشرعة الأمم المتحدة ويقضي بإرسال قوة دولية مقاتلة إلى الجنوب بحدود ٣٥ ألف جندي. لكن لم تثمر جهود الديبلوماسية اللبنانية في تحريك الموقف الأميركي والفرنسي للعمل على وقف النار إلا بعد اسبوعين ونصف من إعلان الخطة اللبنانية. وكان واضحاً أن وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس تريد إعطاء إسرائيل فرصة لإطالة زمن الحرب من أجل تحقيق انتصار على حزب الله على أرض الجنوب، حتى ولو كان ذلك على حساب سلامة الشعب اللبناني وخطوط المواصلات والجسور في لبنان بالإضافة إلى الخسائر الاقتصادية التي بلغت مليارات الدولارات.

وصدر أخيراً القرار ١٧٠١ بعد مخاض عسير، متأخرًا فترة ثلاثة أسابيع. نجحت الديبلوماسية اللبنانية في تعديل المسودة الأساسية للقرار بشكل يتناسب مع مصالح لبنان الوطنية، وخصوصاً لجهة تحقيق الانسحاب الإسرائيلي إلى ما وراء الخط الأزرق، وبالتالي منع اسرائيل من أن تحقق بالديبلوماسية ما عجزت عن تحقيقه عن طريق الحرب المدمرة.

إن الصيغة التي خرج بها القرار ١٧٠١ تحقق القدر الوافي من المطالب الوطنية المتمثلة بالنقاط السبع المتوافق عليها وطنياً، مما يفتح أمام الحكومة فرصة الحفاظ على

وحدة الموقف الوطني، كما يسهّل الطريق لتنفيذ القرار الدولي وفق الروزنامة المحددة في نص القرار. يهيئ الموقف الداخلي الذي راعاه نص القرار الظروف السياسية داخل لبنان لتجاوز العديد من العقبات والحواجز التي حالت في السابق دون ممارسة الدولة اللبنانية لحق السيادة على كامل أراضيها [١٦].

قبل الدخول في تحليل مضمون القرار لا بد من الإشارة إلى المخاطر التي رسمها الإطار الذي اعتمد في صياغته، حيث نص على السماح لاسرائيل بالقيام بعمليات «دفاعية» يمكن الاجتهاد في تفسيرها من أجل القيام بعمليات محدودة من أجل تحسين انتشار قواتها البرية على أرض الجنوب وذلك من خلال تأخير الموافقة الإسرائيلية إلى عدة أيام بعد تصويت الحكومة الإسرائيلية على قبوله.

بقي مصير مزارع شبعا معلقاً، وهو مطلب أساسي لحزب الله، كما أغفل القرار ١٧٠١ قضية تحرير الأسرى اللبنانيين مقتصراً فقط على تخلية الجنديين الاسرائيليين الأسيرين عند حزب الله.

في المقابل حققت الديبلوماسية اللبنانية انتصاراً هاماً في تشيكل القوة الدولية، حيث جرى تعزيزها لتبلغ ١٥ ألف رجل، وضمن قوات «يونيفيل» مع إجراء بعض التعديلات على مهامها وقواعد الاشتباك الخاصة بها، لكن بقيت شروط الانتداب دون مستوى الفصل السابع الذي كانت قد ألحت إسرائيل على المطالبة به.

كان هناك تواطؤ أميركي ـ إسرائيلي ظاهر من أجل إعطاء إسرائيل المزيد من الوقت لتحقيق انجازات تكتيكية تسبق وقف إطلاق النار الفعلي، وذلك على غرار ما كانت تفعله القوات الإسرائيلية في الحروب السابقة حيث تتمدد في الأيام والساعات التي تسبق وقف النار الفعلي. وإن الهدف الواضح من ذلك كان إعطاء إسرائيل الفرصة لشنّ هجمات برية من أجل بلوغ خط مجرى نهر الليطاني. واحتج لبنان بقوة على هذه الثغرة الخطرة في القرار حيث قال وزير الخارجية بالوكالة طارق متري أمام مجلس الأمن «ان وقفاً للنار يعطي الحق لأحد الأطراف بعدم التقيّد به ليس وقفاً فعلياً للنار».

حاولت الأوساط الديبلوماسية الدولية التي سهرت على ولادة القرار ١٧٠١ التخفيف من أهمية الفجوات في نص القرار من خلال التركيز على أن الهدف ألأساسي كان وما يزال التوصل إلى إطار عملي لتحقيق السلام الدائم على الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية من خلال إقامة نظام أمني لبناني ـ دولي مشترك ينهي حالة التوتر التي تسببت خلال عقدين بانفجارات كبيرة وخطيرة، وضعت المنطقة أمام احتمالات حرب إقليمية أكثر من مرة.

جاء القرار ١٧٠١ وكأنه تكريس للقول الشائع «لم يكن بالإمكان أفضل مما كان». وهذا ما عبرت عنه وزيرة الخارجية البريطانية مرغريت بيكيت بقولها «لا يمكن التوصل إلى حل يحصل فيه كل الأطراف على كل ما يريدونه. والسؤال يتركز على: هل حصل كل طرف على ما يكفي للقبول بالقرار لجعله قابلاً للتنفيذ».

طالب القرار بوقف فوري للعمليات العسكرية وبمجموعة من التدابير التي نجحت في نهاية المطاف بتحقيق وقف للنار،وتوفير حلّ للمسألة الأمنية السائدة على طول الخط الأزرق، وهذا ما حققه الانتشار المشترك اللبناني ـ الدولي وإقامته لمنطقة أمنية لا تتواجد فيها أية عناصر مسلحة أو أسلحة غير تابعة لقوات الشرعية وقوات «يونيفيل».

ونص القرار ١٧٠١ في جزئه الثاني على المطالبة بتنفيذ كل القرارات الدولية السابقة وخصوصاً القرارين ١٥٥٩ و١٦٨٠، بما في ذلك الدعوة لحل كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، والتي كان قد سبق ونصّ عليها اتفاق الطائف.

لا بدّ من الاعتراف بأن القرار يحقق الأهداف الإسرائيلية الأساسية سواء لجهة أبعاد صواريخ حزب الله عن الخط الأزرق، أو لجهة تحويل التخلص من سلاح حزب الله إلى قضية دولية من خلال دعوة الحكومة اللبنانية إلى مراقبة حدودها البحرية بمشاركة دولية فاعلة ومنع التسلّل ونقل السلاح عبر حدود لبنان مع سوريا من خلال نشر الجيش اللبناني وبمؤازرة دولية غب الطلب.

لكن يبقى المكسب الاستراتيجي الحقيقي لاسرائيل، والذي لم ينص عليه القرار

صراحة، يتمثل في استكمال إسرائيل للحزام الأمني على طول حدودها مع الدول العربية المحيطة بها بدءاً من رفح على شاطئ سيناء وصولاً إلى العقبة وعلى امتداد الحدود الأردنية وهضبة الجولان وعلى طول الخط الأزرق ما بين سفوح جبل الشيخ ورأس الناقورة. تشكل القوة الدولية في جنوب لبنان وقوات الجيش اللبناني قوة فصل فاعلة جداً، ونسخة معدلة عن اتفاقية الفصل في الجولان التي أثبتت فعاليتها الكاملة في ضبط الأمن.

بالرغم من الخسائر الفادحة التي مني بها لبنان، أملت حكومة السنيورة في توظيف الصمود والتماسك السياسي والشعبي من أجل تحقيق مصالحة وطنية حقيقية تسمح بالانطلاق في ورشة بناء الدولة الفاعلة من خلال التفاهم مع حزب الله على مجمل الخطوت اللاحقة على تنفيذ القرار الدولي بكل بنوده انطلاقاً من التوافقات الأساسية على النقاط السبع للحكومة. كان أمل اللبنانيين بعد وقف النار أن يؤدي تنفيذ القرار ١٧٠١ إلى «سلام الواقع» الذي حققته اتفاقية الفصل في مرتفعات الجولان المعمول بها منذ عام ١٩٧٤، وذلك بانتظار توفر الظروف لمعاودة عملية السلام بين العرب وإسرائيل، وفق ما نص عليه قرار القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢. لم تنته الحرب بنصر حاسم لاسرائيل أو لحزب الله، ولكنها انتهت إلى معادلة عسكرية جديدة. استطاع حزب الله أن يشكل قوة «مانعة» لاستعمال إسرائيل لتفوقها العسكري لفرض شروطها الأمنية على لبنان، بعد تدمير حزب الله.

بالرغم من كل المعارك المشرفة التي قادها مقاتلو حزب الله على طول الحدود والتي حالت دون نجاح إسرائيل في تحقيق أهدافها العسكرية والسياسية فإنه لا يمكن لحزب الله الإدعاء بتحقيق انتصار عسكري حاسم في هذه الحرب. ونجحت الحكومة اللبنانية في استغلال معادلة «المنع» التي حققتها المقاومة على الأرض من أجل إيجاد معادلة ديبلوماسية داخل مجلس الأمن أدت إلى ولادة القرار ١٧٠١ بالصورة والمضمون الذي تحدثنا عنه سابقاً. يمكن للبنان، إذا أحسن تنفيذ القرار أن يستفيد من الدعم

الدولي لتحقيق كل أهدافه التي ضمّنها برنامجه المعروف بالنقاط السبع، وأيضاً من أجل إطلاق الأسرى اللبنانيين وطرح مسألة الإنسحاب الإسرائيلي من مزارع شبعا بصورة جدية.

كان الشرط الأساسي لاستفادة الدولة من الدعم الدولي يتركز في وفاء حزب الله بالدعم الذي أعلنه السيد حسن نصر الله لخطة الدولة في البحث عن وقف لإطلاق النار، والتي كان يمكن أن تؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار والعودة إلى اتفاقية الهدنة بحيث لا يبقى جنوب لبنان ساحة مفتوحة للصراع العربي ـ الإسرائيلي، كما تريده كل من سوريا وإيران وذلك انطلاقاً من المواقف التي أعلنها في مرحلة ما بعد الحرب كل من الرئيس بشار الأسد من على مدرج جامعة دمشق أو مرشد الجمهورية الإسلامية علي خامنئي أمام الرئيس نبيه برّي عندما زاره في طهران في تشرين الثاني الماضي.

فشلت الديبلوماسية اللبنانية بعد الانسحاب الإسرائيلي عام ٢٠٠٠ في القيام بواجباتها في تحقيق السيادة في الجنوب، واستغلت المقاومة ضعف موقف الدولة بالتعاون مع سوريا لطرح مسألة تحرير مزارع شبعا كذريعة للابقاء على جبهة الجنوب مفتوحة من أجل الضغط على إسرائيل في قضية الجولان. ولما كانت الدولة قد عجزت في طرح البدائل لسياسة دفاعية فاعلة من خلال تقوية الجيش اللبناني لمواجهة التهديدات الإسرائيلية فقد تمسك حزب الله بسلاح المقاومة كقوة رادعة في وجه إسرائيل.يؤشر كل هذا أن الدولة لم تقم خلال ست سنوات فاصلة عن الإنسحاب الإسرائيلي بواجباتها للامساك بقرار السلم والحرب.

وضع القرار ١٧٠١ لبنان أمام مفترق: أما أن يأخذ لبنان بالقرار الدولي من أجل تحقيق تسوية أمنية دائمة من خلال العودة إلى اتفاق الهدنة بعد تعديله أو أن يضيّع هذه الفرصة السانحة والغرق مجدداً في وحول الانقسامات الداخلية، وحبائل الالاعيب والمصالح الإقليمية والدولية. تقضي مصلحة لبنان الاستراتيجية أن تأخذ الدولة بالخيار الأول، وهذا يفترض أن تتصرف على أساس أنها دولة ذات سيادة وقادرة على تحقيق

الأمن والإستقرار على جميع أراضيها، ووفق المعايير التي تحددها الشرعية الدولية في القرار ١٧٠١ والقرارين ١٥٥٩ و١٦٨٠. ولا بد أن يدرك حزب الله بأن سياسة اللعب على المفاهيم، والتجاوب مع مطالب حلفائه الإقليميين سيؤدي إلى انقسامات داخلية خطيرة.

فشلت الطبقة السياسية اللبنانية تكراراً في منع اندلاع الحروب الداخلية منذ عام ١٩٦٩. تعود أسباب الفشل في غالب الأحيان إلى عدم رغبة الأطراف في التعاون فيما بينهم بمعزل عن ارتباطاتهم الخارجية. وتدفعنا التجارب السيئة الماضية إلى التساؤل الآن عن مدى قابلية قوى ١٤ آذار والحكومة والمعارضة على التعاون من أجل إخراج لبنان من الأزمة الراهنة والتي تهدد السلم الأهلي، دون الأخذ بسياسات الاستقطاب التي تمارسها القوى الخارجية كالولايات المتحدة وفرنسا أو إيران وسوريا.

يدرك حزب الله الآن أن المواجهة مع إسرائيل قد تبدلت وبأنها دخلت مرحلة جديدة، بحيث أنها لم تعد مواجهة عسكرية بعد انتشار الجيش اللبناني وقوات يونيفيل بقوة في الجنوب، وبأنها قد تحولت بالتالي إلى مواجهة ديبلوماسية وبرعاية دولية كاملة، وهي الآن في عهدة الدولة. ولكن نجاح الدولة في تحقيق المصلحة اللبنانية بما فيها تحرير مزارع شبعا يتوقف على مدى الدعم الذي تتلقاه الدولة من حزب الله، ومن الإجماع الشعبي لدعم تنفيذ القرار ١٧٠١.

٤ ـ التحديات لتنفيذ القرار:

أ ـ تشكيل القوة وقواعد الاشتباك

على رغم نجاح خطوة وقف العمليات العسكرية تنفيذاً لنص القرار ١٧٠١، ظهر عدد من المصاعب والتعقيدات التي عرقلت بداية تشكيل قوات يونيفيل وانتشارها العملاني في المنطقة جنوبي الليطاني. وترددت دول عديدة في اتخاذها القرار بالمشاركة وذلك انطلاقاً من خشيتها من حصول انتكاسة أمنية غير محمودة النتائج. هذه المخاوف

مازال بعضها قائماً الآن وبعد اضطلاع القوة بمهماتها في الجنوب على مدى يزيد على أربعة أشهر..

كان من المتوقع أن يبدد قرار مجلس الوزراء بارسال خمسة عشر ألف جندياً إلى منطقة العمليات كل الشكوك التي ساورت الدول المرشحة للمشاركة، ولكن القرار بصيغته العامة قد ترك الكثير من الثغرات حول مدى فعالية الجيش أو الاوامر الصادرة إليه مما ولّد الكثير من التساؤلات والشكوك[١٧].

حدّد مجلس الوزراء مهام الجيش في الجنوب بالانتشار في منطقتي جنوبي الليطاني والعرقوب وقضاءي حاصبيا ومرجعيون وتأمين الدفاع عن الأرض ضد أي غزو اسرائيلي والحفاظ على الأمن والنظام وحماية ارزاق الناس وأملاكهم، ومنع وجود أي سلطة من أي نوع كانت خارجة عن سلطة الدولة. تجاهلت المهمة وجود حزب الله العسكري (وغير الظاهر) في منطقة العمليات مما أفسح في المجال لكثير من التساؤلات والتكهنات الاعلامية حول مدى جدية القرارين السياسي والعسكري في تنفيذ القرار الدولي. ان حالة عدم الاطمئنان هذه لدى الدول المشاركة في القوة الدولية قد تسببت بتقدم بعضها بأسئلة عملانية وتقنية تتعلق بقواعد الاشتباك التي يمكن أن تعتمد على الأرض من أجل التأكيد على مدى فعالية عمل القوة واستباق كل الحالات الطارئة التي يمكن أن تنشأ في اطار التنفيذ.

لم تبدّد الاتصالات والشروحات التي قدمها الوزير غازي العريضي حول قرار الحكومة هذه التساؤلات، فالقرار ولو قيل بوضوحه بالقياس السياسي والامني اللبناني يبقى عرضة للأخذ والرد بالمقاييس اللبنانية والتي تعتمد، وعلى عكس كل الدول، قاعدة الأمن بالتراضي.

تحدثت بعض المصادر القريبة من السلطة اللبنانية بأن الجيش قد تلقى الأمر بالإنتشار في الجنوب قبل أن يوفر مجلس الوزراء الأجوبة الواضحة لمجموعة من الأسئلة التي طرحتها قيادة الجيش حول المهمة. وكان قرار تسريع انتشار الجيش قد اتخذ على

خلفية أن هذا الانتشار سيشجع الدول المترددة على القبول بالمشاركة، كما أنه سيشكل وسيلة لاعلام المجتمع الدولي بالقرار الحاسم للحكومة لاستعادة سيطرة الشرعية على الجنوب.

في خضم هذه الأجواء المشحونة صدرت خطب وتصريحات لمسؤولين في حزب الله، وفي كل من طهران ودمشق، حضت فيها المقاومة على التمسك بسلاحها.

قبل التوغل في تحليل الاستراتيجية الايرانية والسورية تجاه لبنان ودورهما في الازمة الداخلية التي يشهدها لبنان نرى أنه لا بدّ من التوقف أمام منطلقات السياسة الخارجية الايرانية تجاه كل من سوريا ولبنان وعلاقاتها الخاصة بحزب الله كمنظمة سياسية وعسكرية.

ب ـ علاقات ايران مع سوريا ولبنان

تقيم ايران مع سوريا علاقات تحالفية واستراتيجية منذ عقدين ونصف العقد، وتوثّقت هذه العلاقات بشكل متصاعد بسبب الدعم اللوجستي بالأسلحة والذخائر الذي قدّمته سوريا إيران في إبّان الحرب مع العراق ما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٨. يلتقي البلدان في سياستيهما الخارجيتين على عدة مسائل اقليمية، وخصوصاً لما يعود إلى مسألة السلام مع اسرائيل، ومعارضة نظام صدام حسين سابقاً، والتدخل الاميركي في الخليج. ويتخذ النظامان السوري والايراني الآن مواقف عدائية ومتشدّدة من الاحتلال الأميركي للعراق. وتتعاون إيران وسوريا أيضاً في لبنان. وبلغ هذا التعاون ذروته خلال السنوات الماضية حيث استغلت موقف نفوذها مع الشيعة في لبنان من أجل رفع التحدي بوجه الولايات المتحدة والقوى الغربية الضاغطة عليها سواء في العملية التي هدفت إلى طرد القوات الاميركية من بيروت بتفجير مقر المارينز قرب مطار بيروت، ومقر السفارة الاميركية وأيضاً خطف الرهائن الأجانب في بيروت أو ضرب المصالح الأميركية في لبنان. وكانت إيران قد نشرت في لبنان العام ١٩٨٢ قوة من الحرس الثوري الايراني تقدّر بـ ١٥٠٠ شخص وذلك من أجل تحقيق هذه الاهداف بالإضافة

إلى تنظيم وتدريب مقاتلي حزب الله اللبناني. ولا يخفى على أحد مدى التعاون السوري مع إيران لإنجاح المخطط الإيراني في لبنان، خصوصاً وأن الجيش السوري كان منتشراً في معظم الأراضي اللبنانية، و لم ينسحب الا بعد اغتيال الرئيس الحريري أي في أواخر نيسان/ابريل ٢٠٠٥. وتستمر ايران في دعمها لحزب الله ماليا وبالسلاح حتى يومنا الحاضر. وقد أظهر الرئيس أحمدي نجاد حرصاً خاصاً خلال زيارته لدمشق في مطلع شباط/فبراير ٢٠٠٦ على تحصين الحلف الستراتيجي مع سوريا كما عبّر أيضاً عن حرصه على سلاح حزب الله، وإقامة علاقات استراتيجية مع حماس ومنظمات الرفض الفلسطينية.

يبدو أنه على الرغم من علاقات إيران الخاصة بحزب الله وبالطائفة الشيعية في لبنان، فإن الموقف الستراتيجي الذي تعتمده يرتبط بشكل وثيق بوضع العلاقات السورية ـ الاسرائيلية. لكن مسألة الانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان لم تحمل أية متغيرات كبيرة، إلاّ أن حكومة الرئيس محمد خاتمي كانت قد أظهرت رغبة في التعامل بايجابية مع السلطة اللبنانية، دون أن يؤثر ذلك على موازين العلاقات السورية ـ اللبنانية، وكان الموقف الايراني داعماً لموقف حزب الله في احترام الخط الأزرق الذي رسمته الأمم المتحدة بعد الانسحاب الاسرائيلي، باستثناء مزارع شبعا، التي لقيت عمليات حزب الله فيها تشجيعاً إيرانياً، وذلك ضمن الحفاظ على التناغم مع الموقف السوري[١٨].

يبدو الآن أن السياسة الخارجية تجاه لبنان قد تغيّرت مع الرئيس أحمدي نجاد وبأن التنسيق الايراني ـ السوري يشمل المسرح اللبناني والفلسطيني والعراقي. وهناك توجهات قوية لدعم الديناميات المناهضة للنفوذ الأميركي وخصوصاً كل من حماس وحزب الله والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة في فلسطين وفي لبنان.

ويؤمن التحالف الاستراتيجي الجديد المصالح المشتركة لكل من طهران ودمشق سواء في ما يعود لمسألة السلام مع اسرائيل، أو في مواجهة النفوذ الأميركي والغربي.

كما تجد ايران في حزب الله قوة ردع يمكنها الركون إليها لاقناع الولايات المتحدة واسرائيل بعدم ركوب المغامرة لضرب منشآتها النووية.

ج ـ دور التحالف في الحرب

بعد هجمات ١١ ايلول على الولايات المتحدة، تبدّل المحيط الاستراتيجي العسكري بشكل عميق. وقررت الولايات المتحدة في ظل هذا التبدل شنّ حرب على الارهاب وعلى أساس أنها حرب وقائية، تحل مكان استراتيجية الاحتواء التي كانت تعتمدها في عهد الرئيس كلنتون. وكان من نتائج هذه الحرب دحر نظام طالبان في افغانستان وملاحقة فلول تنظيم القاعدة، واسقاط نظام صدام حسين واحتلال العراق، وبالتالي تبديل موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط. وكان من الطبيعي أن تكون لهذا التغيير في موازين القوى آثار عميقة جداً على كل من سوريا وإيران.

كان لانتشار الجيش الاميركي في العراق تأثير مباشر على أمن واستقرار نظام بشار الأسد في سوريا. وزاد من شعور دمشق بالخطر الخطاب العدائي الذي اعتمده الرئيس جورج بوش تجاه دمشق، حيث اتهمها بإيواء الارهابيين وبتسهيل تسللهم إلى داخل العراق لمحاربة الجنود الاميركيين هناك. وشددت واشنطن ضغوطها على دمشق بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري في ١٤ شباط عام ٢٠٠٥. وادت هذه الضغوط التي شاركت فيها المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا إلى انسحاب القوات السورية من لبنان. شعرت سوريا بعد خروجها من لبنان بأنها مستهدفة وبأن دورها الاستراتيجي قد تراجع وبأن الخطة الأميركية الجديدة تهدف إلى عزلها سياسياً واقتصادياً.

شعرت سوريا بالفعل أنها مستهدفة من خلال التحقيق الدولي في جريمة اغتيال الرئيس الحريري، كما شعر الرئيس الأسد بأن الخطة الأميركية تقضي بعزله عربياً كما أنها ترمي إلى خلق حالة من عدم الاستقرار داخل سوريا نفسها من خلال تحريك بعض الانقسامات ذات الطابع الطائفي والإتني، بالاضافة إلى تشكيل معارضة للنظام خارج سوريا من خلال الجمع بين نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام وحركة الاخوان

المسلمين وعدد من المنشقين في الخارج.

كان من الطبيعي أن تستفيد ايران من سقوط نظامين معاديين لها في افغانستان والعراق، ولكنها شعرت بنفس الوقت أن التبدل في المحيط الاستراتيجي يشكل تحدياً كبيراً لأمنها ومصالحها في منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً بعدما أصبحت ايران مطوقة بالقوات الأميركية والغربية المقيمة في افغانستان والعراق. ولكن لأسباب جيوسياسية لم تشعر طهران جراء هذا الانتشار الأميركي الكثيف بنفس درجة التهديد الذي تشعر به دمشق، وأن من ابرز العناصر المؤثرة في توليد هذا الشعور هما ساحة ايران الكبرى، وما تملكه من ثروات نفطية تؤمن لها عائدات مرتفعة بعد ارتفاع أسعار النفط.

هناك عناصر عديدة أخرى تعزز قدرة إيران على مواجهة الضغوط الأميركية أبرزها:

١ ـ تحكم ايران بعمليات شحن النفط من الخليج وذلك من خلال سيطرتها على مضيق هرموز، وقد هددت مؤخراً بعد قرار مجلس الأمن بفرض عقوبات ضدها باقفال هذا المضيق.

٢ ـ تمتلك ايران برنامجاً نووياً متطوراً، ويفسح هذا البرنامج لها ان تبقي على قنوات الحوار الدبلوماسي مفتوحة مع الدول العظمى ومجلس الأمن، وهذا ما أكدته المواقف الروسية والصينية المتعارضة مع المواقف الأميركية من إيران، وإيضاً الاصرار الأوروبي على الابقاء على أقنية الحوار مفتوحة مع طهران.

٣ ـ ان الدور الذي تلعبه ايران في المنطقة وخصوصاً مع دول الخليج وتركيا هو أهم وأوسع من الدور الذي تلعبه سوريا، ولا يمكن اهمال أهمية الموقع الجغرافي لإيران والذي يجعلها لاعباً أساسياً في استقرار عدد كبير من دول وسط آسيا.

٤ ـ يمكن أن تلعب إيران دوراً مؤثراً في استقرار دول عديدة من خلال ما تملكه من نفوذ على المجتمعات الشيعية داخل هذه الدول ومن أبرزها دول الخليج ولبنان.

نشأت وتنامت العلاقات بين إيران وسوريا منذ الأيام الأولى لقيام الجمهورية الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩. وكانت دمشق العاصمة الثانية بعد موسكو لترحب بانهيار حكم الشاه. وتلتقي اليوم، بالرغم من كل التطورات التي شهدتها المنطقة، دمشق مع طهران على مجموعة من الأهداف الاساسية: مقاومة الاحتلال الاميركي للعراق، دعم ومساندة حزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين في صراعهما مع اسرائيل، العمل المشترك على اضعاف النفوذ السعودي ـ المصري في المنطقة وعلى أساس أن هاتين الدولتين تسيران في الركب الأميركي، وان نفوذهما يتعارض مع المصالح الايرانية ـ السورية المشتركة في المنطقة، بما في ذلك المنافسة الشديدة الناشئة بفعل التطورات بين المجموعات السنية والشيعية في العالم العربي، بالاضافة إلى خلاف اساسي حول ما يجري في العراق وفلسطين ولبنان. لكن هذا لا يمنع امكانية حصول تناقض في المصالح الاستراتيجية بين طهران ودمشق وخصوصاً لما يعود لخيارات سوريا في عملية السلام، والتي ترى فيها ايران شيئاً مناقضاً لتوجهاتها لخوض صراع طويل مع التحالف الأميركي ـ الاسرائيلي في المنطقة. في المقابل لا تجد سوريا أن لها مصلحة في أي حوار أميركي ـ إيراني حول المسألة النووية الايرانية، لأن أي توافق سيجعل الموقف السوري مكشوفاً تجاه أميركا واسرائيل. ويمكن لسوريا أن تقبل بالشراكة الاستراتيجية مع ايران ولكن شرط أن لا تتحول إيران إلى القوة المهيمنة على المستوى الاقليمي.

صحيح أن لحزب الله اجندة خاصة به في الحرب الأخيرة مع اسرائيل، ولكنه يبقى خاضعاً في قراراته الاستراتيجية للاعتبارات التي تحددها كل من طهران ودمشق. بعد الانسحاب الاسرائيلي من لبنان عام ٢٠٠٠ استمرت شحنات الاسلحة من قبل ايران وسوريا بالتدفق على حزب الله، وقد بلغ مجموع الصواريخ في ترسانة الحزب باعتراف السيد حسن نصرالله ما يتراوح بين عشرة آلاف وثلاثة عشر ألف صاروخ، يصل مدى عدد منها إلى مئة كيلومتر، مما أتاح لحزب الله توجيه بعضها إلى مدينة حيفا ومناطق أخرى في العمق الاسرائيلي.

ويمكن أيضاً قراءة رد الفعل الاسرائيلي باطلاق حرب واسعة ومدمرة ضمن الاطار الاقليمي، والذي يعني ارسال رسائل إلى احمدي نجاد وبشار الأسد بضرورة إعادة النظر في سياسة تسليحهما لحزب الله وتمكينه من ضرب العمق الاسرائيلي[١٩].

تلعب المصالح الاقليمية المتعارضة دوراً رئيسياً في الازمة التي يعيشها لبنان منذ ١٢ تموز الماضي، والتي تعتبر الازمة الداخلية الراهنة احدى النتائج المباشرة لحرب تموز هذه. ويمكن اعتبار لبنان والفلسطينيين كأدوات في لعبة التوازنات الاقليمية. لقد نجحت ايران في اقامة حدود مشتركة لها مع اسرائيل من خلال حزب الله، وهي ترغب في استعمال هذه الحدود لتحقيق هدفين: الأول، التخريب على عملية السلام بين العرب واسرائيل، والثاني، كوسيلة رادعة ضد احتمال شن هجوم عسكري مباغت ضد منشآتها النووية من قبل الولايات المتحدة أو اسرائيل. ويشكل حزب الله احدى افعل الوسائل في الرد الايراني على مثل هكذا هجوم.

وتجد سوريا في مساندتها لحزب الله وسيلة للحفاظ على نفوذها في لبنان بعد خروج قواتها منه، كما تجد أن الهجوم على قوى ١٤ آذار المدعومة من قبل الولايات المتحدة يساعد على التماسك داخل سوريا.

لكن لا تسعى أي من طهران أو دمشق للدخول في مواجهة عسكرية مع اسرائيل، وهذا ما أفسح في المجال أمام ايهود اولمرت لاستغلال ذلك لتوسيع الحرب ضد لبنان. وهنا لا بدّ من الاشارة إلى أن سوريا تتجنب الدخول في أي مغامرة عسكرية مع اسرائيل، وذلك لشعورها بضعف موقعها الجيوستراتيجي مع اسرائيل، بالمقارنة مع ايران.

تدرك ايران جيداً ضعف الموقف السوري تجاه اسرائيل، وهذا ما يدفعها إلى عدم دفع الامور إلى نقطة اللاعودة بحيث تجد اسرائيل نفسها مجبرة على توسيع الحرب إلى داخل سوريا. وتدرك ايران في هذا الاطار مدى قصورها في تقديم أي دعم حاسم في مثل هذه المواجهة.

ان تعقيدات الحرب الأخيرة تفوق كل التعقيدات للأزمات السابقة التي شهدتها المنطقة، فهناك التعقيدات الناشئة عن الصراع بين مجموعة من الدول هي: اسرائيل ولبنان وايران وسوريا، وأيضاً مجموعة من اللاعبين غير التقليديين امثال حزب الله وحماس ومجموعات فلسطينية اخرى.

د ـ الصراع على السلطة يقرر مصير ١٧٠١

لم يعد من الممكن بعد كل ما شاهدناه وما سمعناه منذ بداية الحرب التي شنتها اسرائيل على لبنان في تموز الماضي، وحتى اليوم القبول بالمنطق القائل بأن اسباب وجوهر الأزمة الخطيرة التي نواجهها تنحصر في مطالبة قوى المعارضة بقيادة حزب الله بتشكيل حكومة وحدة وطنية، تحصل فيها المعارضة على الثلث المعطل في مجلس الوزراء. ولم يعد من الممكن اقناع أي عاقل بأن الدوافع التي تحرك حلفاء سوريا في لبنان تقتصر على تحقيق مثل هذا الهدف المحدود، والذي لم يكن يشكل في الحكومات السابقة أي مشكلة سياسية، خصوصاً أن لبنان قد اعتاد في جمهورية الطائف ممارسة نظام المحاصصة بين القيادات السياسية. تحاول هذه المعارضة أن تخفي وراء خطابها السياسي الداخلي الأجندة الاقليمية، التي تستمدها من الاهداف والمصالح التي يرفعها التحالف الايراني ـ السوري في وجه الهجمة الأميركية على المنطقة، وفي وجه السياسة الاسرائيلية التوسعية.

قبل الغوص في تحليل أسباب الازمة على المستويين الاقليمي والداخلي، يمكن من خلال القاء نظرة سريعة ومتفحصة للفرز الحاصل بين القوى على هذين المستويين التوصل إلى الاستنتاج بأن المواجهة الشاملة لا تقتصر على المسرح اللبناني بل تتعداه إلى المسرح الاوسع والذي يبدأ من افغانستان وصولاً إلى الساحل الشرقي للبحر المتوسط أي إلى لبنان وغزة.

بالاختصار الشديد نرى أن المشهد اللبناني الداخلي هو منقسم ما بين حلفاء أميركا، وحلفاء ايران وسوريا، بينما نرى أن المشهد الاقليمي هو أيضاً منقسم إلى معسكرين،

يفصل بينهما خط مواجهة «ايديولوجي» تقف على جانب منه ايران المتحالفة مع سوريا وفي الجانب الآخر كل من المملكة العربية السعودية والاردن ومصر. لكن تبقى الولايات المتحدة اللاعب الاساسي في هذه المواجهة الاقليمية الكبرى، وخصوصاً في تقرير سياسة السلام والحرب سواء في خدمة اهدافها للهيمنة على المنطقة وثرواتها النفطية أو في خدمة المصالح الاسرائيلية.

لا نظلم الولايات المتحدة إذا قلنا أنها باستراتيجيتها التوسعية التي اعتمدتها بعد أحداث ١١ أيلول قد سعّرت الخلافات بين الأطراف الاقليميين، خصوصاً بعدما اعتقد المحافظون الجدد في ادارة الرئيس بعد سقوط بغداد أن بامكانهم رسم خريطة سياسية جديدة للشرق الأوسط، وذلك من خلال العمل على تغيير انظمة الحكم في عدد من الدول أبرزها: سوريا وايران ولبنان.

لكن فشل الجيوش الاميركية في السيطرة على الاستقرار في العراق قد بدد «الحلم الاميركي» في إقامة ديمقراطيات وفق النموذج الغربي في المنطقة وجاءت الحرب في لبنان بعد ذلك لتؤكد مرة جديدة فشل القوى العسكرية التقليدية في السيطرة على حركات المقاومة الشعبية. من هنا فان التأزم الحاصل في العراق وفلسطين ولبنان ما هو الا نتيجة مباشرة للفشل الاميركي ـ الاسرائيلي المزدوج.

تؤشر الزيارات المتلاحقة للمنطقة التي قام بها كل من الرئيس بوش ونائب الرئيس تشيني ووزيرة الخارجية رايس في الفترة الأخيرة إلى الهواجس والمخاوف التي تشعر بها واشنطن من اعلان فشل استراتيجيتها في العراق، والتي ستنعكس مباشرة بصورة سلبية للغاية على نفوذها في المنطقة، ومصالحها النفطية في الخليج بالاضافة إلى انكشاف الامن الاسرائيلي أمام قدرات ايران النووية والصاروخية أو أمام تهديدات المقاومة المتمثلة بحزب الله وحركة حماس.

لا يمكن الفصل بين ما يجري في لبنان وما يجري في العراق أو فلسطين فالكل يشكل مسرح العمليات الأوسع للاستراتيجية الكبرى لكل من الولايات المتحدة وايران،

وهذا ما يؤشر اليه بالتأكيد الاهتمام السعودي ـ المصري ـ الاردني لما يجري الآن في لبنان، وهذا ما يؤشر إليه أيضاً موقف الرئيس الفلسطيني محمود عباس في التعبير عن دعمه للرئيس السنيورة وحكومته[٢٠].

تحاول إيران وسوريا منذ انتهاء الحرب الاسرائيلية على لبنان توظيف نتائج الحرب في المواجهة الواسعة مع الولايات المتحدة، وذلك من خلال تحريك التحالف الموالي لهما بقيادة حزب الله من أجل قلب موازين القوى السياسية في لبنان، على أن تكون الخطوة الأولى السيطرة على السلطة التنفيذية، وذلك كنقطة انطلاق للسيطرة الشاملة، وهذا ما أفصح عنه السيد حسن نصرالله لجهة العمل على قلب الاكثرية إلى أقلية، تمهيداً لإجراء انتخابات نيابية مبكرة تتهيأ فيها الظروف لحصول قوى المعارضة على أكثرية المقاعد في مجلس النواب. ويؤكد خطاب السيد حسن نصرالله الأخير سواء في مضامينه أو في لهجته العالية بأن المعارضة (المتحالفة مع ايران وسوريا) هي مصرة على تحقيق أهدافها التي تتعدى المشاركة بثلث الحكومة. لقد ظهر ذلك بوضوح من خلال الاتهامات التي ساقها ضد رئيس الحكومة فؤاد السنيورة والتي وصلت إلى اتهامه بالتآمر على المقاومة وعلى أمن البلد. وكان اللافت أن السيد حسن نصرالله قد اختار توقيت خطابه «الناري» مع صدور تقرير لجنة بيكر ـ هاملتون وكأنه يقرأ في هذا التقرير انقلاباً في موازين القوى في المنطقة وبأن المرحلة المقبلة في المواجهة الداخلية ستكون لصالح المعارضة، مما سيمكنها من تشكيل حكومة انتقالية تمسك بزمام الأمور في البلد كبديل للحكومة التي تسيطر عليها الأكثرية. هذا التهديد يعيدنا بالذاكرة إلى الأزمة التي واجهها لبنان والتي ادت إلى وجود حكومتين بفعل التجاذبات الاقليمية والدولية التي بدأت مع الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ وانتهت بالهجوم على بعبدا في عام ١٩٩٠.

في الواقع هناك رياح جديدة بدأت تهب باتجاه المنطقة مصدرها لندن وبرلين وواشنطن، وقد جاءت توصيات لجنة بيكر ـ هاملتون بعد التحرك البريطاني والالماني

باتجاه دمشق لتؤكد أنه في حال نجاح المحادثات الاميركية ـ السورية يمكن أن تتحقق القرارات التي عبّر عنها السيد حسن نصرالله، والتي ستفضي خلال المستقبل المنظور إلى تحوّل الاكثرية إلى أقلية.

ان هذا يفترض أن تقلّب الأكثرية النيابية وحكومتها كل الخيارات الممكنة:

على المستوى الداخلي، من أجل البحث عن أرضية للوفاق تحدد من خلالها مستوى الخسائر السياسية والاقتصادية، وعلى المستوى الدولي والاقليمي من أجل الحفاظ على قدر من الدعم العربي والاميركي يؤمن لها استمرار التماسك والصمود.

تبدو المواجهة طويلة ومعقدة بحيث انه لم يعد في الافق أي امكانية لمبادرة حوارية بين الاكثرية والمعارضة ولا يمكن توقع حدوث أي تطور دراماتيكي نتيجة توصيات لجنة بيكر ـ هاملتون في المدى القريب أو المتوسط، ويفترض هذا الوضع أن تعد الحكومة نفسها للصمود لفترة قد تمتد لبضعة أسابيع أو أشهر، وان تطلق تحركاً ديبلوماسيا فاعلاً لتأمين استمرارية الدعم الدولي العربي لشرعيتها وبقائها.

٥ ـ أبعاد الأزمة: المحلية والاقليمية والدولية

يقود المنطق السياسي والتحليل العقلاني لمجريات الأزمة الراهنة إلى الاستنتاج بأن لها ثلاثة أبعاد: داخلي واقليمي ودولي. قبل الشروع في تحليل هذه الأبعاد لا بد من الاعتراف بأن هذه الأزمة لم تكن لتحدث لو تحقق نصر كامل وواضح لحزب الله أو لاسرائيل في حرب تموز. لكن غياب مثل هذا النصر والاستعاضة عنه بنظام دولي تمثل بقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ لادارة الصراع الدائر في جنوب لبنان منذ نهاية الستينات، بعد دخول منظمة التحرير المسلح إلى لبنان.

داخلياً، دفع حزب الله وحلفاء سوريا الآخرين في لبنان بمؤيديهم إلى شوارع وسط بيروت للتظاهر والاعتصام، وكان الهدف الواضح للمتظاهرين يتركز على اسقاط حكومة فؤاد السنيورة، كخطوة اساسية على طريق مواجهة عدة استحقاقات ابرزها:

الحؤول دون اقرار مشروع المحكمة ذات الطابع الدولي، والتحضير للانتخابات الرئاسية للاتيان برئيس للجمهورية لا يخضع لهيمنة قوى ١٤ آذار، ويدور بالتالي في فلك نفوذ التحالف السوري ـ الايراني. اقليمياً، يشكل المطلب بعدم اقرار المحكمة الدولية حاجة ماسة بالنسبة للنظام السوري بعدما اتجه التحقيق الدولي إلى ربط تنفيذ جريمة اغتيال الرئيس الحريري بالنظام الأمني السوري الذي كان مهيمناً على لبنان. ويشكل هذا المطلب جزءاً أساسياً من استراتيجية الحماية التي يعتمدها النظام السوري ضد الهجمة الدولية لاضعافه أو اسقاطه[٢١].

جاء رد سوريا على قرار مجلس الأمن باقرار مسودة مشروع انشاء المحكمة الدولية على لسان نائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد الذي صرح في كانون أول الماضي بأن سوريا لن تقدم أي مواطن سوري ليحاكم أمام المحكمة الدولية، وقد اتبع ذلك برسالة إلى الأمم المتحدة تقول بأن سوريا «غير معنية» بانشاء هذه المحكمة وبأنها لا توافق على انشائها.

وكان من الطبيعي أن يتجاوب حزب الله وحلفاؤه مع طلب سوريا لمنع اقرار المحكمة، معتبراً أن اضعاف سوريا سيؤدي إلى زعزعة كيان حزب الله كمنظمة عسكرية، تمهيداً لنزع سلاح الحزب وفق ما نصّ عليه القراران الدوليان ١٥٥٩ و١٧٠١. ويرى حزب الله أن مصالحه الاستراتيجية والوفاء لالتزاماته لكل من سوريا وايران تفترضان منه الالتزام بخوض معركة للابقاء على لبنان في مسار التحالف الايراني ـ السوري[٢٢].

ويأتي المطلب باسقاط الحكومة كمقدمة للاستحقاقين الآخرين: انتخاب رئيس الجمهورية واخراج القرار ١٧٠١ عن سكة التنفيذ التي بدأت بانتشار الجيش اللبناني وقوات يونيفيل في الجنوب.

ان مسلسل الاحداث والتطورات يؤشر إلى وجود ترابط بين ما قامت به حماس في غزة وما قام به حزب الله في لبنان خلال الصيف الماضي، وخصوصاً لجهة خطف الجنود الاسرائيليين، من قبل حماس أولاً ومن قبل حزب الله ثانياً. ويبدو أن هذا

المخطط الجديد قد جرى اعداده وتنفيذه بتوافق ايراني وسوري، وبمشاركة من قيادتي حماس وحزب الله، وهو يأتي ضمن اطار أخذ المبادرة من المحور السني الذي تمثله المملكة العربية السعودية ومصر والاردن، والذي ظهّره دعم هذه الدول للحكومة اللبنانية في مواقفها ومساعيها الديبلوماسية إبان الحرب وفي الأشهر التي تلت الحرب، وخصوصاً عند اعلان الاعتصام لاسقاط الحكومة، والذي يعدّ محاولة مكشوفة لاستعادة لبنان إلى ضمن دائرة النفوذ الايراني ـ السوري.

هذا الموقف المشترك السعودي ـ المصري ـ الاردني، الداعم لموقف الحكومة اللبنانية (المناقض في أهدافه لاهداف حزب الله)، والذي عبّر عنه شخصياً الملك عبد الله بن عبد العزيز، قد دفع بالرئيس بشار الأسد إلى توجيه انتقادات لاذعة لرؤساء هذه الدول في خطابه الذي القاه على مدرج جامعة دمشق في ١٥ آب ٢٠٠٦، والذي حدد فيه موقف سوريا وخياراتها الاستراتيجية على ضوء مجريات الحرب الأخيرة.

وعادت الازمة الأخيرة في لبنان لتؤكد على هذا الانقسام العربي حول الموقف من ما يدور على الساحة اللبنانية، حيث أكد الملك عبدالله بن عبد العزيز وعبدالله الثاني دعمهما لرئيس حكومة لبنان، بينما ذهب الرئيس المصري مبارك إلى أبعد من ذلك معتبراً أن مساندة إيران للمعارضة ستدفع بالدول العربية لمساندة موقف الحكومة ورئيسها فؤاد السنيورة. وبأن الأمور قد تتخذ منحى «لعرقنة» السيناريو اللبناني. كل ذلك يؤشر على أن الدول العربية ذات الأكثرية السنية، والمدعومة من الولايات المتحدة لن تأخذ موقف المتفرّج من محاولات وضع لبنان في دائرة النفوذ الايراني، وبدعم سوري ظاهر.

وجاء هذا الموقف العربي لكل من مصر والسعودية والاردن تجاوباً مع طلب أميركي بضرورة تقديم دعم عربي واضح لحكومة السنيورة في مواجهة الهجمة الايرانية ـ السورية ضد المحكمة الدولية والقرار ١٧٠١. ويمكن وضع الموقف القوي الذي عبّر عنه الرئيس مبارك في معرض الرد المباشر على تصريح مرشد الثورة الايرانية علي خامنئي،

الذي أدلى به اثناء زيارة رئيس المجس النيابي نبيه بري والذي قال فيه بأن لبنان «سيكون الساحة الاساسية لدحر النفوذ الأميركي والصهيوني في المنطقة».

جاء تصريح مرشد الثورة الاسلامية بمثابة اعلان لهجوم معاكس أزمعت ايران وسوريا وحلفاؤهما في لبنان شنه ضد النفوذ الأميركي والفرنسي في لبنان وحلفائهما المحليين. تريد ايران وسوريا وحلفاؤهما من هذا الهجوم الردّي التعويض عن الخسائر التي تسبب بها صدور وتنفيذ القرار الدولي ١٧٠١، والذي انهى الحرب بين اسرائيل وحزب الله. كان انتشار الجيش اللبناني وقوات يونيفيل في الجنوب بمثابة انتكاسة كبيرة لحزب الله وحلفائه الاقليميين. وكانت كل من ايران وسوريا تعتبران أنهما قد خسرتا ورقة مؤثرة ورابحة وهي تتمثّل باستعمال جنوب لبنان كقاعدة استراتيجية لتهديد اسرائيل.

ان الهدف الاساسي من وراء محاولات اسقاط حكومة السنيورة يتركز في تفريغ القرار ١٧٠١ من كل مضامينه، وشل كل آليات تنفيذه وخصوصاً الذراع العسكرية الاوروبية في قوات «يونيفيل». ويبدو من التصريحات الصادرة عن المسؤوليين السوريين بأن الانقضاض على القرار ١٧٠١ سيأتي في مرحلة لاحقة عن طريق مجموعة هجمات ارهابية تقوم بها جماعات جرى ادخالها إلى لبنان تحت اسماء «منظمات جهادية» مختلفة، تشن هجمات ارهابية وكمائن وعمليات اغتيال وخطف ضد القوات الاوروبية العاملة ضمن «يونيفيل».

يبقى سلاح حزب الله النقطة المركزية في الصراع الذي يشهده لبنان بابعاده الثلاثة الداخلية والاقليمية والدولية. وكان واضحاً منذ البداية أن حزب الله لن يتخلى تحت أي ظرف عن هذا السلاح وقد أعلن ذلك أمينه العام السيد حسن نصرالله، وبلغة فيها الكثير من التحدي «بأنه لن يكون في مقدور أية قوة في العالم نزع سلاح حزب الله»، وقد كرّر من بعده مسؤولون عديدون في حزب الله، وكان أبرزهم نائبه الشيخ نعيم قاسم.

وان افضل المؤشرات على رفض حزب الله البحث في مستقبل سلاحه أن هذا الموضوع قد جرى تغييبه عمداً عن روزنامة طاولة التشاور الوطني الأخيرة، كما أنه لم يدرج كبند في أي من المبادرات لايجاد مخارج للأزمة الراهنة التي بدأت بتظاهرة ١٠ كانون الأول ٢٠٠٦. لم تتضمن مبادرة الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى أية اشارة إلى سلاح حزب الله أو القرارين الدوليين ١٥٥٩ و١٧٠١، وظهر الأمر وكأن الموضوع يقتصر على تعديل الحكومة وقضية المحكمة الدولية بالاضافة إلى بعض النقاط الاصلاحية الاخرى.

في ظل استمرار الازمة الراهنة التي نشهدها، ومع احتمالات قيام حزب الله وحلفائه بتصعيد تحركهم في الشارع بدعم متزايد والحاح ظاهر من قبل طهران ودمشق لا بد من أن نسأل: لبنان إلى أين؟ ما هي السيناريوهات الممكنة؟ وهل هناك من مخارج لحل جذور الأزمة بدل التعامل مع ظواهرها؟

٦ ـ السيناريوهات الممكنة

تؤكد الأزمة في لبنان على أنه في غياب التوصّل إلى حلول لمشاكل وأزمات المنطقة المزمنة، فان احتمالات تجدد الصراع بين القوى الاقليمية تبقى واردة وحقيقية. وهنا تبرز حقيقة الحاجة الماسة لايجاد حل للصراع العربي ـ الاسرائيلي، على أن لا يقتصر ذلك على حل للموضوع الفلسطيني بل أن يكون المشروع السلمي شاملاً لكل من سوريا ولبنان.

تذكرنا الازمة الراهنة في لبنان بأنه على غرار «الحروب بالواسطة» التي كانت تريدها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الماضي في دول العالم الثالث فان الحرب التي شهدها لبنان الصيف الماضي وتداعياتها التي نشهدها اليوم تؤكد أن القوى الرئيسية التي تتنازع النفوذ في المنطقة وبعضها اقليمي وبعضها دولي تستعمل لبنان كميدان للمعركة دفاعاً عن مصالحها المتعارضة والمتشابكة[٢٣].

ويمكن الاستنتاج ان استمرار الازمة سيؤدي إلى زيادة المخاطر، ويمكن انطلاقاً من هذا التحليل تصور ثلاثة سيناريوهات ممكنة:

أ ـ سيناريو الحكم الديمقراطي

يرتبط تحقيق مثل هذا السيناريو بقدرة اللبنانيين على التوافق وخصوصاً المجتمع السياسي بكل دينامياته، على قيام دولة قادرة على الحكم وعلى ممارسة حق السيادة وحماية لبنان من الاعتداءات الاسرائيلية المستقبلية. ويرتبط هذا القرار الوطني بتحرر ارادة الفرقاء السياسيين من الوصاية الاقليمية والدولية وبقدرتهم على استقلالية وحرية الاختيار لترجيح المصالح الوطنية العليا على مصالح الحلفاء الخارجيين. ما زال لبنان يعيش حالة فراغ وغياب سياسي وأمني للدولة بالرغم من انقضاء سنة وتسعة أشهر على انسحاب السوريين من لبنان.

صحيح أنه لا توجد قوات اجنبية خارجة عن إرادة الدولة على الأراضي اللبنانية لكن الصحيح أيضاً أن هناك افرقاء لبنانيين ما زالوا يؤمّنون لإيران وسوريا وبعض الدول الغربية ما يكفي من النفوذ لتكون قادرة على التأثير بقوة في الخيارات والقرارات الوطنية والمصيرية.

من المستبعد أن يتحقق هذا السيناريو لقيام الدولة الديمقراطية والفاعلة في الظروف الاقليمية الراهنة. وأن الأمل الوحيد يكمن في نضوج الظروف السياسية الاقليمية والدولية لحل توافقي لكل ازمات المنطقة وخصوصاً حل مسألة الصراع العربي ـ الاسرائيلي. يشكّل السلام الشامل وخصوصاً بين سوريا واسرائيل وبرعاية أميركية واوروبية المدخل الحقيقي لتجاوز ما يواجهه لبنان من انقسام سياسي وانطلاق في بناء دولة ديمقراطية.

ان مقاومة الحكومة للضغوط التي تمارس عليها هي ضرورية من أجل كسب الوقت إلى حين تحقق هذا التطور الدولي والاقليمي الايجابي الذي يحقق توافقات جديدة

تسهل تنفيذ القرارات الدولية الخاصة بلبنان بما فيها القرارين ١٥٥٩ و١٧٠١، وتؤمن البيئة المناسبة لاصلاحات سياسية مناسبة للنظام اللبناني.

ب ـ سيناريو الوصاية والدولة الأمنية

إذا نجح حزب الله وحلفاؤه وبدعم ايراني ـ سوري في اسقاط حكومة السنيورة فان ذلك سيؤدي دون شك إلى عدم تشكيل حكومة جديدة تتحكم بمصيرها اكثرية ١٤ آذار، وان الحل الذي سيطرح نفسه في مثل هذه الحالة قيام حكومة يسيطر فيها حزب الله على أكثر من النصف. سيكون من نتائج ذلك أولاً، الغاء مشروع المحكمة الدولية، وثانياً، الدعوة لانتخاب مجلس نيابي جديد تتغيّر فيه الأكثرية الراهنة لتأتي متشابهة مع الاكثريات التي عرفتها المجالس النيابية السابقة أي أكثرية خاضعة للنفوذ السوري والايراني. وينتخب المجلس الجديد رئيساً للجمهورية موال لسوريا وايران.

هذا الانتصار السياسي للمحور الايراني ـ السوري سيؤدي إلى تغيير البيئة السياسية والامنية، مما يعيد الأمور في الداخل للخضوع لادارة سياسية وأمنية كالتي كانت قائمة في ظل التواجد العسكري السوري. وسيفتح هذا الوضع الجديد الباب على مصراعيه لعودة لبنان كساحة مفتوحة للصراع، وستكون الخطوة الأولى على هذا الطريق تفشيل تنفيذ القرار ١٧٠١، وذلك من خلال التخلص من الذراع الاوروبي في قوات «يونيفيل» ومن خلال خلق أجواء خطيرة لا يمكن للقوة الصمود طويلاً في ظلها.

ج ـ سيناريو الأنرشية والفوضى

يمكن أن تأخذ الأمور السياسية في لبنان مساراً مختلفاً عن سيناريو انتقال السلطة كما حددته آنفاً، فتتجه الامور نحو مسار أكثر خطورة: هناك احتمال أن تؤدي الضغوط لاسقاط الحكومة إلى انفجار أمني يضع البلاد أمام احتمال السقوط في حرب مذهبية سنية ـ شيعية. ولا أُدرج هذا الاحتمال من باب التهويل، ولكن الاحتقان القائم يجعل

احتمال وقوع ذلك ممكناً.

يمكن أيضاً أن تؤدي التعقيدات إلى تفريغ رئاسة الجمهورية، بحيث يتيح ذلك لحزب الله وحلفائه تشكيل حكومة انتقالية، فيقع البلد في انقسام جديد بين حكومتين ودولتين على غرار ما حدث في فترة حكومة ميشال عون في أواخر الثمانينات.

هذه الفوضى السياسية ستؤمن الظروف المناسبة لعودة النفوذ السوري والايراني إلى البلد لملء الفراغ الحاصل من انهيار النفوذ الأميركي والغربي وحلفائه في قوى ١٤ آذار.

في مثل هذا السيناريو نرى أن الساحة تبقى مفتوحة أمام تدخل دولي كبير لاعادة السلم والتوازن المفقود سياسياً وأمنياً. وهو يفتح في المجال لاحتمال قيام اسرائيل بحرب جديدة ضد حزب الله، مع امكانية أن تتوسع هذه الحرب لتشمل سوريا.

٧ـ مصير القرار ١٧٠١ ومستقبل سلاح حزب الله

أولاً: تساقطات استراتيجية بوش

سيكون للاستراتيجية الجديدة تجاه العراق، التي أعلنها يوم الاربعاء في ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٧ آثارها على مسار الأزمة السياسية التي يشهدها لبنان، وأيضاً على عملية تنفيذ القرار الدولي ١٧٠١ سواء لجهة انتزاع سلاح حزب الله تنفيذاً للقرار أو لجهة نجاح قوات يونيفيل في تنفيذ مهامها وفق ما نص عليها القرار.

اتخذ الرئيس بوش قراره باعتماد الخيار العسكري من أجل استعادة الأمن والاستقرار في العراق، رافضاً العمل بأي من التوصيات الديبلوماسية التي تضمنها تقرير لجنة بايكر ـ هاملتون، والتي قالت بضرورة فتح حوار بين واشنطن وكل من طهران ودمشق من أجل ايجاد صيغة تهدئة تسمح باستعادة العراق لأمنه واستقراره.

تتجه خطة بوش العسكرية إلى زيادة عديد القوات الاميركية العاملة في العراق

بعشرين ألف رجل اضافي، وإلى تركيز كل الجهود الأميركية والعراقية خلال عام ٢٠٠٧ على تحقيق الأمن والاستقرار في العاصمة بغداد، وذلك من خلال القضاء على كل المقاومة والجماعات الارهابية والميليشيات الشيعية العاملة داخل العاصمة، وخصوصاً جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر أحد حلفاء ايران الاساسيين[٢٤].

سيتحول العراق من خلال ما جاء في خطاب بوش والتزامات الحكومة العراقية إلى ميدان المواجهة الرئيسي بين أميركا والتحالف الايراني ـ السوري، ويبدو أن الولايات المتحدة قد تحضرت لهذه المواجهة من خلال تعزيز قواتها البحرية بإضافة مجموعة بحرية مع حاملة طائرات وأيضاً من خلال القرار بنشر بطاريات صواريخ «باترويت» المضادة للصواريخ.

ومن الطبيعي توقُّع أن يتحول لبنان إلى ساحة المواجهة البديلة خصوصاً إذا ما بدأت الاستراتيجية الأميركية الجديدة في تحقيق اهدافها المرسومة في بغداد والمناطق المحيطة بها، وصولاً إلى محافظة الانبار في وقت لاحق، في ظل الأجواء التصعيدية التي اوجدتها الاستراتيجية الجديدة، فانه من غير المرجح نجاح أية وساطة في حل الأزمة اللبنانية، وستتجه الأمور نحو المواجهة بين قوى ١٤ آذار ومعها حكومة السنيورة ومدعومة من أميركا وفرنسا والسعودية ومصر والأردن وبين قوى ٨ آذار بقيادة حزب الله والمدعومة من قبل إيران وسوريا. وستدفع هذه المواجهة إلى ترجيح الاتجاه نحو سيناريو الفوضى والانرشية أو سيناريو عودة نظام الوصاية والدولة الأمنية، على حساب قيام الدولة الديمقراطية والفاعلة. ويبدو من بعض التقارير الصحافية فان المخابرات العسكرية الاسرائيلية تشير إلى دخول مجموعات ارهابية إلى لبنان وأن مهامها تتركز على اشاعة الفوضى ومهاجمة القوات الدولية في الجنوب[٢٥]. إذا حدث ذلك فان اضطراب الوضع سيعطي حزب الله الفرصة للتواجد من جديد في الجنوب بصورة علنية، يتحول هذا التواجد من خلال سياسة الحكومة بعدم اشتباك الجيش اللبناني مع الحزب إلى أمر واقع، فيزيد من مخاطر الصدام بين الحزب والقوات الأوروبية التي ستطالب بانهاء مهامها بالسرعة الممكنة.

ثانياً: هل يمكن نزع سلاح حزب الله؟

انطلاقاً من التصريحات المتكررة الصادرة عن الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله وللمواقف التي عبّر عنها على طاولتي الحوار والتشاور فإن حزب الله لن يقبل بنزع سلاحه بصورة طوعية تحت أية ظروف. كان يمكن قبل اندلاع الازمة السياسية الداخلية الراهنة البحث عن تفاهمات بين الدولة والحزب لايجاد حلول لوضع سلاح حزب الله تحت رعاية الدولة وادارتها من خلال اجتهادات استراتيجية وقانونية مقبولة في الشكل، وغير مقبولة في المضمون لعدم مراعاتها للقراءة الدولية لنصوص القرارين ١٥٥٩ و١٧٠١. لكن مع اندلاع الأزمة السياسية، والتي يرجح أن يكون من أسبابها غير المعلنة مستقبل سلاح الحزب والقرار ١٧٠١، لم يعد هناك أي احتمال ليكون سلاح حزب الله مادة قابلة للبحث في أية تسوية للنزاع الراهن.

يخطئ من يعتقد أن سلاح حزب الله هو موضوع لبناني داخلي، ويرتبط تنفيذه بنصوص اتفاق الطائف أو بالاعتراف بالخط الأزرق وبتنفيذ اسرائيل لكامل ما ينص عليه القرار ٤٢٥. يمكن أن تنسحب في المستقبل اسرائيل من مزارع شبعا، ولكن لن يحل هذا الانسحاب هذه المسألة.

سلاح حزب الله هو شأن اقليمي بالدرجة الأولى، وهو يرتبط بالمخطط الايراني الشامل تجاه المنطقة، بينما يمثل بعداً تكتيكياً بالنسبة لدمشق، كان يمكن توقع الدخول إلى مسألة نزع سلاح حزب الله من خلال حدوث تطورات إيجابية في الجيوبوليتيك الاقليمي وذلك من خلال:

حدوث انفراج في العلاقات الأميركية ـ الايرانية في العراق، على أن يتبع ذلك تفاهمات مقبولة حول الملف النووي الايراني. لكن تبددت هذه الامكانية مع صدور قرار مجلس الأمن، تحت الالحاح الاميركي، والذي فرض عقوبات ضد ايران. والآن تأتي استراتيجية بوش الجديدة لتدفع بالأمر نحو مزيد من المواجهات والتصعيد. وتبدد بالتالي كل أمل بحدوث توافقات حول سلاح الحزب في لبنان. في زمن التصعيد هذا

فان سلاح حزب الله سيتحول إلى قضية «شرعية» لا يفتي فيها سوى مرشد الثورة علي خامنئي.

وهناك احتمال آخر قد يؤثر في مدى حرية حزب الله للتمسك بسلاحه وعدم قبول أية مساومة بشأنه، وهو يتعلق بدخول سوريا في عملية السلام بشكل جدي مع اسرائيل، وبضمانات اميركية حول اعادة الجولان للسيادة. يمكن في مثل هذه الحالة أن يحصل تباعد بين طهران ودمشق، ويؤدي هذا التباعد إلى حصول ضغوط سورية على الحزب لايجاد تسوية مرضية مع الحكومة اللبنانية بشأن سلاحه.

لكن لا يبدو أن سياسات بوش الراهنة تتجه نحو ايجاد ارضية واقعية للحوار مع سوريا، كما لا يبدو أن هناك في الأفق القريب أي احتمال لاطلاق مبادرة سلام فعلية.

لا مستحيل في السياسة، ومن هنا يبدو من الضروري الاستمرار في البحث عن مخرج لسلاح حزب الله، مع ضرورة التركيز على عملية ذات نفس طويل لاقناع حزب الله بضرورة نزع سلاحه، من خلال استمرار الحوار السياسي وممارسة الضغط الشعبي الداخلي. ويؤكد السيد حسن نصرالله ان سلاح الحزب لن يستعمل في الداخل، ويمكن الاستفادة من هذا الموقف لزيادة الضغوط الشعبية عليه، وقد يقتنع بأن اقفال باب الحوار في موضوع السلاح سيؤدي إلى انفجار داخلي، وسيدفعه حرصه على تجنب هذه المخاطر إلى المساومة والحوار لايجاد المخرج اللازم.

اعطت انتصارات المقاومة للسيد حسن نصرالله ثلاثة مواقع مرموقة: فهو أولاً بطل التحرير والمقاومة في نظر اللبنانيين، وهو ثانياً القائد الملهم والبطل القومي في نظر الشعوب العربية، ويتمتع ثالثاً، بشعبية قلّ نظيرها بين الشيعة في لبنان وخارجه. لكن نتائج الحرب المدمرة وتداعياتها السياسية الداخلية قد بدأت تهدّد موقع السيد نصرالله بأبعاده الثلاثة.

وان استمرار الضغوط الشعبية في الداخل وفي العالم العربي ستؤدي حتماً إلى اعادة تقويم موضوع الابقاء على السلاح، خصوصاً إذا ما شعر بامكانية خروج بعض قوى ٨

آذار وخصوصاً المسيحيين من التحالف الراهن. لا بدّ من التحذير من ركوب المغامرة في قضية نزع سلاح حزب الله، فان أية محاولة لانتزاع هذا السلاح بالقوة سواء من قبل الجيش اللبناني أو من قبل القوات الدولية بعد تغيير مهاما (وهو أمر مستبعد في الظروف الراهنة) سيؤدي إلى تداعيات سياسية وأمنية غير محمودة النتائج.

ان الجانب المهم في قضية سلاح حزب الله يتعلق بتنفيذ القرار ١٧٠١ أي الابقاء على منطقة عمل القوات الدولية خالية من هذا السلاح الثقيل، ومن أي انتشار عملاني لمقاتلي المقاومة. ان وجود السلاح الخفيف الخفي لا يشكل بالمقاييس اللبنانية المعتمدة في كل المناطق وجوداً مهدداً للأمن أو للقانون. ان التوافقات المحلية وبين الدولة وحزب الله لا تتعارض مع هذا الوجود للسلاح الخفي.

تبقى الاشكالية في موضوع سلاح حزب الله مركزة على امكانية حصول القوات الدولية على معلومات دقيقة عن وجود مخازن أسلحة وذخائر ثقيلة، ومحاصرة هذه القوات الدولية لهذه المخازن والطلب إلى الجيش اللبناني مصادرتها. ماذا سيكون موقف الجيش وموقف المقاومة تجاه مثل هذا السيناريو؟

لا بدّ من أن تغلب الحكمة في كل المعالجات الخاصة بسلاح حزب الله، وأن يدرك الجميع أن تنفيد القرار ١٧٠١ يرتكز أساساً على هذا المطلب، ولكن مع تفهم من قبل المجتمع الدولي لدقة وحساسية وصعوبة هذا الموضوع. ان المعالجة الحقيقية تكون بجهد لبناني داخلي تشارك فيه كل القيادات اللبنانية لايجاد المخرج العملي لحل هذه القضية. ويمكن للدول العربية تقديم مساهمة كبيرة من خلال دعم وتسهيل الحوار السياسي بين لبنان وسوريا، بالاضافة إلى ضرورة توسيع قنوات الحوار اللبناني باتجاه ايران.

التوصية

من أجل ايجاد حل وطني لهذه المشكلة كنقطة انطلاق لتنفيذ القرار ١٧٠١، ضمن خطة الدولة لاستعادة السيادة وتحقيق الاستقرار فانني اقترح أن يجري احياء قانون الانصار الصادر عام ١٩٥٨ وضم مقاتلي حزب الله مع كادراتهم القيادية إلى الدولة اللبنانية، كقوة داعمة لوحدات الجيش في الجنوب، على أن تبقى كقوى احتياط يجري استدعاؤها للخدمة والانتشار عملانياً طبقاً لحالات وأوضاع محددة حصراً في القانون. لا يمكن أن يتعارض هذا الحل مع تنفيذ القرار ١٧٠١ أو مع القوانين الدولية، وهو يأتي في سياق ممارسة الدولة لسيادتها وحقها في تنظيم قواتها المسلحة والأمنية بشكل يتناسب وحاجات الدفاع والأمن.

Endnotes

1. Richard N. Haass, "The New Middle East," *Foreign Affairs* 85 (November / December 2006) Number 6: 3.
2. Haas, 4.
3. The US Administration and the Israeli government did not respond favorably to the Arab summit held in Lebanon in March 2002 which called for comprehensive peace with Israel. The initiative was known as 'The Beirut Declaration.' See Arab League website.
4. Haass, 4.
5. See the "Taef Agreement." Full text published by the Lebanon Parliament in 1991.
6. Haass, 5.
7. Noah Feldman, "After Jihad, America and the Struggle for Islamic Democracy," (FSG), 2003.
8. Anub Shah, "The Threat of Islam," 11 November 2003, *http://www.globalinstitute.org/geopolitics/MiddleEast/Islam.*
9. Shah, "The Threat of Islam,"
10. Tim McGirk; Avimim, "Israel's Military Dilemma: How Far into Lebanon to Go," Times in partner with CNN, 7 August 2006. *http://www.time.com/time/world/art5icle/0,8599,1223755,00.html.*
11. "A Ceasefire Reality," *Washington Post,* 17 August 2005.

12. John Kampfner, “Blood on His Hands,” *New Statesman,* 7 August 2006, *http://www.newstatesman.com/20068070017.*
13. Ze’ev Schiff, ”Israel’s War with Iran,” Foreign Affairs, 85 (November / December 2006): 24.
14. Schiff, 26.
15. See the “Seven Points Plan” attached as an annex.
16. “The Diplomatic Campaign for the 1701,” analysis, *Ad-Diyar Newspaper,* 2 August 2006.
17. “Organizing the UNIFIL Force and the Rules of Engagement,” analysis, *Ad-Diyar Newspaper*, 27 August 2006.
18. “Iran Foreign Security Policy,” *National Defense Journal, Lebanon.* 75 (October 2006).
19. Schiff, “23-28.
20. “Washington’s Interests in Israel’s War on Lebanon: Fact and Content,” *http://www.newyorker.com/fact/content/article/060821fa-fact-79k* .
21. Tony Badran, “Three Layered Conflict, in Lebanon Politics Certainly not Local,” *National Review*, 13 December 2006, *http://www.us.f529.mailyahoo.com/4m/showletter?msgld=2429-608233-1319.*
22. Badran, “Three Layered Conflict.”
23. Marco Vicenzino, “Lebanon Global and Regional Challenges,” *http://www.fpa.org/topics.inf2414/topics-info-shor.htm?-id=386311.*
24. See “President’s Address to the Nation: The New Strategy,” *http://www.whitehouse.gov/news/releases/200770110-7.html.*
25. “New Terrorist Groups Controlled by PLO Dissidents in Lebanon: Fatali Al-Islam,” *http://www.washingtoninstitute.org/templateC07.php?CIO=14.*

كلمة الممثّل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة
السفير غير بيدرسون

الأمين العام كوفي أنان لعب دوراً في تطبيق القرار ١٧٠١ والأمين الجديد سيعمل على وضع تنفيذ القرار في سلم أولوياته.

١ ـ هذا القرار انجاز كبير للبنان واستقراره. الشعب اللبناني ينسى ما حصل قبل القرار. في لبنان كان هناك نقاش داخل الحكومة: أمل وحزب الله الشريكان في الحكومة وافقا على خطة الحكومة الـ ٧ نقاط.

تشكل أساس القرار قبل أسبوع من تاريخ القرار الـ ١٧٠١ وكان ليس في مصلحة لبنان.

بفضل الدعم الأوروبي حصلت تعديلات على النص المقدم. واختلف عن السابق. القرار وضع حداً للحرب وفي تلك الحقبة كنا نتساءل إذا كنا نوقف النار. لكن تمكّن القرار من وضع حدّ للعمليات وكان ذلك انجازاً كبيراً. ويجب أن نتذكّر عندما ننظر بالقرار وتطبيقه في الظروف التي رافقت وضعه.

المرحلة الأولى: وقف العمليات العسكرية.

الثانية: وضع حلّ للمدى البعيد بإنشاء منطقة خالية من السلاح.

تحرير المعتقلين لدى الجانبين.

حلّ قضية مزارع شبعا.

العودة إلى اتفاقية الهدنة ١٩٤٩. أهم ما ذكر في الديباجة تحرير السجناء اللبنانيين والإسرائيليين.

مزارع شبعا ذكرت في القرار وهذا انجاز هائل في القرار وإسرائيل كانت ضد ذلك.

ثمة مجموعة تدرس تفاصيل موضوع المزارع وأستطيع أن أوكد أن الأمين العام السابق والحالي يهتمان بحل القضية (المزارع) وبالنسبة للعلاقات مع سوريا وإسرائيل.

بالنسبة لنزع السلاح فهو عملية سياسية داخلية وثمة توافق بين اللبنانيين أن يحصل حوار شفاف بين اللبنانيين.

ثمة توجّه لإيجاد سياسة دفاعية وثمة تعثّر في العملية وثمة تطبيق للقرار ١٧٠١ لما فيه خير ومصلحة لبنان.

حتى الآن تطبيق ١٧٠١ مطمئن وواعد وتفاجأ الجميع من الهدوء في جنوب لبنان والجميع حمل رسالة واضحة لإسرائيل. وثمة توافق لتطبيق ١٧٠١. هو قرار تسوية وهذا شأن كل قرارات الأمم المتحدة تنجم عن تسوية. أتحدّى أن تذكروا أي نقطة ضد مصلحة لبنان وأنا أحتكم من أجل دعم تطبيق الـ ١٧٠١ لإحلال السلام والتنمية وتحسين العلاقات مع سوريا، وضبط العلاقة مع إسرائيل وأنا مستعد للإجابة على أي سؤال.

القرار ١٧٠١: حلّ أم مشكلة؟

المحامي محمد مطر[١]

كما هو معلوم، جاء إقرار القرار ١٧٠١ من قبل مجلس الأمن الدولي لإيقاف الأعمال الحربية ا لتي اندلعت في ١٢ تموز ٢٠٠٦ بين حزب الله وإسرائيل.

غير أن الوقائع الميدانية والعسكرية هذه، والتي اعتبرها حزب الله إنجازاً مهماً له، جاءت غير متوافقة مع الوقائع الدبلوماسية والسياسية التي أنتجتها الدبلوماسية والتي عكستها مندرجات القرار الدولي ١٧٠١. وهذا بدوره يطرح تساؤلاً مركزياً عن حقيقية موقف حزب الله من القرار الدولي المذكور، وهل سيلتزم جدياً في تطبيق بنوده؟ وما تأثير قراره بهذا الخصوص على وضع لبنان داخلياً وخارجياً؟.

يطرح تطبيق القرار الدولي ١٧٠١ إذاً إشكاليتان متداخلتان: الأولى داخلية، والثانية خارجية.

تتعلّق الإشكالية الداخلية، بعلاقة حزب الله بالدولة اللبنانية وبالنسيج السياسي والطائفي المكوّن لهذا الكيان.

أما الإشكالية الخارجية، فتتعلّق بالدولة اللبنانية وعلاقاتها وبالتزاماتها بالشرعية الدولية وتجاه المجتمع الدولي.

وقضايا الإشكالية الداخلية هذه مترابطة:

١ ـ علاقة الدولة بالمقاومة، وقرار الحرب والسلم بمن هو منوط؟

---

(١) مسؤول ناشط في عدّة مؤسّسات من المجتمع المدني.

٢ ـ المقاومة: هل هي لبنانية (بمعنى وطنية صرف) أم هل هي إسلامية (بمعنى وطنية/ إقليمية).

٣ ـ تداخل هذه المعطيات وتأثيرها على تركيبة لبنان التاريخية وتوازنه الداخلي، وعلى السلم الأهلي تالياً؟.

أما قضايا الإشكالية الخارجية هذه فهي:

١ ـ شرعية المقاومة وفق القانون الدولي.

٢ ـ مسؤولية الدولة عن أعمال المقاومة.

٣ ـ السيادة وتلازم الداخلي بالخارجي.

إن مواقف حزب الله تجاه هذه القضايا هو الذي سيحدِّد ما إذا كان القرار الدولي ١٧٠١ حلاً أم مشكلة؟

La résolution 1701 du Conseil de Sécurité: le droit et le langage

par Nabil MAAMARI [1]

Nous-nous proposons dans ce qui suit de passer en revue quelques particularités de la rédaction de la résolution 1701 (2006) du Conseil de Sécurité. Les remarques que nous ferons tendent à montrer la raison d'être de telle ou telle formule, ce qui prouve que la rédaction des textes onusiens n'est jamais laissée au hasard, mais que ses subtilités laissent souvent aux événements futurs le soin de résoudre - ou de ne pas résoudre - les problèmes qui n'ont pas pu l'être au moment de l'adoption du texte. Nous examinerons successivement quatre points: Premier point: *Chapitre VI ou Chapitre VII?* Deuxième point: *Milice armée ou résistance armée?* Troisième point: *Attaques et offensives militaires.* Et enfin, quatrième point: *Le désarmement du Hezbollah: par qui et comment?*

I - Chapitre VI ou Chapitre VII?

En commentant l'adoption par le Conseil de sécurité de la Résolution 1701, le 11 août 2006, le Gouvernement libanais a fait comprendre qu'il a réalisé une victoire diplomatique en obtenant l'amendement du projet de résolution présenté par les Etats-Unis et la France de manière à transférer sa base juridique du Chapitre VII au Chapitre VI de la Charte des Nations Unies. Par la suite, il a été déclaré que la base juridique de la résolution se situait à mi-chemin entre le Chapitre VI et le Chapitre VII, ce que nous nous proposons ici de vérifier.

Le Chapitre VI de la Charte des Nations Unies est intitulé «Règlement pacifique des différends». L'Article 33, qui inaugure ce chapitre, dispose que «[l]es parties à tout différend dont la prolongation est susceptible de menacer

(1) Chargé d'enseignement à la Faculté de droit et des sciences politiques de l'Université Saint-Joseph, Directeur adjoint du Centre d'études des droits du monde arabe (CEDROMA)

le maintien de la paix et de la sécurité internationales doivent en rechercher la solution, avant tout, par voie de négociation, d'enquête, de médiation, de conciliation, d'arbitrage, de règlement judiciaire, de recours aux organismes ou accords régionaux, ou par d'autres moyens pacifiques de leur choix.» L'article poursuit (paragraphe 2): « Le Conseil de sécurité, s'il le juge nécessaire, invite les parties à régler leur différend par de tels moyens.» Il faut souligner ici le mot «invite», en anglais: «call upon», qui n'implique aucune contrainte à l'égard des Etats appelés à appliquer la résolution du Conseil de sécurité. D'autre part, l'Article 36, qui se trouve également au Chapitre VI, dispose que le Conseil de sécurité peut «recommander […] les procédures ou méthodes d'ajustement appropriées.» Et il convient de souligner ici le mot *«recommander»*, de même que le mot «recommandations» qui figure à l'Article 38, situé également au Chapitre VI.

On le voit, le Chapitre VI n'est pas adapté à la situation ayant fait l'objet de la résolution 1701. Tout d'abord, il concerne un différend dont la prolongation serait simplement susceptible de «menacer le maintien de la paix et de la sécurité internationales». Cette hypothèse n'est pas en conformité avec l'ampleur de la guerre de juillet-août 2006. Ensuite, les modes de règlement qu'il institue à titre principal: négociation, médiation, conciliation, etc., ne sont pas adaptés à la situation. Enfin, il n'autorise le Conseil de sécurité qu'à faire des *recommandations* qui par définition, ne sont pas contraignantes pour les parties au conflit.

En revanche, le chapitre VII est intitulé *«Action en cas de menace contre la paix, de rupture de la paix et d'acte d'agression»*. Le premier article de ce chapitre, qui est l'Article 39, dispose que «Le Conseil de sécurité constate l'existence d'une menace contre la paix, d'une rupture de la paix ou d'un acte d'agression et fait des recommandations ou décide quelles mesures seront prises conformément aux Articles 41 et 42 pour maintenir ou rétablir la paix et la sécurité internationales.» Le texte couvre donc les situations où la paix est déjà rompue, ainsi que les situations où il y a eu acte d'agression. Il permet au Conseil de sécurité non seulement de faire des recommandations, mais également de décider des mesures à prendre. De plus, l'Article 41 permet au Conseil de sécurité de *«décider quelles mesures n'impliquant pas l'emploi de la force armée doivent être prises pour donner effet à ses décisions, et [d']inviter les Membres des Nations Unies à appliquer ces mesures»*. Celles-ci peuvent comprendre l'interruption des relations économiques et des communications, ainsi que la rupture des relations diplomatiques, tandis

que l'Article 42 autorise le Conseil de sécurité à entreprendre, au moyen de forces aériennes, navales ou terrestres, toute action qu'il juge nécessaire au maintien ou au rétablissement de la paix et de la sécurité internationales. Ces dispositions doivent d'ailleurs être comprises à la lumière de l'Article 25 de la Charte qui dispose que «[l]es Membres de l'Organisation conviennent d'accepter et d'appliquer les *décisions* (2) du Conseil de sécurité conformément à la présente Charte».

On ne peut manquer de remarquer ici, d'un côté, que l'objet du chapitre VII, contrairement à celui du Chapitre VI, correspond à la nature de la situation qui régnait entre le Liban et Israël en juillet-août 2006, et d'un autre côté, que les pouvoirs qu'il donne au Conseil de sécurité sont ceux-là même qui lui permettaient de remédier à la situation.

On peut alors se demander pourquoi le Gouvernement libanais cherchait à mettre la résolution sous le régime du Chapitre VI. La réponse, c'est que la résolution demande que le Gouvernement libanais étende son autorité à l'ensemble du territoire libanais, afin d'y exercer intégralement sa souveraineté, de sorte qu'aucune arme ne s'y trouve sans son consentement et qu'aucune autorité ne s'y exerce autre que la sienne. Elle demande également au Gouvernement libanais de procéder au désarmement de tous les groupes armés au Liban et de sécuriser ses frontières de manière à empêcher l'entrée au Liban sans son consentement d'armes et de matériel connexe. Placer la résolution sous le Chapitre VII reviendrait donc à imposer au Gouvernement libanais des obligations que celui-ci ne pourrait peut-être pas assumer, du moins dans l'immédiat, avec la possibilité de s'exposer à des actions coercitives au cas où il ne se plierait pas à la résolution.

Finalement, la Résolution 1701 est-elle placée sous le Chapitre VI ou le Chapitre VII? Tout d'abord, on peut remarquer que ni le Chapitre VII ni aucun des articles qu'il contient n'y est mentionné, mais que ni le Chapitre VI ni aucun des articles qui le composent n'y figure non plus. A titre de comparaison, les Résolutions 50, 54 ou 62 de 1948, qui concernent également le conflit israélo-arabe, et dont la dernière est à l'origine de la Convention d'armistice du 23 mars 1949 entre le Liban et Israël, se réfèrent clairement au Chapitre VII et aux Articles 39 à 42 de la Charte. Ensuite, il faut remarquer que parmi ses motifs, la Résolution 1701 contient ce qui suit: «Considérant que la situation au Liban constitue une menace à la paix et à la sécurité

(2) Les italiques sont de l'auteur.

internationales …» Or, cette expression est plus proche des termes de l'Article 39 (3) que de ceux de l'Article 393. Le premier, comme nous l'avons indiqué, parle de «tout différend dont la prolongation est susceptible de menacer le maintien de la paix et de la sécurité internationales», le second parle d'«une rupture de la paix ou d'un acte d'agression». D'un autre côté, aucun des modes de règlement pacifique des différends prévus nommément et à titre principal au Chapitre VI (négociation, enquête, médiation, conciliation, arbitrage, règlement judiciaire, etc.) n'est appliqué ici, ce qui nous fait pencher plutôt du côté du Chapitre VII. En définitive, nous devons considérer les termes utilisés pour déterminer les obligations des uns et des autres, ce qui nous permettra d'apprécier les subtilités du langage dans les résolutions du Conseil de sécurité.

En effet, s'agissant des obligations du Liban, la Résolution est rédigée comme suit: Le «Conseil de sécurité […], *Lance un appel en faveur* d'une cessation totale des hostilités fondée, en particulier, sur la cessation immédiate par le Hezbollah de toutes les attaques et la cessation immédiate par Israël de toutes les offensives militaires […] *Souligne qu'il importe* que le Gouvernement libanais étende son autorité à l'ensemble du territoire libanais […]» Mais plus loin, *il lui demande* de sécuriser ses frontières.

Plus loin encore, le Conseil de sécurité[...] «[l]ance un appel à Israël et au Liban pour qu'ils appuient un cessez- le- feu permanent et une solution à long terme […]».

S'adressant au Secrétaire général, le Conseil de sécurité *«l'invite à…»*, *«le prie de…».*

S'agissant du renforcement de la FINUL, il *«Décide* […] d'autoriser un accroissement des effectifs de celle-ci […]» et «décide que la Force devra […]».

S'agissant des autres Etats, il *«Décide* […] que tous les Etats devront prendre les mesures nécessaires pour empêcher, de la part de ses ressortissants ou à partir de leurs territoires ou au moyen de navires de leur pavillon ou d'aéronefs de leur nationalité», la vente d'armes, etc. (voir le point quatrième de la présente note)

En conclusion de ce premier point, on peut dire que la Résolution 1701 se

(3) V., contra, George Jallad, "Open to interpretation: what 1701 means for Lebanon's security", Daily Star, 12 sept. 2006.

situe effectivement entre les deux Chapitres VI et VII de la Charte.

II - Milice armée ou résistance nationale?

L'Accord de Taëf du 22 octobre 1989, approuvé par les membres du Parlement libanais le 5 novembre 1989, a prévu que toutes les milices libanaises et non libanaises devaient être dissoutes et désarmées. Le Hezbollah ne se considérant pas comme une milice, mais comme un mouvement de résistance contre l'occupation israélienne, a continué de s'armer et de mener des opérations contre Israël au sud du Liban.

Dans sa Résolution 1559 (2004) du 2 septembre 2004, le Conseil de sécurité (paragraphe 2) «Demande que toutes les milices libanaises et non libanaises soient dissoutes et désarmées». Ce sont donc les mêmes termes que ceux de l'Accord de Taëf, et il est clair que la résolution du Conseil de sécurité entend par milices libanaises principalement le Hezbollah.

Dans sa Résolution 1680 (2006) du 17 mai 2006, le Conseil de sécurité exprime le regret de constater que certaines dispositions de la Résolution 1559 n'ont pas été appliquées, notamment «celles qui concernent la dissolution et le désarmement de toutes les milices libanaises ou autres, l'extension du contrôle de l'Etat libanais à tout le territoire du pays […]» (troisième alinéa des motifs). Se félicitant «de la décision issue du dialogue national libanais selon laquelle les milices palestiniennes se trouvant en dehors des camps de réfugiés seront désormais désarmées dans les six mois», il «souhaite que cette décision soit exécutée et demande qu'il soit fait encore davantage pour dissoudre et désarmer toutes les milices libanaises ou autres et pour rétablir complètement le contrôle de l'Etat libanais sur toute l'étendue de son territoire.» (paragraphe 6).

La Résolution 1701 reprend les dispositions des Résolutions 1559 (2004) et 1680 (2006). S'agissant du désarmement, les trois résolutions mentionnent les «milices libanaises ou autres» ou des «milices libanaises et non libanaises» ou «tous les groupes armés au Liban», ce qui est normal, puisqu'il importe d'interdire tous les groupes armés existant ou pouvant exister au Liban. En revanche, s'agissant de la cessation des hostilités, la Résolution 1701 s'adresse nommément au Hezbollah afin qu'il procède à une cessation immédiate de toutes les attaques, ce qui est tout aussi normal puisqu'il était véritablement l'une des deux parties aux hostilités et que la situation exigeait qu'on appelât les choses par leur nom. La position du Conseil de sécurité est

invariable et l'adéquation du langage aux besoins est manifeste.

Il n'est sans doute pas sans intérêt dans ce cadre d'examiner, parallèlement à la position constante du Conseil de sécurité, l'évolution de la position du Gouvernement libanais.

En effet, dans la déclaration portant programme du gouvernement libanais actuel, qui a été formé le 19 juillet 2005, le Gouvernement, tout en exprimant son attachement à l'application de l'Accord de Taëf, «considère que la résistance libanaise constitue une expression sincère et naturelle du droit national du peuple libanais de libérer son territoire, de défendre son honneur en face des agressions, des menaces et des convoitises israéliennes et d'œuvrer à l'accomplissement de la libération de la terre libanaise.» En même temps, il affirme son attachement au respect du droit international, aux «bonnes relations» avec la légalité internationale et au respect de ses décisions, *dans les limites de la souveraineté, de la solidarité et de l'unité nationale.*

Au contraire, dans sa déclaration du 27 juillet 2006 à la Conférence tenue à Rome pour l'aide à apporter au Liban, le même Gouvernement a présenté un plan en 7 points, dont le 4e prévoit «l'extension du contrôle des autorités libanaises sur l'ensemble du territoire par le déploiement des forces armées légales de manière que l'Etat soit le seul détenteur de l'autorité et des armes, conformément aux dispositions de l'Accord de Taëf.» Le plan en 7 points est repris dans le discours prononcé le 7 août 2006 à la Conférence des Ministres des Affaires Etrangères arabes qui s'est tenue à Beyrouth. Il est ensuite entériné par la Résolution 1701 (paragraphe 5).

C'est donc du côté libanais que les ressources du langage sont sollicitées. Le même gouvernement fait dire à l'Accord de Taëf une chose et son contraire. Mais le changement de position est compréhensible puisqu'il fallait bien trouver une solution à la situation, et cette solution a été trouvée dans le ralliement tardif (et verbal?) aux résolutions de la communauté internationale.

III - Attaques et offensives militaires

Tandis qu'elle demande au Hezbollah la cessation immédiate de «toutes les attaques», la Résolution 1701 (paragraphe 1) demande à Israël la cessation immédiate de «toutes les offensives militaires». Ceci veut dire que l'Etat hébreux conserve le droit de légitime défense, «droit naturel» consacré par

l'Article 51 de la Charte.

Dans son avis consultatif du 7 juillet 1996 au sujet de la *Licéité de la menace ou de l'emploi de l'arme nucléaire*, (§ 96), la Cour internationale de Justice affirme ce qui suit:

«La Cour ne saurait au demeurant perdre de vue le droit fondamental qu'a tout Etat à la survie, et donc le droit qu'il a de recourir à la légitime défense, conformément à l'article 51 de la Charte, lorsque cette survie est en cause.»(4)

Or, cette notion de légitime défense doit être clarifiée: la légitime défense doit tendre uniquement à répondre à une agression armée déjà en cours ou imminente(5); elle doit avoir pour but de remédier à la situation en attendant l'intervention du Conseil de sécurité; enfin, le principe de proportionnalité doit être respecté(6). Une intervention disproportionnée avec la gravité de l'agression, de même qu'une intervention préventive, ne relèvent pas de la légitime défense. On sait toutefois qu'Israël ne respecte pas ces critères. Tout comme les Etats-Unis (Afghanistan, Irak)(7), il donne notamment à des actions préventives le qualificatif de légitime défense. Il a déjà eu recours à cette conception en 1967 contre l'Egypte, lors de la guerre des six jours, et le 7 juin 1981 contre l'Irak, lorsque l'aviation militaire israélienne a détruit le réacteur nucléaire Osirak, au sud-est de Bagdad, comme il y a eu recours contre les camps palestiniens au Liban. Dans le cas présent, cette conception abusive de la légitime défense a servi à justifier toutes les destructions et les

(4) Voir également l'arrêt de la C.I.J. du 27 juin 1986 dans l'affaire des Activités militaires et paramilitaires au Nicaragua et contre celui-ci, Rec., p. 94 et 102

(5) D'après l'Article 1er de la Résolution 3314 de l'Assemblée générale des Nations Unies du 14 décembre 1974 (Définition de l'agression), «[l]'agression est l'emploi de la force armée par un Etat contre la souveraineté, l'intégrité territoriale ou l'indépendance politique d'un autre Etat, ou de toute autre manière incompatible avec la Charte des Nations Unies.» Cette définition ne lie pas le Conseil de sécurité, qui conserve le pouvoir d'appréciation que lui confère la Charte. Le fait que l'un des agresseurs éventuels ne soit pas un Etat pose d'ailleursv un problème d'adaptation des textes qui ne relève pas du présent exercice.

(6) Sur la légitime défense, voir Patrick DAILLIER et Alain PELLET, Droit international public, 7e éd., Paris, LGDJ, 2002, n° 566, p. 941 et s.

(7) Voir O. CORTEN et F. DUBISSON, «Opération Liberté immuable, une extension abusive du concept de légitime défense», RGDIP, 2002, p. 51.

carnages de juillet-août (attaque de l'aéroport, destruction des ponts, etc.); elle a par la suite posé des problèmes avec le survol par l'aviation israélienne de l'espace aérien libanais et des navires de la FINUL; elle ne manquera sans doute pas de soulever d'autres problèmes à l'avenir, surtout si le Hezbollah va continuer à s'armer.

IV - Désarmer le Hezbollah: par qui et comment?

Le paragraphe 8 de la Résolution 1701 prévoit l'«[a]pplication intégrale des dispositions pertinentes des Accords de Taëf et des résolutions 1559 (2 004) et 1680 (2006) qui exigent le désarmement de tous les groupes armés au Liban, afin que, conformément à la décision du Gouvernement libanais du 27 juillet 2006, seul l'Etat libanais soit autorisé à détenir des armes et à exercer son autorité au Liban.»

Le même paragraphe prévoit l'«[e]xclusion de toute vente ou fourniture d'armes et de matériels connexes au Liban, sauf celles autorisées par le Gouvernement.»

Quelle est donc l'autorité chargée de désarmer le Hezbollah, et quelle est l'autorité chargée d'empêcher que des armes et des munitions lui soient acheminées de nouveau?

Pour ce qui est du désarmement, le paragraphe 10 «[p]rie le Secrétaire général de mettre au point, en liaison avec les acteurs internationaux clefs et les parties intéressées, des propositions pour mettre en œuvre les dispositions pertinentes des Accords de Taëf et des résolutions 1559 (2004) et 1680 (2 006), notamment celles relatives au désarmement […].

Donc, d'après la Résolution, la FINUL n'est pas censée procéder elle-même au désarmement du Hezbollah, en opérant par exemple la recherche et la saisie d'armes et de munitions dans les caches et les maisons

Pour ce qui concerne le réarmement, la résolution (paragraphe 14) [d]emande au Gouvernement libanais de sécuriser ses frontières et les autres points d'entrée de manière à empêcher l'entrée au Liban sans son consentement d'armes ou de matériel connexe et prie la FINUL, comme elle y est autorisée au paragraphe 11, de prêter assistance au Gouvernement libanais sur sa demande.»

Le paragraphe 11 dispose en effet dans son alinéa f) que la FINUL devra: « [a]ider, sur sa demande, le Gouvernement libanais à donner effet au

paragraphe 14.»

Ces dispositions reviennent à dire que si le Gouvernement libanais s'abstient de désarmer le Hezbollah par ses propres forces armées, la FINUL ne le fera pas à sa place. Or, on sait que le Gouvernement libanais peut ne pas être en mesure de prendre l'initiative du désarmement (d'ailleurs aucun délai n'est fixé pour le faire).

Quant à la mission consistant à sécuriser les frontières afin d'empêcher l'afflux d'armes et de munitions destinées aux Hezbollah ou à d'autres groupes, on sait que celles-ci vont bien au-delà de la zone actuelle d'opération de la FINUL, qui se situe entre la Ligne bleue et le Litani, ce qui laisse l'aéroport, une bonne partie des ports, y compris celui de Beyrouth, ainsi qu'une grande partie des frontières terrestres et maritimes à la seule charge des forces armées libanaises, malgré l'aide éventuelle prévue de la FINUL et à moins d'une demande expresse (et problématique en ce qui concerne la frontière avec la Syrie) du Gouvernement libanais (8).

Il faut souligner par ailleurs que le paragraphe 15 de la Résolution prévoit «que tous les Etats devront prendre toutes les mesures nécessaires pour empêcher, de la part de leurs ressortissants ou à partir de leurs territoires ou au moyen de navires de leur pavillon ou d'aéronefs de leur nationalité: a) La vente ou la fourniture à toute entité ou individu situé au Liban d'armes et de matériel connexe de tous types, y compris les armes et leurs munitions, les véhicules et le matériel militaires, le matériel paramilitaire et leurs pièces de rechange, que ce matériel provienne ou non de leur territoire […].

On voit combien les mots sont soigneusement choisis: ils expriment en fait la volonté de la communauté internationale, dans les limites du raisonnable et de ce qui est réaliste, et dans un souci d'équilibre entre les obligations du Gouvernement libanais et celles de la communauté internationale, de faire cesser le conflit armé, d'empêcher les incursions de l'armée israélienne au sud du Liban, d'endiguer l'avance iranienne et syrienne, de priver l'Iran d'une frontière et d'un front face à Israël et d'éviter en même temps que les membres de la FINUL subissent le même sort qu'ont connu en 1983 les 242 Marines et les 58 soldats français de la Force multinationale.

(8) Voir Ed BLANCHE, «Mission impossible», The Middle East, n° 371, octobre 2006, p.20 et s.

Mais s'agit-il seulement de mots? La contribution massive d'Etats de tous horizons aux effectifs de la FINUL, l'aide financière au Liban (prévue d'ailleurs au paragraphe 6 de la Résolution) à l'occasion de la réunion de «Paris 3», sont la meilleure façon de joindre les actes à la parole et le meilleur gage de l'appui de la communauté internationale au Gouvernement libanais. La Résolution 1701 n'est certes pas une solution définitive aux problèmes du Liban, ce qui n'est d'ailleurs pas son objet Elle montrera toutefois à l'Iran. et à la Syrie la détermination de la communauté internationale face à ce dossier. Toutefois, une question reste posée: si le Liban a déployé son armée au Sud, parviendra-t-il à appliquer sa part des autres obligations établies par cette Résolution?

ملاحق

S/RES/1559 (2004)
Distr.: General
2 September 2004

الأمم المتحدة
مجلس الأمن

القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٠٢٨ المعقودة في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن لبنان، ولا سيما القراران ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخان ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ والقرار ٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، والقرار ١٥٥٣ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، فضلا عن بيانات رئيسه بشأن الحالة في لبنان، ولا سيما البيان المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/21)،

وإذ يؤكد مجددا دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها **دوليا**،

وإذ يشير إلى عزم لبنان على ضمان انسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه من استمرار تواجد ميليشيات مسلحة في لبنان، مما يمنع الحكومة اللبنانية من ممارسة كامل سيادتها على جميع الأراضي اللبنانية،

وإذ يؤكد مجددا أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية،

وإذ يدرك أن لبنان مقبل على انتخابات رئاسية **ويؤكد** أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقا لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي،

١ - **يؤكد مجددا** مطالبته بالاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء لبنان؛

٢ - **يطالب** جميع القوات الأجنبية المتبقية بالانسحاب من لبنان؛

٣ - **يدعو** إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها؛

٤ - **يؤيد** بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية؛

٥ - **يعلن** تأييده لعملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المقبلة تجري وفقا لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي؛

٦ - **يطالب** جميع الأطراف المعنية بالتعاون تعاونا تاما وعلى وجه الاستعجال مع مجلس الأمن من أجل التنفيذ الكامل لهذا القرار ولجميع القرارات ذات الصلة بشأن استعادة لبنان لسلامته الإقليمية وكامل سيادته واستقلاله السياسي؛

٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يوافي مجلس الأمن في غضون ثلاثين يوما بتقرير عن تنفيذ الأطراف لهذا القرار، **ويقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

United Nations
Security Council

S/RES/1559 (2004)
Distr.: General
2 September 2004

Resolution 1559 (2004)

Adopted by the Security Council at its 5028th meeting, on 2 September 2004

The Security Council,

Recalling all its previous resolutions on Lebanon, in particular resolutions 425 (1978) and 426 (1978) of 19 March 1978, resolution 520 (1982) of 17 September 1982, and resolution 1553 (2004) of 29 July 2004 as well as the statements of its President on the situation in Lebanon, in particular the statement of 18 June 2000 (S/PRST/2000/21),

Reiterating its strong support for the territorial integrity, sovereignty and political independence of Lebanon within its internationally recognized borders,

Noting the determination of Lebanon to ensure the withdrawal of all non-Lebanese forces from Lebanon,

Gravely concerned at the continued presence of armed militias in Lebanon, which prevent the Lebanese Government from exercising its full sovereignty over all Lebanese territory,

Reaffirming the importance of the extension of the control of the Government of Lebanon over all Lebanese territory,

Mindful of the upcoming Lebanese presidential elections and *underlining* the importance of free and fair elections according to Lebanese constitutional rules devised without foreign interference or influence,

1. *Reaffirms* its call for the strict respect of the sovereignty, territorial integrity, unity, and political independence of Lebanon under the sole and exclusive authority of the Government of Lebanon throughout Lebanon;

2. *Calls upon* all remaining foreign forces to withdraw from Lebanon;

3. *Calls for* the disbanding and disarmament of all Lebanese and non-Lebanese militias;

4. *Supports* the extension of the control of the Government of Lebanon over all Lebanese territory;

5. *Declares* its support for a free and fair electoral process in Lebanon's upcoming presidential election conducted according to Lebanese constitutional rules devised without foreign interference or influence;

6. *Calls upon* all parties concerned to cooperate fully and urgently with the Security Council for the full implementation of this and all relevant resolutions concerning the restoration of the territorial integrity, full sovereignty, and political independence of Lebanon;

7. *Requests* that the Secretary-General report to the Security Council within thirty days on the implementation by the parties of this resolution and *decides* to remain actively seized of the matter.

S/RES/1595 (2005)

Distr.: General
7 April 2005

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥١٦٠، المعقودة في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

إن مجلس الأمن،

إذ يكرر تأكيد دعوته إلى الاحترام الصارم لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية للحكومة اللبنانية،

وإذ يؤيد رأي الأمين العام، المعرب عنه في رسالته المؤرخة ٢٤ آذار/ مارس ٢٠٠٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، والذي مؤداه أن لبنان يجتاز فترة صعبة وحساسة، وأنه يتحتم على جميع المعنيين التصرف بأقصى قدر من ضبط النفس، وأنه ينبغي تقرير مستقبل لبنان بالوسائل السلمية دون سواها،

وإذ يؤكد مجددا إدانته القاطعة لعملية التفجير الإرهابية التي حصلت في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٥ في بيروت، لبنان، وأدت إلى مصرع رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري وآخرين وإلى إصابة العشرات بجروح، وإذ يدين ما أعقبها من اعتداءات في لبنان،

وقد درس تقرير بعثة تقصي الحقائق الموفدة إلى لبنان للتحقيق في ملابسات هذا العمل الإرهابي وأسبابه وعواقبه (S/2005/203)، والذي أحاله الأمين العام إلى مجلس الأمن بعد البيان الذي أدلى به رئيس المجلس في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/4)،

وإذ يلاحظ مع القلق ما خلصت إليه بعثة تقصي الحقائق من أن عملية التحقيق اللبنانية تشوبها عيوب جسيمة وأنها تفتقر إلى القدرة والالتزام الضروريين للتوصل إلى نتيجة مُرضية وذات صدقية،

وإذ يلاحظ أيضا في هذا السياق ما رأته البعثة من أن كشف النقاب عن جميع جوانب هذه الجريمة الشنيعة يستلزم إجراء تحقيق مستقل دولي تتوافر له سلطة تنفيذية وموارد ذاتية في جميع مجالات الخبرة ذات الصلة،

وإذ يضع في اعتباره إجماع الشعب اللبناني على المطالبة بالكشف عن هوية المسؤولين عن الجريمة ومحاسبتهم، **وإذ يعرب عن استعداده** لمساعدة لبنان في البحث عن الحقيقة،

وإذ يرحب بموافقة الحكومة اللبنانية على القرار الذي سيتخذه مجلس الأمن بشأن إنشاء لجنة مستقلة دولية للتحقيق، **وإذ يرحب أيضا** باستعدادها للتعاون التام مع هذه اللجنة في إطار سيادة لبنان ونظامه القانوني، على النحو الذي أُعرب عنه في الرسالة المؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥ الموجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبنان لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام (S/2005/208)،

١ - **يقرر**، انسجاما مع رسالة القائم بالأعمال بالنيابة للبنان المذكورة أعلاه، إنشاء لجنة مستقلة دولية للتحقيق (''اللجنة'') تتخذ من لبنان مقرا لها، لمساعدة السلطات اللبنانية في التحقيق الذي تجريه في جميع جوانب هذا العمل الإرهابي، بما في ذلك المساعدة في تحديد هوية مرتكبيه وممولية ومنظميه والمتواطئين معهم؛

٢ - **يكرر تأكيد** دعوته الحكومة اللبنانية إلى أن تقدم إلى العدالة مرتكبي التفجير الإرهابي الذي حدث في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ ومنظميه وممولية **ويطلب** إلى الحكومة اللبنانية أن تكفل مراعاة نتائج واستنتاجات تحقيقات اللجنة مراعاة تامة؛

٣ - **يقرر**، ضمانا لفعالية اللجنة في القيام بواجباتها، أنه ينبغي للجنة:

- أن تلقى تعاونا تاما من جانب السلطات اللبنانية بما في ذلك إتاحة فرص الوصول بشكل كامل إلى جميع ما في حوزة هذه السلطات من معلومات وأدلة وثائقية ومادية واردة في شهادة الشهود، ترى اللجنة أنها ذات صلة بالتحقيق؛
- أن تكون لها سلطة جمع أي معلومات وأدلة إضافية، وثائقية ومادية على حد سواء، متصلة بهذا العمل الإرهابي، فضلا عن إجراء مقابلات مع جميع المسؤولين وغيرهم من الأشخاص في لبنان، ممن ترى اللجنة أن لهم أهمية في التحقيق؛
- أن تتمتع بحرية التنقل في جميع أنحاء الأراضي اللبنانية، بما في ذلك الوصول إلى جميع المواقع والمرافق التي ترى اللجنة أنها ذات صلة بالتحقيق؛

- أن توفر لها التسهيلات اللازمة لأداء مهامها، وأن تُمنح، هي وأماكن عملها وموظفيها ومعداتها، الامتيازات والحصانات التي تحق لها بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها؛

٤ - **يطلب** إلى الأمين العام التشاور بشكل عاجل مع الحكومة اللبنانية بغية تسهيل إنشاء وعمل اللجنة وفقا لولايتها واختصاصاتها على النحو المذكور في الفقرتين ٢ و ٣ أعلاه، **ويطلب إليه أيضا** أن يقدم تقريرا إلى المجلس وفقا لذلك وأن يشعره بتاريخ شروع اللجنة في كامل عملياتها؛

٥ - **يطلب كذلك** إلى الأمين العام، بصرف النظر عن الفقرة ٤ أعلاه، أن يتخذ دون تأخير الخطوات والتدابير والترتيبات اللازمة للتعجيل في إنشاء اللجنة وقيامها بعملها على نحو تام، بما في ذلك تعيين موظفين حياديين ومحنكين يملكون المهارات والخبرات المناسبة؛

٦ - **يعطي توجيهاته** إلي اللجنة بتحديد الإجراءات المتعلقة بالاضطلاع بتحقيقها، مع مراعاة القانون اللبناني والإجراءات القضائية اللبنانية؛

٧ - **يطلب** إلى جميع الدول وجميع الأطراف أن تتعاون تعاونا تاما مع اللجنة وعلى وجه الخصوص أن تزودها بأي معلومات ذات صلة قد تكون في حوزتها تتعلق بالعمل الإرهابي المذكور أعلاه؛

٨ - **يطلب** إلى اللجنة أن تنجز أعمالها في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ شروعها في كامل عملياتها حسبما يُبلِّغ به الأمين العام، **ويأذن** للأمين العام بأن يمدد عمل اللجنة فترة أخرى لا تتعدى ثلاثة أشهر، إذا ما ارتأى ذلك ضروريا لتمكين اللجنة من إنجاز تحقيقها، ويطلب إليه أن يُبلّغ مجلس الأمن وفقا لذلك؛

٩ - **يطلب** إلى اللجنة أن تقدم تقريرا إلى المجلس عن نتائج تحقيقها، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يطلع مجلس الأمن شفويا على آخر مستجدات التقدم الذي تحرزه اللجنة وذلك كل شهرين خلال عمليات اللجنة أو بشكل أكثر تواترا إذا لزم الأمر.

United Nations
Security Council

S/RES/1595 (2005)
Distr.: General
7 April 2005

Resolution 1595 (2005)

Adopted by the Security Council at its 5160th meeting, on 7 April 2005

The Security Council,

Reiterating its call for the strict respect of the sovereignty, territorial integrity, unity and political independence of Lebanon under the sole and exclusive authority of the Government of Lebanon,

Endorsing the Secretary-General's opinion, as expressed in his letter of 24 March 2005 to the President of the Security Council, that Lebanon is passing through a difficult and sensitive period, that all concerned should imperatively behave with the utmost restraint and that the future of Lebanon should be decided strictly through peaceful means,

Reaffirming its unequivocal condemnation of the 14 February 2005 terrorist bombing in Beirut, Lebanon, that killed former Lebanese Prime Minister Rafiq Hariri and others, and caused injury to dozens of people, and *condemning* the subsequent attacks in Lebanon,

Having examined the report of the fact-finding mission to Lebanon inquiring into the circumstances, causes and consequences of this terrorist act (S/2005/203), transmitted to the Security Council by the Secretary-General following the declaration of the President of the Security Council of 15 February 2005 (S/PRST/2005/4),

Noting with concern the fact-finding mission's conclusion that the Lebanese investigation process suffers from serious flaws and has neither the capacity nor the commitment to reach a satisfactory and credible conclusion,

Noting also in this context its opinion that an international independent investigation with executive authority and self-sufficient resources in all relevant fields of expertise would be necessary to elucidate all aspects of this heinous crime,

Mindful of the unanimous demand of the Lebanese people that those responsible be identified and held accountable, and *willing* to assist Lebanon in the search for the truth,

Welcoming the Lebanese Government's approval of the decision to be taken by the Security Council concerning the establishment of an international independent investigation Commission, and *welcoming also* its readiness to cooperate fully with

such a Commission within the framework of Lebanese sovereignty and of its legal system, as expressed in the letter of 29 March 2005 from the Chargé d'affaires a.i. of Lebanon to the United Nations to the Secretary-General (S/2005/208),

1. *Decides*, consistent with the above-mentioned letter from the Chargé d'affaires a.i. of Lebanon, to establish an international independent investigation Commission ("the Commission") based in Lebanon to assist the Lebanese authorities in their investigation of all aspects of this terrorist act, including to help identify its perpetrators, sponsors, organizers and accomplices;

2. *Reiterates* its call on the Lebanese government to bring to justice the perpetrators, organizers and sponsors of the 14 February 2005 terrorist bombing, and *calls upon* the Lebanese government to ensure that the findings and conclusions of the Commission's investigation are taken into account fully;

3. *Decides* that, to ensure the Commission's effectiveness in the discharge of its duties, the Commission shall:

- Enjoy the full cooperation of the Lebanese authorities, including full access to all documentary, testimonial and physical information and evidence in their possession that the Commission deems relevant to the inquiry;
- Have the authority to collect any additional information and evidence, both documentary and physical, pertaining to this terrorist act, as well as to interview all officials and other persons in Lebanon, that the Commission deems relevant to the inquiry;
- Enjoy freedom of movement throughout the Lebanese territory, including access to all sites and facilities that the Commission deems relevant to the inquiry;
- Be provided with the facilities necessary to perform its functions, and be granted, as well as its premises, staff and equipment, the privileges and immunities to which they are entitled under the Convention on the Privileges and Immunities of the United Nations;

4. *Requests* the Secretary-General to consult urgently with the Lebanese Government with a view to facilitate the establishment and operation of the Commission pursuant to its mandate and terms of reference as mentioned in paragraphs 2 and 3 above, and *requests also* that he report to the Council accordingly and notify it of the date the Commission begins its full operations;

5. *Requests further* the Secretary-General, notwithstanding paragraph 4 above, to undertake without delay the steps, measures and arrangements necessary for the speedy establishment and full functioning of the Commission, including recruiting impartial and experienced staff with relevant skills and expertise;

6. *Directs* the Commission to determine procedures for carrying out its investigation, taking into account the Lebanese law and judicial procedures;

7. *Calls on* all States and all parties to cooperate fully with the Commission, and in particular to provide it with any relevant information they may possess pertaining to the above-mentioned terrorist act;

8. *Requests* the Commission to complete its work within three months of the date on which it commenced its full operations, as notified by the Secretary-General, and *authorizes* the Secretary-General to extend the Commission's operation for a further period not exceeding three months, if he deems it necessary to enable the Commission to complete its investigation, and requests that he inform the Security Council accordingly;

9. *Requests* the Commission to report to the Council on the conclusions of its investigation and *requests* the Secretary-General to update orally the Security Council on the progress of the Commission every two months during the operations of the Commission or more frequently as needed.

S/RES/1636 (2005)
Distr.: General
31 October 2005

الأمم المتحدة
مجلس الأمن

القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٢٩٧ المعقودة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد جميع قراراته السابقة، ولا سيما القرارات ١٥٩٥ (٢٠٠٥) المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، و ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، و ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤،

وإذ يكرر تأكيد دعوته إلى الاحترام الصارم لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية لحكومة لبنان،

وإذ يعيد تأكيد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل واحدا من أشد التهديدات خطرا على السلام والأمن،

وقد درس بعناية تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة (S/2005/662) (''اللجنة'') بشأن التحقيق في التفجير الإرهابي الذي وقع في بيروت، لبنان، في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وأدى إلى مقتل رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري و ٢٢ آخرين، وتسبب في إصابة عشرات الأشخاص بجروح،

وإذ يثني على اللجنة لما اضطلعت به من عمل بارز يتسم بالاقتدار المهني في ظل ظروف صعبة لمساعدة السلطات اللبنانية في التحقيق الذي تجريه بشأن جميع جوانب هذا العمل الإرهابي، وإذ يلاحظ استنتاج اللجنة بأن التحقيق لم يتم الانتهاء منه بعد،

وإذ يثني على الدول التي قدمت المساعدة للجنة في الاضطلاع بمهامها،

وإذ يثني أيضا على السلطات اللبنانية لما قدمته للجنة من تعاون كامل في الاضطلاع بمهامها، وفقا للفقرة ٣ من القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥)،

وإذ يشير إلى أنه على جميع الدول، عملا بقراراته ذات الصلة، أن تقدم إلى بعضها البعض أقصى قدر من المساعدة فيما يتصل بالتحقيقات أو الإجراءات الجنائية المتعلقة بالأعمال الإرهابية، وإذ يشير على وجه الخصوص إلى أنه طلب في قراره ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، إلى جميع الدول وجميع الأطراف أن تتعاون تعاونا تاما مع اللجنة،

وإذ يحيط علما بما خلصت إليه اللجنة من أنه، على الرغم من أن التحقيق أحرز بالفعل تقدما كبيرا وتوصل إلى نتائج هامة، من الأهمية القصوى أن يواصل التحقيق سيره داخل لبنان وخارجه على السواء من أجل التوضيح التام لجميع جوانب هذا العمل الإرهابي وبخاصة تحديد هوية جميع من تقع عليهم مسؤولية التخطيط له وتمويله وتنظيمه وارتكابه، ومحاسبتهم على ذلك،

وإدراكا منه لما يطالب به الشعب اللبناني من تحديد هوية جميع المسؤولين عن التفجير الإرهابي الذي أدى إلى مقتل رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري وآخرين، ومحاسبتهم عليه،

وإذ يقر في هذا الصدد بتلقي الرسالة المؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الموجهة إلى الأمين العام من رئيس وزراء لبنان (S/2005/651)، التي يطلب فيها تمديد ولاية اللجنة لتمكينها من الاستمرار في مساعدة السلطات اللبنانية المختصة في أي تحقيق لاحق لمختلف أبعاد الجريمة الإرهابية،

وإذ يقر أيضا بالتوصية المتزامنة للجنة بأن هناك حاجة إلى استمرار تقديم المساعدة الدولية إلى السلطات اللبنانية ومعاونتها على كشف كل خفايا هذا العمل الإرهابي، وبأنه من الضروري أن يقوم المجتمع الدولي بجهد متواصل لإقامة برنامج للمساعدة والتعاون مع السلطات اللبنانية في ميدان الأمن والعدالة،

ورغبة منه في الاستمرار في مساعدة لبنان في البحث عن الحقيقة ومحاسبة مرتكبي هذا العمل الإرهابي على جريمتهم،

وإذ يهيب بجميع الدول أن تقدم إلى السلطات اللبنانية واللجنة ما يمكن أن تحتاج إليه وتطلبه من مساعدة فيما يتصل بهذا التحقيق، وخاصة تزويدها بكل ما قد يكون بحوزتها من معلومات ذات صلة تتعلق بهذا الهجوم الإرهابي،

وإذ يعيد تأكيد التزامه البالغ بوحدة لبنان الوطنية واستقراره، وإذ يؤكد على أن مستقبل لبنان ينبغي أن يُقرر بالطرق السلمية وعلى يد اللبنانيين أنفسهم، دونما تخويف

أو تدخل أجنبي، وإذ يحذر في هذا الصدد من أنه لا تسامح مع المحاولات الرامية إلى تقويض استقرار لبنان،

وإذ يحيط علما بالاستنتاج الذي توصلت إليه اللجنة ومفاده أنه في ضوء تغلغل دوائر الاستخبارات السورية واللبنانية، عاملة جنبا إلى جنب، في المؤسسات اللبنانية والمجتمع اللبناني، يصعب تخيل سيناريو تنفذ بموجبه مؤامرة اغتيال على هذه الدرجة من التعقيد دون علمهما، وأن ثمة سببا مرجحا للاعتقاد بأن قرار اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري ما كان يمكن له أن يُتخذ دون موافقة مسؤولين أمنيين سوريين رفيعي المستوى،

وإذ يضع في اعتباره ما خلصت إليه اللجنة من أنه بينما تعاونت السلطات السورية بدرجة محدودة مع اللجنة، بعد أن كانت قد ترددت في البدء، فإن عدة مسؤولين سوريين حاولوا تضليل التحقيق بإعطاء بيانات مغلوطة أو غير دقيقة،

واقتناعا منه بأنه ليس من المقبول، من حيث المبدأ، أن يفلت أحد في أي مكان من تحمل المسؤولية عن عمل إرهابي لأي سبب كان، بما في ذلك نتيجة قيامه هو بعرقلة التحقيق أو عدم تعاونه الصادق معه،

وإذ يقرر أن هذا العمل الإرهابي والآثار المترتبة عليه تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

وإذ يشدد على أهمية السلام والاستقرار في المنطقة، وعلى الحاجة إلى التوصل إلى حلول سلمية،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

أولا

١ - **يرحّب** بتقرير اللجنة؛

٢ - **يحيط علما** مع بالغ القلق بالاستنتاج الذي خلصت إليه اللجنة ومفاده أن هناك التقاء في الأدلة يشير إلى ضلوع مسؤولين لبنانيين وسوريين على السواء في هذا العمل الإرهابي، وأنه من الصعب تخيل سيناريو تنفذ بموجبه مؤامرة اغتيال على هذه الدرجة من التعقيد دون علمهم؛

٣ - **يقرر**، كخطوة لمساعدة التحقيق في هذه الجريمة، ودون المساس بالحكم القضائي الذي سيصدر في نهاية المطاف بذنب أو براءة أي شخص ما يلي:

(أ) أن يخضع جميع الأفراد الذين حددت اللجنة أو الحكومة اللبنانية أسماءهم باعتبارهم أشخاصا مشتبها في اشتراكهم في التخطيط لهذا العمل الإرهابي، أو تمويله، أو تنظيمه، أو ارتكابه، وبعد إبلاغ هذا التحديد إلى اللجنة المنشأة في الفقرة الفرعية (ب) أدناه، وبموافقتها، للتدابير التالية:

- تتخذ جميع الدول التدابير الضرورية لكي تمنع هؤلاء الأفراد من دخول أراضيها أو عبورها، مع العلم بأنه لا يوجد في هذه الفقرة ما يلزم أي دولة برفض دخول مواطنيها إلى أراضيها، أو لكي تكفل، في حالة وجود هؤلاء الأفراد داخل أراضيها، إتاحة هؤلاء الأفراد لإجراء مقابلات مع لجنة التحقيق، إن هي طلبت ذلك؛

- تقوم جميع الدول بما يلي: تجميد الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الموجودة داخل أراضيها، التي يملكها أو يتحكم بها هؤلاء الأفراد بشكل مباشر أو غير مباشر، أو التي تحوزها كيانات يملكها أو يتحكم بها بشكل مباشر أو غير مباشر هؤلاء الأفراد أو أفراد يعملون لحسابهم أو بناء على توجيهاتهم؛ وكفالة ألا يتيح رعاياها أو أي أشخاص موجودين داخل أراضيها أي أموال أو أصول مادية أو موارد اقتصادية لهؤلاء الأفراد أو الكيانات أو لصالحهم؛ والتعاون التام وفقا للقوانين المعمول بها مع أي تحقيق دولي يتعلق بالأصول أو المعاملات المالية لهؤلاء الأفراد أو الكيانات أو الأشخاص الذين يعملون لحسابهم، بما في ذلك عن طريق تقاسم المعلومات المالية؛

(ب) أن ينشئ، وفقا للمادة ٢٨ من نظامه الداخلي المؤقت، لجنة تابعة لمجلس الأمن تتألف من جميع أعضاء المجلس من أجل الاضطلاع بالمهام المنصوص عليها في مرفق هذا القرار؛

(ج) أن تنتهي أعمال اللجنة، وكذلك أية تدابير تكون سارية بموجب الفقرة الفرعية (أ)، عندما تبلغ تلك اللجنة مجلس الأمن باكتمال جميع إجراءات التحقيقات والإجراءات القضائية المتصلة بالهجوم الإرهابي، ما لم يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك؛

٤ - **يقرر** أن ضلوع أي دولة في هذا العمل الإرهابي يشكل انتهاكا خطيرا من جانب تلك الدولة لالتزاماتها بالعمل على منع الإرهاب والامتناع عن دعمه، وبخاصة وفقا للقرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١)، و ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، وأنه يصل أيضا إلى حد كونه انتهاكا خطيرا لالتزامها باحترام سيادة لبنان واستقلاله السياسي؛

٥ - **يحيط علما مع بالغ القلق أيضا** بالاستنتاج الذي توصلت إليه اللجنة بما مفاده أن السلطات السورية بينما تعاونت مع اللجنة من حيث الشكل لا من حيث المضمون، فإن عدة مسؤولين سوريين حاولوا تضليل اللجنة عن طريق إعطاء معلومات مغلوطة أو غير دقيقة، ويقرر أن استمرار سورية في عدم التعاون في التحقيق سيشكل انتهاكا خطيرا لالتزاماتها بموجب القرارات ذات الصلة، بما فيها القرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، و ١٥٩٥ (٢٠٠٥)؛

٦ - **يحيط علما** ببيان سورية مؤخرا بشأن اعتزامها الآن التعاون مع اللجنة، ويتوقع من الحكومة السورية أن تنفذ بالكامل الالتزامات التي تقطعها على نفسها في الآونة الحالية؛

ثانيا

٧ - **يسلم** بأن استمرار تقديم المساعدة من اللجنة إلى لبنان، حسبما طلبت حكومته في رسالتها المؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام؛ وحسبما أوصت به اللجنة في تقريرها، يظل أمرا ضروريا من أجل التوضيح الكامل لجميع جوانب هذه الجريمة الشنيعة، مما يمكّن من تحديد هوية جميع من اشتركوا في تخطيط هذا العمل الإرهابي ورعايته وتنظيمه وارتكابه، والمتواطئين معهم وتقديمهم إلى العدالة؛

٨ - **يرحب** في هذا الصدد بقرار الأمين العام بأن يمدد ولاية اللجنة حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، حسبما أذن به مجلس الأمن في قراره ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، ويقرر أنه سيمدد هذه الولاية مرة أخرى إذا أوصت اللجنة بذلك وطلبته الحكومة اللبنانية؛

٩ - **يثني** على السلطات اللبنانية لما اتخذته بالفعل من قرارات شجاعة تتعلق بالتحقيق بما في ذلك بصورة خاصة قرارها، بناء على توصية من اللجنة، اعتقال المسؤولين الأمنيين اللبنانيين السابقين المشتبه بضلوعهم في هذا العمل الإرهابي، وتوجيه الاتهام إليهم، ويشجع السلطات اللبنانية على مواصلة جهودها بنفس الإصرار من أجل كشف كل خفايا هذه الجريمة؛

ثالثا

١٠ - **يؤيد** استنتاج اللجنة بأنه يتعين على السلطات السورية أن توضح قدرا كبيرا من المسائل التي لم يتم حسمها؛

١١ - **يقرر**، في هذا السياق، ما يلي:

(أ) يجب على سورية أن تعتقل المسؤولين أو الأشخاص السوريين الذين تعتبر اللجنة أنه يشتبه بضلوعهم في التخطيط لهذا العمل الإرهابي أو تمويله أو تنظيمه أو ارتكابه، وأن تجعلهم متاحين للجنة بالكامل؛

(ب) يكون للجنة، في علاقتها بسورية، نفس الحقوق والسلطات المذكورة في الفقرة ٣ من القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، ويجب على سورية أن تتعاون مع اللجنة بالكامل ودون شرط استنادا إلى ذلك؛

(ج) يكون للجنة سلطة تقرير مكان وأساليب إجراء المقابلات مع المسؤولين والأشخاص السوريين الذين ترتأي اللجنة أن لهم صلة بالتحقيق؛

١٢ - **يصر** على أن تتوقف سورية عن التدخل في الشؤون الداخلية للبنان، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وأن تمتنع عن أي محاولة ترمي إلى زعزعة استقرار لبنان، وأن تتقيد بدقة باحترام سيادة هذا البلد وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي؛

رابعا

١٣ - **يطلب** إلى اللجنة أن تقدم إلى المجلس تقريرا بحلول ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ عن التقدم المحرز في التحقيق، بما في ذلك ما تلقاه من تعاون من جانب السلطات السورية، وفي أي موعد قبل ذلك إذا ارتأت اللجنة أن هذا التعاون لا يفي بمتطلبات هذا القرار، لكي يتسنى للمجلس، إذا لزم الأمر، النظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات [بموجب الميثاق]؛

١٤ - **يعرب** عن استعداده للنظر في أي طلب آخر للمساعدة تقدمه الحكومة اللبنانية لضمان محاسبة جميع المسؤولين عن هذه الجريمة؛

١٥ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره.

مرفق

فيما يلي مهام اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ٣ من هذا القرار:

١ - تُسجِّل، كشخص تسري بشأنه التدابير الواردة في الفقرة ٣ (أ) من هذا القرار، أي شخص تحدده لجنة التحقيق أو تحدده حكومة لبنان، بشرط عدم إبداء اعتراض من جانب أي عضو في اللجنة في غضون يومي عمل من وقت تلقي هذا التحديد، وفي حالة الاعتراض تجتمع اللجنة خلال خمسة عشر يوما للبت في مدى انطباق التدابير الواردة في الفقرة ٣ (أ).

٢ - توافق على استثناءات من التدابير المنصوص عليها في المادة ٣ (أ) على أساس كل حالة على حدة:

'١' فيما يتعلق بالقيود على السفر، عندما تقرر اللجنة أن هذا السفر مبرر بحاجة إنسانية، بما في ذلك أداء الواجبات الدينية، أو عندما تستنتج اللجنة أن الاستثناء يمكن، من باب آخر، أن يدعم مقاصد هذا القرار؛

'٢' فيما يتعلق بتجميد الأموال والموارد الاقتصادية الأخرى، عندما تقرر اللجنة أن هذه الاستثناءات ضرورية للإيفاء بالمصروفات الأساسية، بما فيها المدفوعات اللازمة للمواد الغذائية والإيجارات أو أقساط القروض العقارية والدواء والعلاج الطبي والضرائب وأقساط التأمين ورسوم المنافع العامة، أو لازمة حصرا لدفع أتعاب معقولة لقاء خدمات فنية وتسديد المصروفات التي يجري تكبدها في سياق توفير الخدمات القانونية، أو الأتعاب أو رسوم الخدمات اللازمة لمداومة احتياز الأموال أو الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية المجمدة الأخرى والحفاظ عليها.

٣ - تسجِّل استبعاد أي شخص من نطاق التدابير الواردة في الفقرة ٣ (أ) بناء على إشعار من لجنة التحقيق أو من حكومة لبنان بأن هذا الشخص لم يعد يشتبه بأنه متورط في هذا العمل الإرهابي، بشرط عدم إبداء اعتراض من جانب أي عضو في اللجنة في غضون يومي عمل من وقت تلقي هذا التحديد، وفي حالة الاعتراض تجتمع اللجنة خلال خمسة عشر يوما للبت في استبعاد الشخص من نطاق التدابير الواردة في الفقرة ٣ (أ).

٤ - تُبلغ جميع الدول الأعضاء بالأشخاص الذين يخضعون للتدابير الواردة في الفقرة ٣ (أ).

United Nations
Security Council

S/RES/1636 (2005)
Distr.: General
31 October 2005

Resolution 1636 (2005)

Adopted by the Security Council at its 5297th meeting, on 31 October 2005

The Security Council,

Reaffirming all its previous relevant resolutions, in particular resolutions 1595 (2005) of 7 April 2005, 1373 (2001) of 28 September 2001, and 1566 (2004) of 8 October 2004,

Reiterating its call for the strict respect of the sovereignty, territorial integrity, unity and political independence of Lebanon under the sole and exclusive authority of the Government of Lebanon,

Reaffirming that terrorism in all its forms and manifestations constitutes one of the most serious threats to peace and security,

Having examined carefully the report of the international independent investigation Commission (S/2005/662) ("the Commission") concerning its investigation into the 14 February 2005 terrorist bombing in Beirut, Lebanon, that killed former Lebanese Prime Minister Rafiq Hariri and 22 others, and caused injury to dozens of people,

Commending the Commission for the outstanding professional work it has accomplished under difficult circumstances in assisting the Lebanese authorities in their investigation of all aspects of this terrorist act, and taking note of the Commission's conclusion that the investigation is not yet complete,

Commending States which have provided assistance to the Commission in the discharge of its duties,

Commending also the Lebanese authorities for the full cooperation they have provided to the Commission in the discharge of its duties, in accordance with paragraph 3 of resolution 1595 (2005),

Recalling that pursuant to its relevant resolutions, all States are required to afford one another the greatest measure of assistance in connection with criminal investigations or criminal proceedings relating to terrorist acts, and recalling in particular that it had requested in its resolution 1595 (2005) all States and all parties to cooperate fully with the Commission,

Taking note of the Commission's findings that although the inquiry has already made considerable progress and achieved significant results, it is of the utmost importance to continue the trail both within and outside Lebanon in order to elucidate fully all aspects of this terrorist act, and in particular to identify and hold accountable all those who bear responsibility in its planning, sponsoring, organization and perpetration,

Mindful of the demand of the Lebanese people that all those responsible for the terrorist bombing that killed former Lebanese Prime Minister Rafiq Hariri and others be identified and held accountable,

Acknowledging in this connection the letter of the Prime Minister of Lebanon to the Secretary-General of 13 October 2005 (S/2005/651) requesting that the mandate of the Commission be extended to enable the Commission to continue to assist the competent Lebanese authorities in any further investigation of the various dimensions of the terrorist crime,

Acknowledging also the concurrent recommendation of the Commission that continued international assistance is needed to help the Lebanese authorities get right to the bottom of this terrorist act, and that a sustained effort on the part of the international community to establish an assistance and cooperation platform together with the Lebanese authorities in the field of security and justice is essential,

Willing to continue to assist Lebanon in the search for the truth and in holding those responsible for this terrorist act accountable for their crime,

Calling upon all States to extend to the Lebanese authorities and to the Commission the assistance they may need and request in connection with the inquiry, and in particular to provide them with all relevant information they may possess pertaining to this terrorist attack,

Reaffirming its profound commitment to the national unity and stability of Lebanon, emphasizing that the future of Lebanon should be decided through peaceful means by the Lebanese themselves, free of intimidation and foreign interference, and warning in this regard that attempts to undermine the stability of Lebanon will not be tolerated,

Taking note of the Commission's conclusions that, given the infiltration of Lebanese institutions and society by the Syrian and Lebanese intelligence services working in tandem, it would be difficult to envisage a scenario whereby such a complex assassination plot could have been carried out without their knowledge, and that there is probable cause to believe that the decision to assassinate former Prime Minister Rafiq Hariri could not have been taken without the approval of top-ranked Syrian security officials,

Mindful of the Commission's conclusion that while the Syrian authorities, after initial hesitation, have cooperated to a limited degree with the Commission, several Syrian officials have tried to mislead the investigation by giving false or inaccurate statements,

Convinced that it is unacceptable in principle that anyone anywhere should escape accountability for an act of terrorism for any reason, including because of his own obstruction of the investigation or failure to cooperate in good faith,

Determining that this terrorist act and its implications constitute a threat to international peace and security,

Emphasizing the importance of peace and stability in the region, and the need for peaceful solutions,

Acting under Chapter VII of the Charter of the United Nations,

== I ==

1. *Welcomes* the report of the Commission;

2. *Takes note with extreme concern* of the Commission's conclusion that, there is converging evidence pointing at the involvement of both Lebanese and Syrian officials in this terrorist act, and that it is difficult to envisage a scenario whereby such complex assassination could have been carried out without their knowledge;

3. *Decides* as a step to assist in the investigation of this crime and without prejudice to the ultimate judicial determination of the guilt or innocence of any individual;

(a) that all individuals designated by the Commission or the Government of Lebanon as suspected of involvement in the planning, sponsoring, organizing or perpetrating of this terrorist act, upon notification of such designation to and agreement of the Committee established in subparagraph (b) below, shall be subject to the following measures:

- All States shall take the measures necessary to prevent entry into or transit through their territories of such individuals, provided that nothing in this paragraph shall obligate a state to refuse entry into its territory to its own nationals, or, if such individuals are found within their territory, shall ensure in accordance with applicable law that they are available for interview by the Commission if it so requests;
- All States shall: freeze all funds, financial assets and economic resources that are on their territories that are owned or controlled, directly or indirectly, by such individuals, or that are held by entities owned or controlled, directly or indirectly, by such individuals or by persons acting on their behalf or at their direction; ensure that no funds, financial assets or economic resources are made available by their nationals or by any persons within their territories to or for the benefit of such individuals or entities; and cooperate fully in accordance with applicable law with any international investigations related to the assets or financial transactions of such individuals, entities or persons acting on their behalf, including through sharing of financial information;

(b) to establish, in accordance with rule 28 of its provisional rules of procedure, a Committee of the Security Council consisting of all the members of the Council to undertake the tasks described in the annex to this resolution;

(c) that the Committee and any measures still in force under subparagraph (a) will terminate when the Committee reports to the Security Council that all investigative and judicial proceedings relating to this terrorist attack have been completed, unless otherwise decided by the Security Council;

4. *Determines* that the involvement of any State in this terrorist act would constitute a serious violation by that State of its obligations to work to prevent and refrain from supporting terrorism, in accordance in particular with resolutions 1373 (2001) and 1566 (2004) and that it would amount also to a serious violation of its obligation to respect the sovereignty and political independence of Lebanon;

5. *Takes note with extreme concern* also of the Commission's conclusion that, while the Syrian authorities have cooperated in form but not in substance with the Commission, several Syrian officials tried to mislead the Commission by giving false or inaccurate information, and determines that Syria's continued lack of cooperation to the inquiry would constitute a serious violation of its obligations under relevant resolutions, including 1373 (2001), 1566 (2004) and 1595 (2005);

6. *Takes note* of the recent statement by Syria regarding its intention now to cooperate with the Commission and expects the Syrian Government to implement in full the commitments it is now making;

== II ==

7. *Acknowledges* that continued assistance from the Commission to Lebanon, as requested by its Government in its letter to the Secretary-General of 13 October 2005 and recommended by the Commission in its report, remains necessary to elucidate fully all aspects of this heinous crime, thus enabling that all those involved in the planning, sponsoring, organizing and perpetrating of this terrorist act, as well as their accomplices, be identified and brought to justice;

8. *Welcomes* in this regard the decision of the Secretary-General to extend the mandate of the Commission until 15 December 2005, as authorized by the Security Council in its resolution 1595 (2005), and decides that it will extend the mandate further if recommended by the Commission and requested by the Lebanese Government;

9. *Commends* the Lebanese authorities for the courageous decisions they have already taken in relation to the inquiry, including upon recommendation of the Commission, in particular the arrest and indictment of former Lebanese security officials suspected of involvement in this terrorist act, and encourages the Lebanese authorities to persist in their efforts with the same determination in order to get right to the bottom of this crime;

== III ==

10. *Endorses* the Commission's conclusion that it is incumbent upon the Syrian authorities to clarify a considerable part of the questions which remain unresolved;

11. *Decides* in this context that:

(a) Syria must detain those Syrian officials or individuals whom the Commission considers as suspected of involvement in the planning, sponsoring, organizing or perpetrating of this terrorist act, and make them fully available to the Commission;

(b) the Commission shall have vis-à-vis Syria the same rights and authorities as mentioned in paragraph 3 of resolution 1595 (2005), and Syria must cooperate with the Commission fully and unconditionally on that basis;

(c) the Commission shall have the authority to determine the location and modalities for interview of Syrian officials and individuals it deems relevant to the inquiry;

12. *Insists* that Syria not interfere in Lebanese domestic affairs, either directly or indirectly, refrain from any attempt aimed at destabilizing Lebanon, and respect scrupulously the sovereignty, territorial integrity, unity and political independence of this country;

== IV ==

13. *Requests* the Commission to report to the Council on the progress of the inquiry by 15 December 2005, including on the cooperation received by the Commission from the Syrian authorities, or anytime before that date if the Commission deems that such cooperation does not meet the requirements of this resolution, so that the Council, if necessary, could consider further action;

14. *Expresses* its readiness to consider any additional request for assistance from the Lebanese Government to ensure that all those responsible for this crime are held accountable;

15. *Decides* to remain seized of the matter.

Annex

The following are the functions of the Committee established pursuant to paragraph 3 of this resolution:

1. To register as subject to the measures in paragraph 3 (a) in this resolution an individual designated by the Commission or the Government of Lebanon, provided that within two working days of receipt of such designation no member of the Committee objects, in which case the Committee shall meet within fifteen days to determine the applicability of the measures in paragraph 3 (a).

2. To approve exceptions to the measures established in paragraph 3 (a) on a case-by-case basis:

(i) with respect to the travel restrictions, where the Committee determines that such travel is justified on the ground of humanitarian need, including religious obligation, or where the Committee concludes that an exemption would otherwise further the objectives of this resolution;

(ii) with respect to the freezing of funds and other economic resources, where the Committee determines that such exceptions are necessary for basic expenses, including payments for foodstuffs, rent or mortgage, medicines and medical treatment, taxes, insurance premiums, and public utility charges, or exclusively for payment of reasonable professional fees and reimbursement of incurred expenses associated with the provision of legal services, or fees or service charges for routine holding or maintenance of frozen funds or other financial assets or economic resources;

3. To register the removal of an individual from the scope of the measures in paragraph 3 (a) upon notification from the Commission or the Government of Lebanon that the individual is no longer suspected of involvement in this terrorist act, provided that within two working days of receipt of such designation no member of the Committee objects, in which case the Committee shall meet within fifteen days to determine the removal of an individual from the scope of the measures in paragraph 3 (a).

4. To inform all Member States as to which individuals are subject to the measures in paragraph 3 (a).

S/RES/1644 (2005)
Distr.: General
15 December 2005

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

القرار ١٦٤٤ (٢٠٠٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٣٢٩، المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد جميع قراراته السابقة ذات الصلة، بما فيها القرارات ١٥٩٥ (٢٠٠٥) المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، و ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، و ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وإذ يؤكد من جديد بوجه خاص القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥،

وإذ يعيد تأكيد أنه يدين أشد الإدانة عملية التفجير الإرهابية التي وقعت في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وكذلك جميع الهجمات الإرهابية الأخرى التي وقعت في لبنان منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وإذ يعيد أيضا تأكيد أنه لا بد من محاسبة جميع الضالعين في تلك الهجمات على جرائمهم،

وقد درس بعناية تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة (S/2005/775) (''اللجنة'') بشأن تحقيقها في التفجير الإرهابي الذي وقع في بيروت، لبنان، في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وأدى إلى مقتل رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري و ٢٢ آخرين، وتسبب في إصابة عشرات الأشخاص،

وإذ يثني على اللجنة لما اضطلعت به من عمل ممتاز يتسم بالاقتدار المهني في ظل ظروف صعبة لمساعدة السلطات اللبنانية في التحقيق الذي تجريه في هذا العمل الإرهابي، وإذ يثني بصفة خاصة على ديتليف ميليس على ما أبداه من قدرات قيادية في تصريف واجباته بصفته رئيسا للجنة وعلى تفانيه في خدمة العدالة،

وإذ يكرر تأكيد ندائه لجميع الدول بمد السلطات اللبنانية واللجنة بما قد تحتاجاه وتطلباه من مساعدة في التحقيق، وخاصة تزويدهما بأي معلومات ذات صلة قد تكون بحوزتها فيما يتصل بهذا الهجوم الإرهابي،

وإذ يقر بتسلم الرسالة المؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من رئيس وزراء لبنان (S/2005/762)، التي تطلب تمديد ولاية اللجنة لمدة ستة أشهر أخرى، مع إمكانية تمديدها لفترة إضافية حسب الضرورة، لتمكين اللجنة من مواصلة تقديم المساعدة للسلطات اللبنانية المختصة في التحقيقات الجارية في تلك الجريمة، والنظر في ما يمكن اتخاذه من تدابير للمتابعة بغية تقديم مرتكبي تلك الجريمة إلى العدالة، **وإذ يقر أيضا** بالتوصية المتوافقة مع ذلك التي تقدمت بها اللجنة في هذا الشأن،

وإذ يقر أيضا بتسلّم الرسالة المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من رئيس وزراء لبنان (S/2005/783)، التي تطلب إنشاء محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة جميع من تثبت مسؤوليتهم عن هذه الجريمة الإرهابية، وتطلب أيضا توسيع نطاق ولاية اللجنة أو إنشاء لجنة تحقيق دولية أخرى، وذلك للتحقيق في الهجمات الإرهابية التي وقعت في لبنان منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤،

وإذ يلاحظ أن السلطات السورية سمحت بمقابلة مسؤولين سوريين لاستجوابهم، ولكن يساوره بالغ القلق إزاء تقييم اللجنة للأداء السوري حتى الآن، وإذ يلاحظ أن اللجنة لا تزال تنتظر تقديم مواد مطلوبة أخرى من السلطات السورية،

وإذ يؤكد من جديد تصميمه على أن هذا العمل الإرهابي والآثار المترتبة عليه أمر يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يرحب** بتقرير اللجنة؛

٢ - **يقرر**، حسبما أوصت به اللجنة وطلبته الحكومة اللبنانية، أن يمدد ولاية اللجنة على النحو المبين في القرارين ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥)، إلى موعد غايته ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بصفة مبدئية؛

٣ - **يحيط علما** مع الارتياح بالتقدم المحرز في التحقيق منذ آخر تقرير قدمته اللجنة إلى المجلس، ويلاحظ بقلق بالغ أنها تؤكد استنتاجاتها السابقة رغم أن التحقيق لم يكتمل بعد، وأن الحكومة السورية لم تمد اللجنة بعد بالتعاون الكامل وغير المشروط الذي يطالب به القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥)؛

٤ - **يشدد** على واجب سورية والتزامها بالتعاون تعاونا كاملا وبدون شروط مع اللجنة، ويطالب تحديدا بأن تستجيب سورية على نحو لا لبس فيه وفورا في المجالات التي يلتمس رئيس اللجنة التعاون فيها، وأن تنفذ أيضا بدون تأخير أي طلبات تصدر عن اللجنة في المستقبل؛

٥ - **يطلب** إلى اللجنة أن تقدم إلى المجلس تقريرا عن التقدم المحرز في التحقيق، بما في ذلك ما تلقاه من تعاون من جانب السلطات السورية، وذلك كل ثلاثة أشهر اعتبارا من تاريخ اتخاذ هذا القرار، أو في أي وقت قبل ذلك الموعد إذا ارتأت اللجنة أن ذلك التعاون لا يفي بمتطلبات هذا القرار والقرارين ١٥٩٥ و ١٦٣٦؛

٦ - **يقر** بطلب الحكومة اللبنانية بأن يحاكم من توجه لهم في آخر المطاف تهمة الضلوع في هذا العمل الإرهابي أمام محكمة ذات طابع دولي، ويطلب إلى الأمين العام أن يساعد الحكومة اللبنانية في تحديد طابع ونطاق المساعدة الدولية التي تحتاجها في هذا الصدد، ويطلب أيضا إلى الأمين العام تقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس في الوقت المناسب؛

٧ - **يأذن** للجنة بأن تقوم، عند الاقتضاء، بناء على طلب الحكومة اللبنانية، بمد السلطات اللبنانية بالمساعدة التقنية في تحقيقاتها في الهجمات الإرهابية التي ارتكبت في لبنان منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وتطلب إلى الأمين العام أن يقوم، في ظل التشاور مع اللجنة والحكومة اللبنانية، بتقديم توصيات بتوسيع نطاق ولاية اللجنة لتشمل إجراء تحقيقات في تلك الهجمات الأخرى؛

٨ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل تزويد اللجنة بما يلزم من دعم ومن موارد لتصريف واجباتها؛

٩ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره.

United Nations
Security Council

S/RES/1644 (2005)
Distr.: General
15 December 2005

Resolution 1644 (2005)

Adopted by the Security Council at its 5329th meeting, on 15 December 2005

The Security Council,

Reaffirming all its previous relevant resolutions, including resolutions 1595 (2005) of 7 April 2005, 1373 (2001) of 28 September 2001, and 1566 (2004) of 8 October 2004, and reaffirming in particular resolution 1636 (2005) of 31 October 2005,

Reaffirming its strongest condemnation of the 14 February 2005 terrorist bombing, as well as of all other terrorist attacks in Lebanon since October 2004, and reaffirming also that all those involved in these attacks must be held accountable for their crimes,

Having examined carefully the report of the International Independent Investigation Commission (S/2005/775) ("the Commission") concerning its investigation into the 14 February 2005 terrorist bombing in Beirut, Lebanon, that killed former Lebanese Prime Minister Rafiq Hariri and 22 others, and caused injury to dozens of people,

Commending the Commission for the outstanding professional work it has accomplished under difficult circumstances in assisting the Lebanese authorities in their investigation of this terrorist act, and commending in particular Detlev Mehlis for his leadership in the discharge of his duties as the Head of the Commission and for his dedication to the cause of justice,

Reiterating its call upon all States to extend to the Lebanese authorities and to the Commission the assistance they may need and request in connection with the inquiry, and in particular to provide them with all relevant information they may possess pertaining to this terrorist attack,

Acknowledging the letter of the Prime Minister of Lebanon to the Secretary-General of 5 December 2005 (S/2005/762) requesting that the mandate of the Commission be extended for a further period of six months, with a possibility of an additional extension as necessary, to enable the Commission to continue to assist the competent Lebanese authorities in the ongoing investigations of the crime, and to explore possible follow-up measures in order to bring the perpetrators of the said crime to justice, and acknowledging also the concurrent recommendation of the Commission in that regard,

Acknowledging also the letter of the Prime Minister of Lebanon to the Secretary-General of 13 December 2005 (S/2005/783) requesting the establishment of a tribunal of an international character to try all those who are found responsible for this terrorist crime and requesting also that the mandate of the Commission be expanded or that another international investigation Commission be created, to investigate the terrorist attacks that took place in Lebanon since 1 October 2004,

Noting that Syrian authorities made available Syrian officials for questioning, but deeply concerned at the Commission's assessment of Syrian performance to date, and noting that the Commission is still awaiting the provision of other requested materials from Syrian authorities,

Reaffirming its determination that this terrorist act and its implications constitute a threat to international peace and security,

Acting under Chapter VII of the Charter of the United Nations,

1. *Welcomes* the report of the Commission;

2. *Decides*, as recommended by the Commission and requested by the Lebanese Government, to extend the mandate of the Commission, as set forth in resolutions 1595 (2005) and 1636 (2005), initially until 15 June 2006;

3. *Takes note with satisfaction* of the progress of the inquiry achieved since the Commission's last report to the Council, and notes with extreme concern that, while the inquiry is not yet complete, it confirms its previous conclusions and that the Syrian Government has yet to provide the Commission with the full and unconditional cooperation demanded in resolution 1636 (2005);

4. *Underscores* Syria's obligation and commitment to cooperate fully and unconditionally with the Commission, and specifically demands that Syria responds unambiguously and immediately in those areas adduced by the Commissioner and also that it implements without delay any future request of the Commission;

5. *Requests* the Commission to report to the Council on the progress of the inquiry every three months from the adoption of this resolution, including on the cooperation received from the Syrian authorities, or anytime before that date if the Commission deems that such cooperation does not meet the requirements of this resolution and of resolutions 1595 and 1636;

6. *Acknowledges* the Lebanese Government's request that those eventually charged with involvement in this terrorist attack be tried by a tribunal of an international character, requests the Secretary-General to help the Lebanese Government identify the nature and scope of the international assistance needed in this regard, and requests also the Secretary-General to report to the Council in a timely manner;

7. *Authorizes* the Commission, following the request of the Lebanese Government, to extend its technical assistance as appropriate to the Lebanese authorities with regard to their investigations on the terrorist attacks perpetrated in Lebanon since 1 October 2004, and requests the Secretary-General in consultations

with the Commission and the Lebanese Government to present recommendations to expand the mandate of the Commission to include investigations of those other attacks;

8. *Requests* the Secretary-General to continue to provide the Commission with the support and resources necessary for the discharge of its duties;

9. *Decides* to remain seized of the matter.

الأمم المتحدة
مجلس الأمن
S/RES/1680 (2006)
Distr.: General
17 May 2006

القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٤٤٠ المعقودة في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن لبنان، وخاصة القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ٤٢٥ و ٤٢٦ (١٩٧٨)، والقرار ٥٢٠ (١٩٨٢) والقرار ١٦٥٥ (٢٠٠٥)، وإلى بيانات رئيسه بشأن الحالة في لبنان، ولا سيما البيانات المؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/21)، و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/36)، و ٤ أيار/مايو ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/17)، و ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/3)،

وإذ يؤكد من جديد دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دوليا؛

وإذ يلاحظ بشكل إيجابي إحراز تقدم هام آخر نحو التنفيذ التام لجميع أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ولا سيما من خلال الحوار الوطني اللبناني، وإن يلاحظ أيضا مع الأسف أن هناك أحكاما أخرى من القرار ١٥٥٩ لا تزال دون تنفيذ كامل، وهي، حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وبسط سلطة حكومة لبنان إلى جميع أراضيه، والاحترام الدقيق لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي، وإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وفقا لأحكام الدستور اللبناني، دون أي تدخل أو نفوذ أجنبي،

وإذ يلاحظ مع القلق النتيجة التي خلص إليها تقرير الأمين العام (S/2006/248) بحدوث عمليات لنقل الأسلحة إلى الأراضي اللبنانية لصالح الميليشيات خلال الأشهر الستة الماضية،

وإذ يعرب عن تأييده التام للحوار الوطني اللبناني وإذ يشيد بجميع الأطراف اللبنانية لحسن تصرفها ولتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في هذا السياق بشأن مسائل هامة،

وقد استمع إلى خطاب رئيس وزراء لبنان أمام مجلس الأمن في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (S/PV.5417)،

١ - **يرحب** بالتقرير نصف السنوي الثالث للأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن والمؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2006/248)؛

٢ - **يكرر تأكيد** دعوته للتنفيذ التام لجميع متطلبات القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)؛

٣ - **يكرر أيضا** تأكيد دعوته إلى جميع الدول والأطراف المعنية المذكورة في التقرير، للتعاون تعاونا تاما مع حكومة لبنان ومجلس الأمن والأمين العام لبلوغ هذا الهدف؛

٤ - **يشجع بشدة** حكومة سورية على الاستجابة بشكل إيجابي للطلب الذي قدمته حكومة لبنان تمشيا مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار الوطني اللبناني، بتحديد حدودهما المشتركة، وخاصة في المناطق التي تعتبر فيها الحدود غير مؤكدة أو محل نزاع، وإقامة علاقات وتمثيل دبلوماسي كاملين، ويلاحظ أن من شأن هذه التدابير أن تشكل خطوة هامة نحو تأكيد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي وتحسين العلاقات بين البلدين، مما يساهم مساهمة إيجابية في تحقيق الاستقرار في المنطقة، ويحث الطرفين على بذل الجهود من خلال مزيد من الحوار الثنائي سعيا لبلوغ تلك الغاية، على أن يوضع في الاعتبار أن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدول وإنشاء بعثات دبلوماسية دائمة أمران يحدثان بالاتفاق المتبادل؛

٥ - **يثني** على حكومة لبنان لاتخاذها إجراءات ضد عمليات نقل الأسلحة إلى الأراضي اللبنانية ويهيب بحكومة سورية أن تتخذ تدابير مماثلة لها؛

٦ - **يرحب** بالقرار الذي اتخذه الحوار الوطني اللبناني بنزع سلاح الميليشيات الفلسطينية خارج المخيمات الفلسطينية خلال فترة ستة أشهر، ويعرب عن تأييده لتنفيذ هذا القرار ويدعو إلى بذل المزيد من الجهود لحل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها واستعادة سيطرة الحكومة اللبنانية الكاملة على جميع الأراضي اللبنانية؛

٧ - **يؤكد من جديد** دعمه للأمين العام ولمبعوثه الخاص فيما يبذلانه من جهود وما يبديانه من تفان لتيسير تنفيذ جميع أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والمساعدة على تنفيذها؛

٨ - **يقرر** إبقاء هذه المسألة قيد نظره.

United Nations
Security Council

S/RES/1680 (2006)
Distr.: General
17 May 2006

Resolution 1680 (2006)

Adopted by the Security Council at its 5440th meeting, on 17 May 2006

The Security Council,

Recalling all its previous resolutions on Lebanon, in particular resolutions 1559 (2004), 425 and 426 (1978), resolution 520 (1982) and resolution 1655 (2006), as well as the statements of its President on the situation in Lebanon, in particular the statements of 18 June 2000 (S/PRST/2000/21), of 19 October 2004 (S/PRST/2004/36), of 4 May 2005 (S/PRST/2005/17) and of 23 January 2006 (S/PRST/2006/3),

Reiterating its strong support for the territorial integrity, sovereignty and political independence of Lebanon within its internationally recognized borders,

Noting positively that further significant progress has been made towards implementing in full all provisions of resolution 1559 (2004), in particular through the Lebanese national dialogue, but noting also with regret that other provisions of resolution 1559 have not yet been fully implemented, namely the disbanding and disarming of Lebanese and non-Lebanese militias, the extension of the control of the Government of Lebanon over all its territory, the strict respect of the sovereignty, territorial integrity, unity and political independence of Lebanon, and free and fair presidential elections conducted according to the Lebanese constitutional rules, without foreign interference and influence,

Noting with concern the conclusion of the Secretary-General's report (S/2006/248) that there had been movements of arms into Lebanese territory for militias over the last six months,

Expressing full support for the Lebanese National Dialogue and commending all Lebanese parties for its conduct and for the consensus reached in this context on important matters,

Having heard the Prime Minister of Lebanon's address to the Security Council on 21 April 2006 (S/PV.5417),

1. *Welcomes* the third semi-annual report of the Secretary General to the Security Council of 18 April 2006 on the implementation of resolution 1559 (2004) (S/2006/248);

2. *Reiterates* its call for the full implementation of all requirements of resolution 1559 (2004);

3. *Reiterates also* its call on all concerned States and parties as mentioned in the report, to cooperate fully with the Government of Lebanon, the Security Council and the Secretary-General to achieve this goal;

4. *Strongly encourages* the Government of Syria to respond positively to the request made by the Government of Lebanon, in line with the agreements of the Lebanese national dialogue, to delineate their common border, especially in those areas where the border is uncertain or disputed and to establish full diplomatic relations and representation, noting that such measures would constitute a significant step towards asserting Lebanon's sovereignty, territorial integrity and political independence and improving the relations between the two countries, thus contributing positively to the stability in the region, and urges both parties to make efforts through further bilateral dialogue to this end, bearing in mind that the establishment of diplomatic relations between States, and of permanent diplomatic missions, takes place by mutual consent;

5. *Commends* the Government of Lebanon for undertaking measures against movements of arms into Lebanese territory and calls on the Government of Syria to take similar measures;

6. *Welcomes* the decision of the Lebanese national dialogue to disarm Palestinian militias outside refugee camps within six months, supports its implementation and calls for further efforts to disband and disarm all Lebanese and non-Lebanese militias and to restore fully the Lebanese Government's control over all Lebanese territory;

7. *Reiterates* its support to the Secretary-General and his Special envoy in their efforts and dedication to facilitate and assist in the implementation of all provisions of resolution 1559 (2004);

8. *Decides* to remain seized of the matter.

الأمم المتحدة
مجلس الأمن

S/RES/1701 (2006)
Distr.: General
11 August 2006

القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٥١١ المعقودة في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن لبنان، ولا سيما القرارات ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) و ٥٢٠ (١٩٨٢) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٥٥ (٢٠٠٦) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٦٩٧ (٢٠٠٦)، فضلا عن بيانات رئيسه بشأن الحالة في لبنان، ولا سيما البيانات المؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/21)، و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/36)، و ٤ أيار/مايو ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/17)، و ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/3)، و ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/35)،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء استمرار تصعيد الأعمال القتالية في لبنان وفي إسرائيل منذ هجوم حزب الله على إسرائيل في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦، والتي تسببت حتى الآن في وقوع مئات من القتلى والجرحى على كلا الجانبين، وإلحاق أضرار جسيمة بالهياكل الأساسية المدنية وتشريد مئات الآلاف في الداخل،

وإذ يؤكد على ضرورة إنهاء العنف، مع **التأكيد** في الوقت نفسه على ضرورة العمل على وجه عاجل لمعالجة الأسباب التي أدت إلى نشوب الأزمة الحالية، بما في ذلك إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المختطفين دون شروط،

وإدراكا منه لحساسية مسألة السجناء، **وتشجيعا** منه للجهود الرامية إلى تسوية مسألة السجناء اللبنانيين المحتجزين في إسرائيل على وجه عاجل،

وإذ يرحب بالجهود التي بذلها رئيس وزراء لبنان والتزام حكومة لبنان، الذي يتجلى في خطتها المؤلفة من سبع نقاط، لبسط سلطتها على أراضيه، من خلال قواتها المسلحة الشرعية، بحيث لا يكون هناك سلاح دون موافقة حكومة لبنان ولا سلطة غير سلطة حكومة لبنان، **وإذ يرحب** أيضا بالتزامها بنشر قوة للأمم المتحدة مستكملة ومعززة من حيث العدد والمعدات والولاية ونطاق العمليات، **وإذ يضع نصب عينيه** ما طلبته في هذه الخطة من انسحاب القوات الإسرائيلية انسحابا فوريا من جنوب لبنان،

وإذ يعرب عن عزمه على العمل لتحقيق هذا الانسحاب في أسرع وقت،

وإذ يحيط علما على النحو الواجب بالمقترحات الواردة في الخطة المؤلفة من سبع نقاط بشأن منطقة مزارع شبعا،

وإذ يرحب بما قررته حكومة لبنان بالإجماع في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦ بأن تنشر قوة مسلحة لبنانية مؤلفة من ١٥ ٠٠٠ جندي في جنوب لبنان مع انسحاب الجيش الإسرائيلي خلف الخط الأزرق وأن تطلب مساعدة قوات إضافية من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حسب الضرورة، لتيسير دخول القوات المسلحة اللبنانية إلى المنطقة ولإعادة تأكيد اعتزامها تعزيز القوات المسلحة اللبنانية بما تحتاج إليه من عتاد لتمكينها من أداء واجباتها،

وإدراكا منه لمسؤولياته في المساعدة على تأمين وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل للصراع،

وإذ يقرر أن الحالة في لبنان تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

١ - **يدعو** إلى وقف تام للأعمال القتالية، يستند بصورة خاصة إلى وقف حزب الله الفوري لجميع الهجمات، ووقف إسرائيل الفوري لجميع العمليات العسكرية الهجومية؛

٢- **يطالب** حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، عند توقف الأعمال القتالية بشكل تام، القيام، وفق ما أذنت به الفقرة ١١، بنشر قواتهما معا في جميع أنحاء الجنوب **ويطالب** حكومة إسرائيل بسحب جميع قواتها من جنوب لبنان بشكل مواز عندما يبدأ ذلك النشر؛

٣ - **يؤكد** أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية وفق أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، والأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، وأن تمارس كامل سيادتها، حتى لا تكون هناك أي أسلحة دون موافقة حكومة لبنان ولا سلطة غير سلطة حكومة لبنان؛

٤ **يعيد تأكيد** تأييده الشديد للاحترام التام للخط الأزرق؛

٥ - **يعيد أيضا تأكيد** تأييده الشديد، حسب ما أشار إليه في جميع قراراته السابقة ذات الصلة، لسلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا، حسب الوارد في اتفاق الهدنة العامة بين إسرائيل ولبنان المؤرخ في ٢٣ آذار/مارس ١٩٤٩؛

٦- **يدعو** المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات فورية لمد الشعب اللبناني بالمساعدة المالية والإنسانية، بما في ذلك عن طريق تسهيل العودة الآمنة للمشردين، وإعادة فتح المطارات والموانئ، تحت سلطة حكومة لبنان، بما يتفق وأحكام الفقرتين ١٤ و ١٥، **ويدعوه** أيضا إلى النظر في تقديم المزيد من المساعدة في المستقبل للإسهام في تعمير لبنان وتنميته؛

٧ - **يؤكد** مسؤولية جميع الأطراف عن كفالة عدم اتخاذ أي إجراء يخالف أحكام الفقرة ١ مما يؤثر تأثيرا ضارا على عملية البحث عن حل طويل الأجل، ووصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين، بما في ذلك المرور الآمن لقوافل المساعدة الإنسانية، أو العودة الطوعية والآمنة للمشردين، ويطالب جميع الأطراف الامتثال لهذه المسؤولية والتعاون مع مجلس الأمن؛

٨ - **يدعو** إسرائيل ولبنان إلى دعم وقف دائم لإطلاق النار وحل طويل الأجل استنادا إلى المبادئ والعناصر التالية:

- الاحترام التام للخط الأزرق من جانب كلا الطرفين؛
- اتخاذ ترتيبات أمنية لمنع استئناف الأعمال القتالية، بما في ذلك إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة بخلاف ما يخص حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وفق ما أذنت به الفقرة ١١، ويُنشر في هذه المنطقة؛
- التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) التي تطالب بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان، حتى لا تكون هناك أي أسلحة أو سلطة في لبنان عدا ما يخص الدولة اللبنانية، عملا بما قرره مجلس الوزراء اللبناني المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦؛

- منع وجود قوات أجنبية في لبنان دون موافقة حكومته؛
- منع مبيعات أو إمدادات الأسلحة والمعدات ذات الصلة إلى لبنان عدا ما تأذن به حكومته؛
- تزويد الأمم المتحدة بجميع الخرائط المتبقية للألغام الأرضية في لبنان الموجودة بحوزة إسرائيل؛

٩ - **يدعو** الأمين العام إلى دعم الجهود الرامية إلى تأمين الحصول، في أسرع وقت ممكن، على موافقات من حيث المبدأ من حكومة لبنان وحكومة إسرائيل على مبادئ وعناصر حل طويل الأجل على النحو الوارد في الفقرة ٨ أعلاه، **ويعرب** عن اعتزامه المشاركة في ذلك بشكل فعلي؛

١٠ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يضع، من خلال الاتصال بالعناصر الفاعلة الرئيسية الدولية والأطراف المعنية، مقترحات لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، بما في ذلك نزع السلاح، ولترسيم الحدود الدولية للبنان، لا سيما في مناطق الحدود المتنازع عليها أو غير المؤكدة، بما في ذلك معالجة مسألة منطقة مزارع شبعا، وعرض تلك المقترحات على مجلس الأمن في غضون ثلاثين يوما؛

١١ - **يقرر**، كي يتسنى تكميل وتعزيز قوة الأمم المتحدة من حيث العدد والمعدات والولاية ونطاق العمليات، أن يأذن بزيادة حجم قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى حد أقصى قوامه ٠٠٠ ١٥ جندي، وأن تتولى القوة، إضافة إلى تنفيذ ولايتها بموجب القرارين ٤٢٥ و ٤٢٦ (١٩٧٨)، المهام التالية:

(أ) رصد وقف الأعمال القتالية؛

(ب) مرافقة ودعم القوات المسلحة اللبنانية في أثناء انتشارها في جميع أرجاء الجنوب، بما في ذلك على طول الخط الأزرق، وأثناء سحب إسرائيل لقواتها المسلحة من لبنان وفق ما نصت عليه الفقرة ٢؛

(ج) تنسيق أنشطتها المتصلة بأحكام الفقرة ١١ (ب) مع حكومة لبنان وحكومة إسرائيل؛

(د) تقديم مساعدتها لكفالة وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين والعودة الطوعية والآمنة للمشردين؛

(هـ) مساعدة القوات المسلحة اللبنانية على اتخاذ خطوات ترمي إلى إنشاء المنطقة المشار إليها في الفقرة ٨؛

(و) مساعدة حكومة لبنان، بناء على طلبها، على تنفيذ أحكام الفقرة ١٤؛

١٢ - وإذ يتصرف تأييدا لطلب حكومة لبنان نشر قوة دولية لمساعدتها على ممارسة سلطتها في جميع أنحاء أراضي لبنان، **يأذن** لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان باتخاذ جميع ما يلزم من إجراءات في مناطق نشر قواتها وحسب ما تراه في حدود قدراتها لكفالة ألا تستخدم منطقة عملياتها للقيام بأنشطة معادية من أي نوع، ولمقاومة محاولات منعها بالقوة من القيام بواجباتها بموجب الولاية الممنوحة من مجلس الأمن، ولحماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها، وكفالة أمن وحرية تنقل موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني ولحماية المدنيين المعرضين لتهديد وشيك بالعنف البدني، دون المساس بمسؤولية حكومة لبنان؛

١٣ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقوم على وجه عاجل بتنفيذ تدابير تكفل لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان القدرة على القيام بالمهام المنصوص عليها في هذا القرار، **ويحث** الدول الأعضاء على أن تنظر في تقديم إسهامات مناسبة إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأن تستجيب على نحو إيجابي لما تطلبه القوة من مساعدة، ويعرب عن بالغ تقديره للبلدان التي أسهمت في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الماضي؛

١٤ - **يطالب** حكومة لبنان بتأمين حدوده وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد إلى لبنان دون موافقتها ويطلب إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وفق ما أذنت به الفقرة ١١، مساعدة حكومة لبنان لدى طلبها ذلك؛

١٥ - **يقرر كذلك** أن تتخذ جميع الدول ما يلزم من تدابير لمنع القيام، من جانب مواطنيها أو انطلاقا من أراضيها أو باستخدام السفن والطائرات التي ترفع علمها، بما يلي:

(أ) بيع أو تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بأسلحة وما يتصل بها من عتاد من كل الأنواع، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية والمعدات شبه العسكرية، وقطع الغيار لما سبق ذكره، سواء أكان منشؤها من أراضيها أو من غيرها؛

(ب) تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بأي تدريب أو مساعدة في المجال التقني فيما يتصل بتوفير أو تصنيع أو صيانة أو استخدام المواد المدرجة في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه، على أن تدابير المنع هذه لا تنطبق على الأسلحة وما يتصل بها من العتاد والتدريب والمساعدة مما تأذن به حكومة لبنان أو قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفق ما أذنت به الفقرة ١١؛

١٦ - **يقرر** تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لغاية ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، **ويعرب** عن اعتزامه النظر في قرار لاحق في إدخال مزيد من التحسينات على الولاية واتخاذ خطوات أخرى للإسهام في تنفيذ وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل؛

١٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس في غضون أسبوع واحد من تنفيذ هذا القرار وبصورة منتظمة بعد ذلك؛

١٨ - **يؤكد** أهمية وضرورة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، استنادا إلى جميع قراراته ذات الصلة بما في ذلك قراراته ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ و ١٥١٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛

١٩ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

United Nations
Security Council

S/RES/1701 (2006)
Distr.: General
11 August 2006

Resolution 1701 (2006)

Adopted by the Security Council at its 5511th meeting, on 11 August 2006

The Security Council,

Recalling all its previous resolutions on Lebanon, in particular resolutions 425 (1978), 426 (1978), 520 (1982), 1559 (2004), 1655 (2006) 1680 (2006) and 1697 (2006), as well as the statements of its President on the situation in Lebanon, in particular the statements of 18 June 2000 (S/PRST/2000/21), of 19 October 2004 (S/PRST/2004/36), of 4 May 2005 (S/PRST/2005/17), of 23 January 2006 (S/PRST/2006/3) and of 30 July 2006 (S/PRST/2006/35),

Expressing its utmost concern at the continuing escalation of hostilities in Lebanon and in Israel since Hizbollah's attack on Israel on 12 July 2006, which has already caused hundreds of deaths and injuries on both sides, extensive damage to civilian infrastructure and hundreds of thousands of internally displaced persons,

Emphasizing the need for an end of violence, but at the same time *emphasizing* the need to address urgently the causes that have given rise to the current crisis, including by the unconditional release of the abducted Israeli soldiers,

Mindful of the sensitivity of the issue of prisoners and *encouraging* the efforts aimed at urgently settling the issue of the Lebanese prisoners detained in Israel,

Welcoming the efforts of the Lebanese Prime Minister and the commitment of the Government of Lebanon, in its seven-point plan, to extend its authority over its territory, through its own legitimate armed forces, such that there will be no weapons without the consent of the Government of Lebanon and no authority other than that of the Government of Lebanon, *welcoming also* its commitment to a United Nations force that is supplemented and enhanced in numbers, equipment, mandate and scope of operation, and *bearing in mind* its request in this plan for an immediate withdrawal of the Israeli forces from southern Lebanon,

Determined to act for this withdrawal to happen at the earliest,

Taking due note of the proposals made in the seven-point plan regarding the Shebaa farms area,

Welcoming the unanimous decision by the Government of Lebanon on 7 August 2006 to deploy a Lebanese armed force of 15,000 troops in South Lebanon as the Israeli army withdraws behind the Blue Line and to request the assistance of

additional forces from the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL) as needed, to facilitate the entry of the Lebanese armed forces into the region and to restate its intention to strengthen the Lebanese armed forces with material as needed to enable it to perform its duties,

Aware of its responsibilities to help secure a permanent ceasefire and a long-term solution to the conflict,

Determining that the situation in Lebanon constitutes a threat to international peace and security,

1. *Calls for* a full cessation of hostilities based upon, in particular, the immediate cessation by Hizbollah of all attacks and the immediate cessation by Israel of all offensive military operations;

2. Upon full cessation of hostilities, *calls upon* the Government of Lebanon and UNIFIL as authorized by paragraph 11 to deploy their forces together throughout the South and *calls upon* the Government of Israel, as that deployment begins, to withdraw all of its forces from southern Lebanon in parallel;

3. *Emphasizes* the importance of the extension of the control of the Government of Lebanon over all Lebanese territory in accordance with the provisions of resolution 1559 (2004) and resolution 1680 (2006), and of the relevant provisions of the Taif Accords, for it to exercise its full sovereignty, so that there will be no weapons without the consent of the Government of Lebanon and no authority other than that of the Government of Lebanon;

4. *Reiterates* its strong support for full respect for the Blue Line;

5. *Also reiterates* its strong support, as recalled in all its previous relevant resolutions, for the territorial integrity, sovereignty and political independence of Lebanon within its internationally recognized borders, as contemplated by the Israeli-Lebanese General Armistice Agreement of 23 March 1949;

6. *Calls on* the international community to take immediate steps to extend its financial and humanitarian assistance to the Lebanese people, including through facilitating the safe return of displaced persons and, under the authority of the Government of Lebanon, reopening airports and harbours, consistent with paragraphs 14 and 15, and *calls on* it also to consider further assistance in the future to contribute to the reconstruction and development of Lebanon;

7. *Affirms* that all parties are responsible for ensuring that no action is taken contrary to paragraph 1 that might adversely affect the search for a long-term solution, humanitarian access to civilian populations, including safe passage for humanitarian convoys, or the voluntary and safe return of displaced persons, and *calls on* all parties to comply with this responsibility and to cooperate with the Security Council;

8. *Calls for* Israel and Lebanon to support a permanent ceasefire and a long-term solution based on the following principles and elements:

– full respect for the Blue Line by both parties;

– security arrangements to prevent the resumption of hostilities, including the

establishment between the Blue Line and the Litani river of an area free of any armed personnel, assets and weapons other than those of the Government of Lebanon and of UNIFIL as authorized in paragraph 11, deployed in this area;

- full implementation of the relevant provisions of the Taif Accords, and of resolutions 1559 (2004) and 1680 (2006), that require the disarmament of all armed groups in Lebanon, so that, pursuant to the Lebanese cabinet decision of 27 July 2006, there will be no weapons or authority in Lebanon other than that of the Lebanese State;
- no foreign forces in Lebanon without the consent of its Government;
- no sales or supply of arms and related materiel to Lebanon except as authorized by its Government;
- provision to the United Nations of all remaining maps of landmines in Lebanon in Israel's possession;

9. *Invites* the Secretary-General to support efforts to secure as soon as possible agreements in principle from the Government of Lebanon and the Government of Israel to the principles and elements for a long-term solution as set forth in paragraph 8, and *expresses* its intention to be actively involved;

10. *Requests* the Secretary-General to develop, in liaison with relevant international actors and the concerned parties, proposals to implement the relevant provisions of the Taif Accords, and resolutions 1559 (2004) and 1680 (2006), including disarmament, and for delineation of the international borders of Lebanon, especially in those areas where the border is disputed or uncertain, including by dealing with the Shebaa farms area, and to present to the Security Council those proposals within thirty days;

11. *Decides*, in order to supplement and enhance the force in numbers, equipment, mandate and scope of operations, to authorize an increase in the force strength of UNIFIL to a maximum of 15,000 troops, and that the force shall, in addition to carrying out its mandate under resolutions 425 and 426 (1978):

(a) Monitor the cessation of hostilities;

(b) Accompany and support the Lebanese armed forces as they deploy throughout the South, including along the Blue Line, as Israel withdraws its armed forces from Lebanon as provided in paragraph 2;

(c) Coordinate its activities related to paragraph 11 (b) with the Government of Lebanon and the Government of Israel;

(d) Extend its assistance to help ensure humanitarian access to civilian populations and the voluntary and safe return of displaced persons;

(e) Assist the Lebanese armed forces in taking steps towards the establishment of the area as referred to in paragraph 8;

(f) Assist the Government of Lebanon, at its request, to implement paragraph 14;

12. Acting in support of a request from the Government of Lebanon to

deploy an international force to assist it to exercise its authority throughout the territory, *authorizes* UNIFIL to take all necessary action in areas of deployment of its forces and as it deems within its capabilities, to ensure that its area of operations is not utilized for hostile activities of any kind, to resist attempts by forceful means to prevent it from discharging its duties under the mandate of the Security Council, and to protect United Nations personnel, facilities, installations and equipment, ensure the security and freedom of movement of United Nations personnel, humanitarian workers and, without prejudice to the responsibility of the Government of Lebanon, to protect civilians under imminent threat of physical violence;

13. *Requests* the Secretary-General urgently to put in place measures to ensure UNIFIL is able to carry out the functions envisaged in this resolution, *urges* Member States to consider making appropriate contributions to UNIFIL and to respond positively to requests for assistance from the Force, and *expresses* its strong appreciation to those who have contributed to UNIFIL in the past;

14. *Calls upon* the Government of Lebanon to secure its borders and other entry points to prevent the entry in Lebanon without its consent of arms or related materiel and *requests* UNIFIL as authorized in paragraph 11 to assist the Government of Lebanon at its request;

15. *Decides* further that all States shall take the necessary measures to prevent, by their nationals or from their territories or using their flag vessels or aircraft:

(a) The sale or supply to any entity or individual in Lebanon of arms and related materiel of all types, including weapons and ammunition, military vehicles and equipment, paramilitary equipment, and spare parts for the aforementioned, whether or not originating in their territories; and

(b) The provision to any entity or individual in Lebanon of any technical training or assistance related to the provision, manufacture, maintenance or use of the items listed in subparagraph (a) above;

except that these prohibitions shall not apply to arms, related material, training or assistance authorized by the Government of Lebanon or by UNIFIL as authorized in paragraph 11;

16. *Decides* to extend the mandate of UNIFIL until 31 August 2007, and *expresses its intention* to consider in a later resolution further enhancements to the mandate and other steps to contribute to the implementation of a permanent ceasefire and a long-term solution;

17. *Requests* the Secretary-General to report to the Council within one week on the implementation of this resolution and subsequently on a regular basis;

18. *Stresses* the importance of, and the need to achieve, a comprehensive, just and lasting peace in the Middle East, based on all its relevant resolutions including its resolutions 242 (1967) of 22 November 1967, 338 (1973) of 22 October 1973 and 1515 (2003) of 19 November 2003;

19. *Decides* to remain actively seized of the matter.

النقاط السبع[1]

تدعو **النقطة الأولى** من الخطة إلى «إطلاق سراح الأسرى والمحتجزين اللبنانيين والإسرائيليين تحت إشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر».

وتدعو **النقطة الثانية** إلى «انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى ما وراء الخط الأزرق وعودة النازحين إلى قراهم».

أما **النقطة الثالثة** فتدعو إلى «التزام مجلس الأمن بوضع منطقة مزارع شبعا وتلال كفرشوبا تحت ولاية الأمم المتحدة بانتظار ترسيم الحدود وإقرار السيادة اللبنانية عليهما بشكل كامل».

وأضاف السنيورة أنه خلال فترة إشراف الأمم المتحدة على هاتين المنطقتين «يحق للبنانيين أصحاب الأملاك هناك الوصول إلى ممتلكاتهم، كما تقدم إسرائيل كل خرائط الالغام في جنوب لبنان إلى الأمم المتحدة».

وتتضمّن **النقطة الرابعة** من الخطة أن «تقوم الحكومة اللبنانية ببسط سلطتها على أراضيها بقواتها المسلّحة الذاتية بشكل لا يعود فيه أسلحة أو سلطة لغير الدولة اللبنانية حسب ما هو وارد في اتفاق الطائف».

وحسب **النقطة الخامسة** «يتمّ تعزيز قوة الأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان بالعديد والعتاد، ويتمّ تعزيز مهمتها ومدى عملياتها حسب الحاجة لتتمكّن من القيام بالأعمال الإنسانية الطارئة وضمان استقرار وأمن الجنوب لضمان عودة النازحين إلى منازلهم».

وفي **النقطة السادسة** «تقوم الأمم المتحدة بالتعاون مع الأطراف المعنية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق اتفاقية الهدنة الموقعة بين لبنان وإسرائيل عام ١٩٤٩، ولضمان تطبيق بنود هذه الاتفاقية واستطلاع إمكانية تعديل أو تطوير هذه البنود حسب ما تدعو الحاجة».

وفي **النقطة السابعة** دعوة إلى «المجتمع الدولي لدعم لبنان على كل المستويات (...) في مجال إعادة الاعمار وإعادة بناء اقتصاده الوطني».

---

(١) قدّم خطة النقاط السبع رئيس مجلس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة في مرتمر روما ٢٠٠٦/٧/٢٦.
أقرّت في مجلس الوزراء بالاجماع ٢٠٠٦/٧/٢٧.
ونُشرت في وسائل الاعلام ٢٠٠٦/٧/٢٨.

أعضاء الهيئة الإدارية
للدورة التاسعة والعشرين
٢٠٠٦-٢٠٠٧

الرئيس	**الأب جوزف عبد الساتر**
الأمين العام	**عصام خليفة**
أمين السرّ	**أنطوان سيف**
أمين المال	**منير سلامة**
أمين النشاطات	**هيكل درغام**
أمين الاعلام	**جورج اسطفان**
أمين المعرض	**جوزيف هيدموس**
أمين العلاقات العامة	**جورج بارود**
أمين النشر والمكتبة العامة	**نعوم خليفة**
أمينة الفنون	**بريجيت كساب**
أمين التربية	**الياس كساب**
أمينة المؤتمر	**تراز الدويهي حاتم**
أمينة شؤون البيئة والتراث	**نايلة أبي نادر**
أمين العلاقات الخارجية	**جورج أبي صالح**
أمين الشؤون الداخلية	**حنا أبي حبيب**
أمينة الشؤون الاجتماعية	**حياة هاشم**
أمين شؤون حقوق الإنسان	**ناصيف قزي**
أمين الشباب	**عبده عازار**